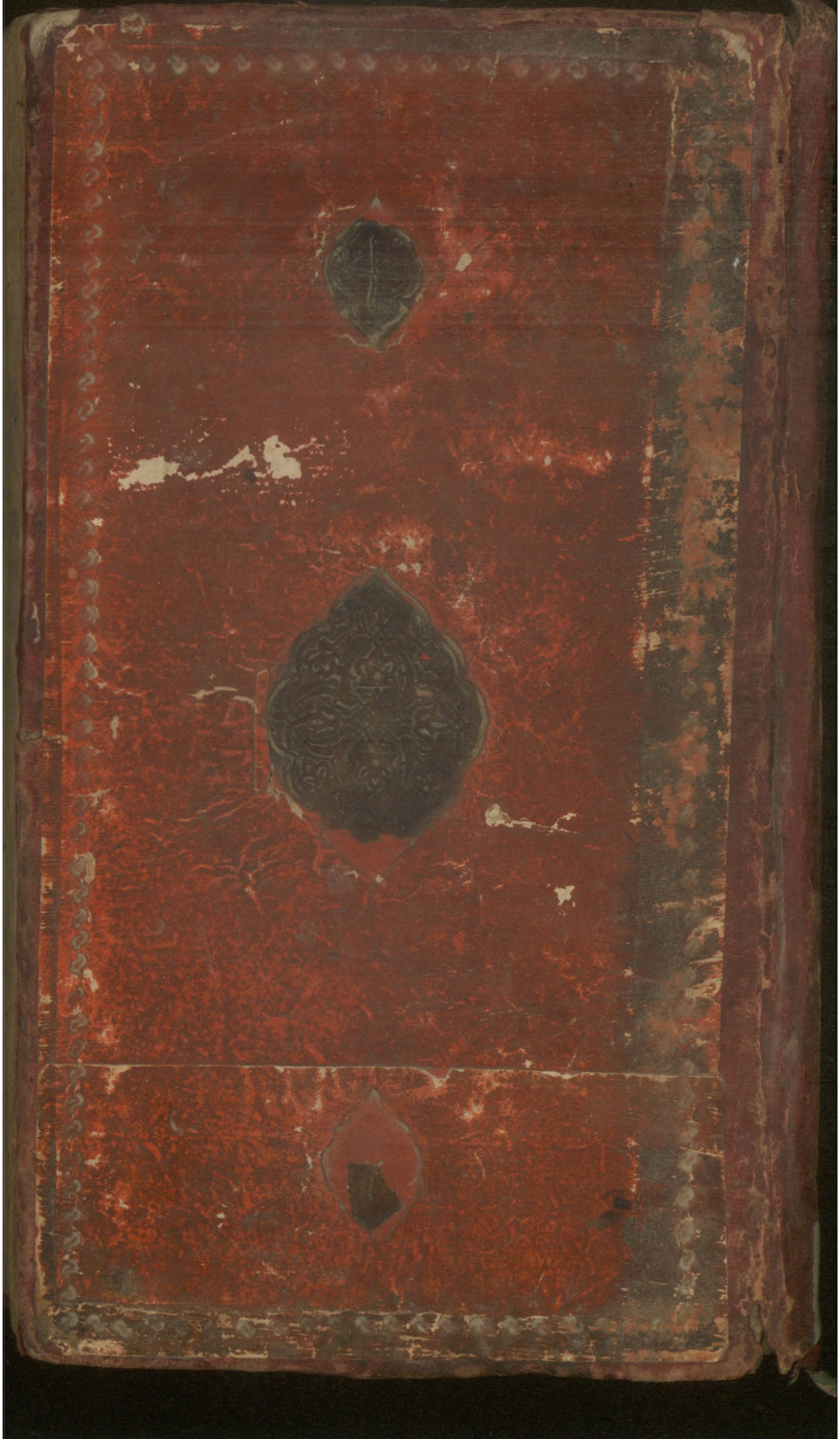

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح وقایة الروایة فی مسائل الهدایة
مؤلف عبید الله بن مسعود بن تاج الشریعة
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۷۲۰۱
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۰۸۳۶۶
۱۷۲۰۱
۲۰۸۳۶۶

اجارة الوقف ما قل من اجرة المثل جاز الخ
لا یجوز ای لا یصح فلو جاز لناظر بدون اجر المثل وعلیه الفتوی شرح الجمع
یلزم الاب ما جری به التعامل من اجرة المثل ولا یجوز اجارة الاب بما دون اجر المثل جزاه
صاحب هذا الکتاب مالک
قلیان ۸ ایسان

از شیخ ابو العباس و از شیخ ابو المنصور ماتریدی و خواجه عبد الخالق غجدوانی
و خواجه عبد الله انصاری رحمهم الله تعالی علیهم منقول است هر که این ربا عرا
بعد از نماز خفتن و یا بعد از نماز بامداد هفت بار بخواند البته
بمرتبهٔ ولایت رسد و اگر نرسد استخوانهای پایها از گور برآرند
بسوزند و روز قیامت گریبان پایها دست خوانده شود و عرا نیست

ای خدا من الله الله میزنم بر در تو شئ لله میزنم
ای خدا سوی خودت راهی نما زانکه من گمراهم ره میزنم

سبحان الله بغیرت کن قبیله
سبحان الله مرا دیده و اصلا
کس

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب شرح وقایة الروایة فی مسائل الهدایه
مؤلف عبید الله بن مسعود بن تاج الشریعه
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۷۲۰۱
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۰۸۳۶۶

۱۷۲۰۱
۲۰۸۳۶۶

اجازة الوقف ما قال من اجاز المثل جاز المثل
للجوابی الصحیح فلو جاز الناظر بدون اجر المثل
یلزم الشرط وجاز العقد وللجوز اجارة الاباجر المثل جاز
وعلیه الفتوی شرح اشباه

صاحب هذا الکتاب مالی
قلیان ایتان

از شیخ ابو العباس و از شیخ ابو المنصور ماتریدی و خواجه عبد الخالق عجدوانی
و خواجه عبد الله انصاری رحمهم الله تعالی علیهم منقول است هر که این زیارت را
بعد از نماز خفتن و یا بعد از نماز بامداد هفت بار بخواند البته البته
بمرتبهٔ ولایت رسد و اگر نرسد استخوانهای پایها از گور برآرند
بسوزند و روز قیامت گریبان پایها در دست خوانده شود و با عرصات

ای خدا من الله الله میزنم بر درِ تو شش نه میزنم
ای خدا سوی خودت راهی نما زانکه من کم راهم ره میزنم

سبحان الله بغرت کس نمیکرد
سبحان الله مرا دین و اصل
کس

۱۷۲۰۱
۲۰۸۳۶۶

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب شرح وقایة الروایه فی مسائل الهدایه
مؤلف عبید الله بن مسعود بن تاج الشریعه
مترجم
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۰۸۳۶۶
شمارهٔ قفسه ۱۷۲۰۱

سبحان الله بلغت کس فیکون

سبحان الله مراد من حاصل

کس

سوال حکمت چیست کہ بعضی نمازہا چہار رکعت و بعضی نماز سہ رکعت و بعضی دو رکعت

جواب زیرا کہ بعضی فرشتگان را چہار پرست و بعضی را سہ و بعضی را

دو چنانچہ در قرآن فرمودہ است جاعل الملائکۃ اولی اجنحۃ مثنی

وثلاث ورباع پس حق تعالی امت محمد صلی اللہ علیہ وسلم را بگذارد تا

این نمازہا باین صورت امر کرد تا بشمارد ثواب هر پنج نماز ثواب

جمیع فرشتگان یابند رسالہ ابو الفتح

واما كفن الصغير والصغيرة فثوب واحد حتى يبلغ سبع سنين
فاذا بلغ سبع سنين ثم مات يكفن في ثوبين حتى حد المراهق
ثم مات يكفن في ثلاثة اثواب والمراهق كالبالغ قدورك
غسل الصبي والصبية كالبالغ اذا كانا عاقلين شرح اوراد
وان كان الميت صبيا او صبية لا يعقلان الصلوة لا يتوضأ شرح اوراد
بيان نماز هول وسنة ان يتصدق ولي الميت قبل مضي الليلة الاولى بشيء ما يتيسر له
فان لم يجد شيأ فليصل ركعتين يقرء في كل ركعة فاتحة الكتاب وآية الكرسي وسورة
التكاثر عشر مرات فاذا فرغ قال اللهم صليت هذه الصلوة وتعلم ما اردت بها
اللهم ابعث ثوابها الى قبر فلان الميت فان الله تعالى يعطيه ثوابا جزيلا ونورا
وحسنة ودرجة وشفاعة شرعة الاسلام عشر مرات قيد سورة تكاثر جزيل بفتح عظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل وسلم وبارك وشرف وكرم على الذات
اللطيف والغيب المطلق الأحدية الجمال الموصوف الوصال الغيب
وصل يا ممدوح على آله وصحبه وبارك وسلم عليه

حضرت محمد صلعم ابن عبداللہ
ابن المطلب ابن ہاشم ابن عبدمناف
ابن قصی ابن کلاب ابن مرہ
ابن کعب ابن

حضرت ابوبکر صدیق

اللهم صل صلاة كاملة وسلم على سيدنا
محمد الذى تنحل به العقد وتفرج به الكرب
وتقضى به الحوايج وتنال به الرغائب وحسن
الخواتيم ويستسقى الغمام بوجهه الكريم وعلى
اله وصحبه فى كل لمحة ونفس بعدد كل معلوم
لك برحمتك ياعزيز ياغفار

المراد بالشيخين امام الاعظم وابو يوسف رحمهما الله تعالى والمراد بالطرفين الامام الاعظم
وامام محمد رحمهما الله تعالى والمراد بالصاحبين وبالاماميين امام ابو يوسف ومحمد رحمهما الله

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج
والمعراج والبراق والعلم والامامة والشفاعة في
عرصات القيامة والصيف والعلم دافع البلاء
والوباء والبث والمرض والالم شمس الضحى بدر
الدجا نور الهدى مصباح الظلم اكمه شريف لطيف
مكتوب منقوش في اللوح والقلم جسم معطر مقدس منور
ذاليت والحرم ابو القاسم سيدنا ومولانا محمد ابن عبد ابن
عبد المطلب ابن هاشم سيد العرب والعجم رسول الثقلين وابن
الفريقين وامام القبلتين وصاحب قاب القوسين ابو الحسن والحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد
وآله اجمعين الطيبين الطاهرين بقول العبد
المتوسل الى الله تعالى بما فوى الذريعة عبيد الله بن
مسعود بن تاج الشريعة مسعود جده وفتح جده هذا المختصر
على المعنى المعلق مسمى بوقاية الرواية عن مشكلات الهداية
التى الفها جدى واستاذى مولانا الاعظم استاذ
علماء العالم برهان الشريعة وفخر الدين محمود
ابن صدر الشريعة جزاه الله تعالى عنى وعن جميع المسلمين

المسلمين خير الجزاء لاجل حفظى والمولى المؤلف
لا الفها سبقا سابقا وكنت اجرى فى ميدان حفظ
طلقا طلقا حتى اتفق اتمام تاليفه مع اتمام حفظى
بعض الشروح الا الاطراف ثم بعد ذلك رجعت ومع فيها
شيئا من التغيرات وبعد مرور الحوادث والآفات فلكت
فى هذا الشرح العبارة التى تقرر على المتن لتغير
النسخ المكتوبة الى هذا الانحطاط والعهد الضعيف لما ان
فى اكثر الناس كسلا عن حفظ الوقاية التحدث عنها
مختصر اشتمل على لابد للطالب لعلم منه فانتخ
فى هذا الشرح معلقاته ايضا انشاء الله تعالى وقد كان
الولد الاعز محمود برد الله مضجعه بعد حفظ المختصر
سببا لالفه تاليف شرح الوقاية بحيث تحمل منه الامن هذا الشرح
معلقات المختصر فشرعت فى اسعاف مراده مستوفيا
الله تعالى قبل اتمامه فالمامول من المستفيدين من
هذا الكتاب ان لا ينسوه فى دعائهم المستجاب انه

المبين للصعاب والفاتح لمغلقات الابواب كتب
اكتفى بلفظ الواجد مع كثرة الطهارات لان الاصل
ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونه اسم جنس
يشمل جميع انواعها وافرادها فلم حاجة الى لفظ الجمع
ثم قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى
الصلوة فاغسلوا الآية افتتح الكتاب بهذه الآية
تيمنا ولان الدليل اصل والحكم فرعه والاصل مقدم
بالرتبة ثم لما كان بنت الآية دالة على فرايض الوضوء
ادخل فا التعقيب في قوله فغسل الوجوه فرض الوضوء غسل الوجه
من الشعر اى من قصاص شعر الرأس وهو منبت
منبت الشعر الرأس الى الاذن من فيكون الاذن بين
العذار والاذن داخلان الوجه كما هو مذهب
احمد ومحمد فيفرض غسله وعليه اكثر مشايخنا وذكر
شمس الائمة الحلواني كيفية ان يسيل ما بين العذار والاذن
ولا يجب اسالة ما عليه بناء على ما روى عن ابي يوسف رحمه
الله ان المصلي اذا بل وجهه واعضاء وضوءه
بالماء ولم يسل الماء على العضو جاز لكن فيه تأويله
ان سال جزء العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك
واسفل الذقن وقيل حده والوجه من الاطراف الاربعة
ثم عطف على الوجه قوله ويديه والمرفقين مع
المرفقين والكعبين خلافا لزفر فان عنده
لا يدخل المرفقان والكعبان فالغسل الى الغاية
لا يدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية
بحيث لو لم يدخل كلمة الى لم يتناولها صدر الكلام لم
تدخل تحت المغيا كاليل في الصوم وان كانت
بحيث تناولها صدر الكلام كما تنازع فيه تدخل
تحت المغيا لان للنحويين في كلمة الى اربعة
مذاهب الاول دخول ما بعدها فيما قبلها الا بحجاز او
والثاني عدم الدخول الا بحجاز والثالث الاشتراك
والرابع الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها

فهنا

وعنده ان لم يكن فهذا المذهب الرابع بوافق ما ذكر
فالاصل والمرافق اما الثلاثة الاول فالاول بعبارته
الثاني فقضاء والثالث اوجب لتساقطهما ابقاء
فوقع الشك فيما امتنع استصحاب كونه الى الغسل مثل
الليل في الصوم اما وقع الشك الثاني الدخول
فلا يثبت التناول بالشك وفي مسئلة صورة النزاع اما
وقع الشك في الخروج بعد ما ثبت تناول سدر الكفا
والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكروا انها غاية
الاسقاط مشهور في الكتب فلم نذكره ثم الكعب في
الشام عند محمد بن حرب المنبجي الذي في وسط القدم
عند معقد الشراك لكن الاصح انها العظم الناتئ
الذي يتهيأ اليه عظم الساق وذلك لان احد فخذا
لفظ اليمن في اعضاء الوضوء قارنه بمقابلة اليمنى مع
اقسام الاحاد على الاحاد واختار في الكعب لفظ
المشترك فلا يمكن ان يراد به اقسام الاحاد الاحاد

الاحاد فتعين ان المشترك مقابل للكل واحد منهما افراد
الجمع فيكون في كل رجل كعبان وهما العظمان النابعان
لمعقد الشراك فانه واحد في كل رجل ومسح كل الرجل
ربع رأسه واللحية مسح الاصابة اليد المبتلة
العضو اما بللا يأخذه من الماء او بللا باقيا في اليد
بعد غسل عضو من المغسولات ولا يكفي البلل الباقي
في يد بعد مسح عضو من الممسوحات ولا بللا يأخذه
من بعض اعضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا
او ممسوحا وكذا في مسح الخف واعلم ان المفروض في
مسح الرأس ما يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة
او ثلاث شعرات عند الشافعي علا باطلاق لفظ
وعند مالك الاستيعاب وفي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم
في التيمم وعند ربيعة الرأس وقد ذكروا انه اذا قيل
مسحت بالمنديل فيراد به بعضه لان الاصل في الباء ان
تدخل على الوسائل وهي غير مقصودة فلا يثبت استيعاب

قوله فان تعدد الماسح الا ترى سنة عند نا وعلى انهما ليسا من الرأس حتى لا يتأدى بهما وظفر الرأس وذلك ان الاذنين من الرأس بالنص اى حكمهما حكم الرأس ولا يكونان ذكرا لالة اذ لا يمسحهما بما يمسح به الرأس لانه لا يحتاج الى تجديد الماء لكل جزء من اجزاء الرأس فالاذن اولى ان لا يكونه ذكرا وانما لا تتأدى فرض المسح به لانه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالكتاب كذا في التبيين والكافي اقول هذا يخالف ما مر في نظير هذا

سنة وعنده والنية وترتيب نص عليه

اى الترتيب المذكور في نص القرآن وكلاهما واجبان عنده اما النية فلقوله عليه السلام الاعمال بالنيات

وجوابنا ان الثواب منوط بالنية اتفاقا فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر شيء يشمل الثواب نحو حكم الاعمال بالنيات فان قدر الثواب فظاهر وان قدر الحكم فهو نوعان دنيوي كالصحة واخروي كالثواب والاخروي مراد بالاجماع فاذا قيل حكم الاعمال بالنيات ويراد به الثواب صدق الكلام فلا دلالة له على القصد فان قيل مثل هذا الكلام يتناول شيئين في جميع العبادات ولا دلالة له على اشتراط النية في العبادات وهذا باطل فان التيمم في اشتراط النية في العبادات وهذا باطل فان التيمم في اشتراط النية في العبادات وهذا باطل فان التيمم في

وقد رأيت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه
السلام هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة
الا به وقد كان هذا الوضوء مرتبا فيفرض الترتيب
وقد سبق لي جواب حسن وهو انه توضأ مرة مرة
وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به
فهذا القول يرجع الى المرة فحينئذ لا تكفي الاشياء الاخر
لان هذا الوضوء لا يخلو اما ان يكون ابتداء من
من اليمين او اليسار وايضا اما ان يكون على
سبيل الموالاة او عدمها فقوله هذا وضوء الخ
ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه فيلزم فرضية
الموالاة او ندبها او التسمية ارادهم ان لم يرتكب
او صافه لا يدل على فرضية الترتيب ثم والولاء هو
اي غسل الاعضاء على سبيل التعاقب بحيث لا يجف البعض
الاول وعند مالك هو فرض والدليل على كون الامور
المذكورة سنة مواظبة النبي عليه السلام حديث ويدل على فرضيتها

وضيتام ومستحب التيامن اي الابتداء باليمين
في غسل الاعضاء فان قلت لا شك ان النبي عليه السلام
واظب على التيامن في غسل الاعضاء ولم يرد احد
بدأ بالشمال فينبغي ان يكون سنة قلت السنة
ما واظب النبي عليه السلام مع الترك احيانا فان
كانت المواظبة المذكورة على سبيل العبادة
فمعنى الهداي وان كانت على سبيل العادة فمعنى
الزوايد كالسلس الزوايد كجلس الشاب والاكل باليمين
وتقديم رجل اليمنى في الدخول وكذلك كلما ساوى الله
وموافقة النبي عليه السلام على التيامن كانت مرجحة قبل
الشروع فيفهم هذا من تعليل صاحب الهداية تعويلا على
ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والترجل
ومسح الرقبة وما فضل من ماء وضوء الرجل من السبيلين
سواء كان معتادا او غير معتاد كالدودة والحصاة
الخارجة من القبل والذكر وفيه اختلاف المشايخ رحمهم

من غيره ان كان نجسا سال او ما يطهر اى الا موضع
يجب تطهيره في الحال اما في الوضوء او في الغسل وعند الشافعي
الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وقوله ان
كان نجسا يتعلق بقوله او من غيره والرواية النجس
بفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فما لا يكون
طاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة
فيقال نجس الشيء ينجس فهو نجس ونجس واما قال سال
لانه لم يتجاوز والخارج لا ينقض الوضوء عندنا وينقض
عند زفر وكذلك اذا عصر القرحة فتجاوز وكان
بحال لو لم يعصر لم يتجاوز وكذا اذا عض شيئا او
خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرأى اثر الدم او
استنثر فخرج من انفه الدم علقا علقا مثل الذر
لا ينقض عندنا خلافا لزفر ووجه ان خروج
النجاسة موجب زوال الطهارة كالسبيلين ولكن
نقول نعم لكن الباقي باد لا خارج والنجاسة المستوفاة

المستوفاة في موضعها لا تنقض وقلت هذا الدليل غير تام
لانه لا يشمل ما اذا عزت ابرة فارغ الدم على رأس
صحيح لكن لم يسل فان الخروج هناك محسوس ومع ذلك
لا ينقض عندنا وقد خطر ببالي وجه حسن وهو انا لم
نسلم تحقق الخروج النجاسة لان هذه الدم غير منفصل عن النجس
الدم المسفوح وهكذا في الفيء الفيء وسيأتي قريبا في الصفحة
وقولنا ما يطهر احترازا عما اذا خشرت نفطة فرأى العين
فسال الصديد بحيث لم يخرج من العين لا ينقض
الوضوء الان داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لا
في الوضوء ولا في الغسل اذ ليس له حكم ظاهر البدن
فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان
قوله الى ما يطهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا
بقوله سال فانه اذا فصد وخرج دم كثير وسال بحيث
لم يتلوث رأس الجرح فانه لا شك فيه لا ينقض عندنا الوضوء
مع انه لم يسل الى موضع يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع

ولنا قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما الآية
او دما مسفوحا فغير المسفوح لا يكون محرما فيكون
نجسا والدم الذي لم يسل عن رأس الجرح دم غير مسفوح
فلا يكون نجسا فان قيل هذا ايجاب بالكل وانا نجد انا نجد لا بد من الكل
كالآدمي فخير المسفوح حرام الاكل فلا يحكم الاستدلال
بجله على طهارته قلت لما حكم بحرمة المسفوح بقي غير المسفوح
على اصله وهو الحل ويلزم منه الطهارة اذ لا يكاد
يجامع كل واحد منهما الاطلاق الثم حرمة غير المسفوح
في الآدمي بناء على حرمة لحمه لا يوجب نجاسته لما بينا
الحرمة للكرامة لا للنجاسة فخير المسفوح في الآدمي يكون
على طهارته الاصلية مع كونه محرما والفرق بين المسفوح
وغيره مبني على حكمة علمها الله وهي ان غير المسفوح دم
انتقل عن الوريد والفصد عن الشرايين وحصل له حكم
آخر في الاعضاء وصار مستحدا لان يصير عضوا فاخذ طبيعة
العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم الوريد فانه

فاذا سال عن رأس الجرح علم انه دم انتقل من الوريد
فرينة الغشاء وهو الدم النجس فاذا لم يسل علم انه دم
العضو هذا فرق الدم انما فرق بين القليل والكثير وهو الماء
الذي كان في اعانة المحدثة وهي ليست محل النجاسة
فلكل الريق ونوم مضطجع ومتكئ ومستند الى ما لو
ازيل السند لسقط لا غير اي لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكرنا
وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا
والاغماء والجنون على اي هيئة كانا ويدخل في
الاغماء السكر وهذا هو الصحيح وكذا في اليمين حتى لو حلف انه سكران لا يحنث
هذا الحدث في حق مصل بالغ يركع ويسجد حتى
لا ينقض الوضوء فهقهة الصبي وشرط ان يكون
في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو قهقه في صلاة
الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل
ما قهقه فيه وانما شرط ما ذكر لان انتقاض الوضوء

لا عنده وان اغتسل قبل ان يبول ثم خرج بقيته انئ
يجب غسل تان عندهما خلافا عنده ولو نام ولا
فرق فيه هذا بين الرجل والمراة وروى عن محمد
في غير رواية الاصول اذا ذكر الاحتلام والا
تذكر والتذذ ثم لما كان عليها الغسل قال شمس الائمة
الحلواني هو الاوفق بهذه الرواية وفيه حرجه
في قبل او دبر على الفاعل والمفعول في رواية المستيقظ
المني او المذي وان لم يحتلم واما في النوم فلا احتمال
كونه منيا رق بخروجه الا ذي وفيه اختلاف ابي يوسف
م وانقطاع الحيض والنفاس بقوله تعالى ولا
تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد
ولما كان الانقطاع سببا للغسل فاذا انقطع ثم
اسلمت لا يلزمها الاغتسال اذ وقت الانقطاع
كانت كافرة وهي غير مامورة بالشرائع عندنا وحتى
اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف ما اذا

واذا اجنبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها الغسل
لجنابة لان الجنابة امر مستمر فيكون جنبا بعد الاسلام
والانقطاع غير مستمر فيرتفع لا طهر به الا نزال
من النوم والعيدين والاحرام وغرقه فضل الجمعة
من الصلوة الجمعة هو الصحيح ويجوز الوضوء بماء السماء
والارض كماء المطر والعين اما ماء الشط فان كان
ذا بحيث يتقاطر يجوز والا لا وان تغير بطول المكث
او غيره احد اوصافه اي الطعم او اللون او الريح
شيء طاهر كالتراب والاشنان والصابون
والزعفران انما عد هذه الاشياء ليعلم ان الحكم
لا يختلف بان كان المخالط من جنس الارض كالتراب
او الاشياء يقصد بخلطه التطهير كالاشنان والصابون
او شيئا آخر كالزعفران وعنده اذا كان المخالط
شيئا يقصد به التطهير يجوز به الوضوء الا ان يغلب
على الماء متغير وصف طبخه وهو الرقة وان كان شيئا لا يقصد

فصل الغسل ... والاصل فيه ... الغسل ... الكافرة ... اصلية ...

به التطهير فغرر وانية لشرط لعدم جواز التوضي بغلبته
على الماء وغرر وانية لاشتراط ومالبس من جنس الارض فيه
خلاف الشافعي ح وبما رفيه نجس لم يرا غرة الطبع
اولونه اوريحه ح اختلفوا فرجيع الجاري فالحد الذي ليس
فورا كرجيع ماينهب بجنبه او ورق فاذا كثير من فوق
وبقيته اما يجري مع ضعف يجوز به الوضوء اذ هو ماجا
وعلى اضعيف الجريان اذا توضأ اربعين ان جنس بحيث
لايستعمل عشرة اوثلث باس الوقاس بمقدار ماينهب
عشرة واذا كان حوض صغير يدخل فيه اما من جانب
ويخرج من جانب آخر يجوز الوضوء فرجيع جوابه وعليه الفتوى
من غير تفصيل بين ان يكون اربعة اذرع اداقل
مجوزا واكثر فلا يجوز واعلم انه اذا انتفى اماران
علم ان نجاسة لاتجوز والا يجوز حملا على ان نجاسة
بشول الكلب واذا سكب على الحد ويجري اماء فوقه
ان كان ما يلاقي الطاهر من الماء لا يلاقيه يجوز الوضوء

في الاسفل والا لا قال الفقيه ابو جعفر بهذا على هذا ادركت
مشايخي رحمهم الله وعن ابي يوسف ع الأبالوضوء
اذا لم يتغير احد اوصافه م وبما مات فيه حيوان
مائي المولود له كالسمك والضفدع م بكسر الدال
وانما قال مائي المولد حتى لو كان مولده في غير الماء وهو
يعيش فيه كالبط فقد الماء بموته فيه م وما ليس له دم سائل
كالبق والذباب م لان النجس هو الدم المسفوح كما ذكر
والحديث وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي
م ولا بما اعتصر م الزوايته بقصره م من شجر او ثمر
أما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء م ولا بما زال طبعه
بطبخ غيره اجزاء م المراد به ان يخرج من طبع الماء وهو
الرقة والسيلان م او بالطبخ كالسكنجبة والخل م نظير
ما اعتصر من الشجر والثمر فشراب الرياس معتصر من الشجر
وشراب التفاح ونحوه معتصر من الثمر م وما الباقلا
م نظير ما غلب عليه غيره اجزاء م والمرق م نظير ما غلب

غيره بالطبع واما الجاف الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة
فيه حتى اذا رفع قبل الكف نظيفا فيه نون الاوراق لا يجوز
به الوضوء لانه كالجاف الباقي ولا بما راكد وقع فيه نجس
الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا يجوز ارضه
بالنزف فحكمه حكم الماء الجاري فان كانت النجاسة غير
لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب وكذا
من موضع غسالته قال في السنة في التقدير بعشرة
لا يرجع الى اصل شرعي يحمل عليه اقول اصل المسألة ان
الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الآخر اذا
وقعت النجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الآخر
ثم قدر هذا البعض بعشرة في عشرة وانما قدر به بنا على قول عليه
السلام من حفر بئرا فله حولها اربعون ذراعا فيكون
له حريمها من كل جانب عشرة فقدم من هذا انه اذا اراد
آخر ان يحفر في حريمها بئرا يمنع منه لانه يجذب الماء اليها
وينقص الماء في البئر الاولى وان اراد ان يحفر بئرا بالقرب

بالوقوعة يمنع ايضا سراية النجاسة الى البئر الاولى ويجس
ماءها ولا يمنع فيها وزر الجريم وهو عشرة في عشرة فعلم
ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سراية النجاسة
حتى لو كانت النجاسة تسري لحكم بالمنع ثم المتوضأ
وشق الامر على الناس وجوز الوضوء فرجح جوابه
ولا بما استعمل لقربة او رفع حدث اعلم ان قربة
المستعمل اقتضاء فاتت الاول فرانه باي شيء يصير مستعملا
فعند ابي يوسف رحمه الله بزالة الحدث وايضا جثته
القربة فاذا توضأ المحدث وضوءا غير منوي يصير مستعملا
ولو توضأ غير المحدث وضوءا منويا يصير مستعملا ايضا عند
محمد رحمه الله بكثرة فقط وعند الشافعي رحمه الله بزالة الحدث
لا يتحقق الا بنية القربة عنده بنا على اشتراط النية
في الوضوء والاختلاف الثالث انه متى يصير مستعملا
فعند الهداية انه لما زال الحدث صار مستعملا والاختلاف
الثالث في حكمه فعند ابي حنيفة رحمه الله هو نجس نجاسة مغلظة

وعند ابي يوسف هو نجس نجاسة خفيفة وعند محمد
هو طاهر غير طهور وعند مالك وابن شعبان رحمهما الله
فرقه القديم هو طاهر مطهر ونص نقول لو كان طاهرا
لجاز فرض الوضوء به ثم الشرب منه ولم يقل احد
بذلك ٣ وكل اهاب دبغ فقد طهر الا جلد الخنزير والا
والآدمي ٣ اعلم ان الدباغ عبارة عن ازالة النتن والـ
والرطوبات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية
كالقرظ ونحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسته ابدا وان كانت
بالتراب او بالشمس يطهر اذا يبس ثم ان اصابها
هل يعود بمس فعن ابي حنيفة روايتان وعن ابي يوسف
ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان دباغا
وعن محمد رح جلد الميتة اذا يبس ووقع فرأى انه نجس
من غير فصل والصحيح قول ابي حنيفة المسك جواز الصلوة
معها من غير فصل ٣ وما طهر جلده بالدبغ طهر بالذكوة
وكذا الجلد وان لم يؤكل وعلا فلا ٣ اي ما لم يطهر جلده

جلده بالدبغ لا يطهر بالذكوة والمراد بالذكوة ان يذبح المسلم
او الكتابي من غير ان يترك التسمية عامدا ٣ وشعر الميتة و
عظمها وعصبها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه
طاهر ويجوز الصلوة مع اعادة ٣ في الاصح وان جاوز
قدر الدرهم ٣ اقول هذه المسئلة بالذرع انها فهمت
مما تقدم لان السن عظم وقد ذكر ان العظم طاهر لكن انا
نخالف فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة
به عندهما ٣ فصل يجوز فيها نجس اومات فيها حيوان
دائما ليس له نفس سائلة اومات فيها حيوان
كل ما لها ان لم يكن والا فقدر ما فيها ٣ والاصح
ان يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في الماء ومحمد قدره
بما لا يتوضأ اغلب ماله ٣ وفي حمامة او دجاجة ماتت
فيها اربعون الى ستين وفي حمامة او عصفور عشرون
الى الثلثين المعتبر الوسط وما جاوز يصب به
ويجعل البركة وقت الوقوع ان علم ذلك والا فمنذ

يوم وليلة ان لم يتفحج ومنذ ثلثة ايام وبيانه ان استفحج
وقالا منذ وجد بسؤار الآدمي والفرس وكل ما اكول اللحم
والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس والحمار والبغل
والدجاجة الخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت
مكروه وبخار والبغل مشكوك بتوضا به ويتيمم ان لم
غيره والعرق معتبر بالسؤار لان السؤر مخلوط باللعاب
وحكم اللعاب والعرق واحد لان كلا منهما متولد من
من اللحم فان قيل يجب ان يكون بين سؤار ما اكول
اللحم وغير ما اكول اللحم فرق لانا ان اعتبرنا اللحم فلحم كل
واحد منهما طاهر الا يترى ان غير ما اكول اللحم اذا لم يكن
كالهرة نجس العين اذا ذكي يكون لحمه طاهرا وان اعتبرنا
تبعا مخلوطا بالدم فما اكول اللحم وغيره في ذلك سواء فلن لحومه
اذا لم يكن للكراهة فانها آية النجاسة لكن فيه شبهة
ان النجاسة لاختلاط الدم باللحم اذ لو لا ذلك بالنجاسة
لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فغير ما اكول اللحم

ما اكول اللحم اذا كان حيا فلعابه متولد من اللحم الحرام
المخلوط بالدم فيكون نجسا لاجتماع الامرين اما في
ما اكول اللحم فلم يوجد الا احدهما وهو الاختلاط بالدم
فلم يوجب نجاسة السؤار لان هذه العلة بانفرادها
صيغة اذ الدم المستقر في موضعه لم يعط له حكم النجاسة
في حي فاذا لم يكن حيا فان لم يكن به كلب كان نجسا
سواء كان ما اكول اللحم او غيره لانه صارت بالموت جزءا
غالبة موجبة وهو جمع الاختلاط الدم فيكون نجسا وان كان به
به كلب كان طاهرا اما ما اكول اللحم فلانه لم يوجد الحرمة والا
اختلاط الدم واما في غير ما اكول اللحم فلانه لم يوجد الاختلاط
والحرمة لارادة نفركانية في النجاسة على ما مر انها ثبت
باجتماع الامرين فان عدم الآخر قال ابو حنيفة
بالوضوء به خلافا لابي يوسف له بانتيم وجه ما ذكرنا
والخلاف فيما هو مبلور تحقيق البسيط كما ذا
اشتد وصار سكرا لا يتوضا به اجماعا بانتيم

وهو محدث حدثا وجنب وحائض ونفساء لم يقدروا على
الماء ۲ اى عقيب ركن طهارته صحة اذا كان المجنب مثلا يركع
للوضوء لا للغسل بتيمم ولا يجب عليه التوضى عندنا خلافا
للشافعى واما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء
يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان
للحدث مثلا يركع لغسل بعض اعضاء فالخلاف ثابت ايضا
م لبعده ميلا ۳ الميل ثلث الفرسخ وقيل ثلاثة آلاف
ذراع وخمسمائة الى اربعة آلاف وهاذكر ظاهر الرواية
وفى رواية الحسن الميل انما يكون معتبرا اذا كان فى طرف
غرقد امه حتى يصير ميلين ذهابا ومجيئا فاما اذا كان
فى طرف قدامه فيعتبر ان يكون ميلين م ۴ او الخوف
م لا يقدر معه على استعمال الماء وان استعمل الماء اشتد
مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلافا للشافعى
اذ فى زيادة المرض فوق ضرر زيادة الثمن وهو
بيمم التيمم م ۵ او برد ۳ اى ان استعمل الماء يضره م ۶ او عدو او

او عطش ۳ اى ان استعمل الماء خاف العطش او لم يجد
للشرب حتى اذا وجد الماء فرجب حفظ الشرب جاز له
التيمم الا اذا كان كثيرا فيستدل على اراقة للشرب والوضوء
فاما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند
الامام الفضلى رحمه الله عكس هذا فلا يجوز التيمم م ۷ او عدم آلة
م ۸ كالدلو ونحوه م ۹ او خوف فوت صلوة العيد فى الابتداء
۳ اى اذا خاف فوت صلوة العيد جاز له ان يتيمم ويشرع فيها
بذا بالاتفاق م ۱۰ وبعد الشروع متوضيا والحدث سابقه
للبناء ۳ اى اذا شرع فى صلوة العيد متوضيا ثم سبقه
الحدث وخاف انه ان توضا يفوته الصلوة جاز له
ان يتيمم للبناء وبهذا عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لهما وان شرع
بالتيمم وسبقه الحدث جاز له التيمم للبناء بالاتفاق
فقوله وهو محدث مبتدأ خبره لم يقدروا وصفة المحدث
ومابعده ۲ متعلقه لبعد وصاحب المعطوفات متعلق بقوله
لم يقدروا او فى الابتداء او بعد الشروع فرضية م ۱۱ او صلوة
فرض او فى الابتداء او بعد الشروع متوضيا

كالجنب وهى يض وغيرهما

متعلق بالبناء ۱۲ اقتدى بالمتيمم ثم توضأ فوجد الماء

او صلوة الجنازة لان الفوت بجهة والوقتية لان
فوتها لا الى خلف وهو الظهر والقضاء ضربة لمسح وجهه
وضربة ليديه مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب فيهما
والفور على انه يشترط الاستيعاب حتى لو بقي شئ قليل
لا يجزيه والاحسن في مسح الرأس ان يمسح قائم الذؤابة
اليمنى بالوسطى والبنصر والخنصر مع شئ من الكف لكونه
مبتدأ من رؤوس الاصابع ثم باطنها بالمسبحة والابهام
الى رؤوس الاصابع وبهذا يفعل الذراع اليسرى ثم
اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه
فخرج الى ضربة ثالثة لتخليلها على كل طاهر متعلق
بالوجه من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر
وكذا الكحل والزرنيخ واما الذهب والفضة فلا يجوز
بهما ان كانا مسبوكين فان كانا غير مسبوكين فحكمهما
حكم طين التراب يجوز والخنطة والشعير ان كان
عليها غبار يجوز ولا يجوز على مكان كان فيه نجاسة
عليها

تجابة وهذا الى اخره مع انه يجوز الصلوة فيه فلا يجوز بالاولى
هذا هذا الحقيقة ترجمها واما عند ابي يوسف فلا يجوز الا
بالتراب والرمل ومحمد الشافعي لا يجوز الا بالتراب
ولو لا نفع وعليه اي على النفع فلو كنس دارا او جدم
جايلا او كان حفظ فاكتساب وجهه وذراعيه غبار لا يجزيه
حتى يمر يده عليه مع قدرته على الصعيد بنية اداء الصلوة
فالنية فرض في التيمم ايضا فالمراد وجهي اذا كان به حدثان
كالجنابة والحدث يوجب لوضوء ينبغي ان ينوي عنهما فان
نوى احدهما لا يقع عن الآخر لكن يكفي تيمم واحد منهما
فلا يجوز تيمم كافر للاسلام اي لا يجوز الصلوة بهذا
التيمم عندهما خلافا لابي يوسف فعنده يشترط الصحة التيمم
فرق جواز الصلوة ان ينوي قربة مقصودة سواء
لا تصح بدون الطهارة كالصلوة او تصح كالاسلام و
عندهما قربة مقصودة لا تصح الا بالطهارة فان تيمم للصلوة
فجنازة او سجدة التلاوة يجوز بهذه التيمم اذا لم يكتوبة بالاتفاق

وان تيمم لمس المصحف او دخول المسجد لا تصح الصلوة
لانه لا بد من قرءة مقصودة لكن يحل له مس المصحف ودخول
المسجد وجاز وضوء بلا نية حتى ان توضأ بلا نية فاسلم
جاز صلوته بهذا توضأ فالت فرضوه هذا انما يحسن
النية فرالوضوء وان توضأ بالنية فاسلم فالحلاف
والصلاة نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال الآتية
مبالغة فيصح وضوء الكافر مع النية بالطريق الاولى
ويصح فرالوقت اتفاقا وقبله خلافا فالت فتح
فلا يجوز الصلوة الاتي الوقت عنده وهذا بناء
على ما عرف في اصول الفقه ان التراب خلف فرحق
الماء عنده وخلفنا خلف مطلق فحتى انا بن طاهر
ونجس يجوز التيمم عندنا خلافا له وقوله عليه السلام
التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج لو ابد ما قلنا
وبعد طلبه من رفيق له ما معه حتى اذا صلى بعد
المنع ثم اعطاه ينتقض تيممه لا كل فلا يعيد ما قد صلى

ما لم يصل وقيل طلبه جائز خلافا لهما وهكذا
ذكر في الهداية وذكر في المبسوط انه ان لم يطلب منه
وصلى لم يجز لان الماء مبذول عادة وفي موضع آخر
من المبسوط ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يسأله
الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل
وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج
ولكنا نقول بالطهارة مبذول عادة وليس
في السؤال ما يشبه الذلة فقد سأل رسول الله عليه
بعض صحابته من غزوة وفي الزيادات ان المتيمم اذا
اذا رأى ماء كثيرا وهو في الصلوة وغلب
على ظنه انه لا يعطيه او شك فيه صلوته لا تفسد
شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج
الصلوة ولم يطلب ويتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك
قال القدوري والعوز متى شك فيهما وان غلب على ظنه
انه يعطيه قطع الصلوة وطلب الماء ثم قال فاذا فرغ

من صلوته فيما فعلى واعطى بحسن المثل وهو قادر
عليه استانف الصلوة فاذا اتمت صلوته وكذا
لو اتم ثم اعطى لكن ينقض بحيث لا الآن اقول ان اردت
ان تستوعب لاقسام كلها فاعلم انه اذا راى خارج
الصلوة وصلى ولم يسال بعد الصلوة ليظهر الحال او
القدرة فعلى ما ذكر في المبسوط سواء غلب على ظنه الاعطاء
او عدمه او شك فيهما فهي مسئلة الماتن واذا راى في
الصلوة ولم يسال بعدها فكذا وان راى خارج الصلوة
ولم يسال وصلى ثم سال فان اعطى بطلت صلوته
وان ابى تمت سواء ظن الاعطاء او الابى او شك فيهما
وان راى قبل الصلوة فكما ذكر قبل ان لكن هنا يبقى محصورا في
احد بهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فيهما
فان كان اعطى بطل تيممه وان ابى تيمم فهو باق والا فخرج انه
اتم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطى ثم سال فان اعطى بطل
صلوته وان ابى تمت لانه ظهر ان ظنه كان خطا بخلاف

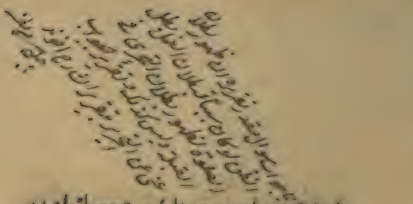

مسئلة النوى لان القبلة جهة التحري وهنا الحكم دائر على حقيقة القدرة وهو الفارق فيه فافهم
الثاني مقامها حيث اذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامها
ويصلي ما شاء من فرض ونفل ما لم يقم
وينقضه ما ينقض الوضوء وقدرته على استعمال الماء كالفعل لطهره
حتى اذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم عدمه اعاد التيمم
واما قال اللمعة على كالف لطهره حتى اذا غسل الجنب ولم
يصل لعدم الماء فظهره وفي تمام الماء واحدث حدثا يوجب الوضوء
فتيمم لها ثم وجد من الماء ما يكفيها بطل تيممه فرجع كل
واحد منهما وان لم يكف لاحد بقي في حقهما وان كفى
لاحدهما بعينه فهو مقدم التيمم فرجح الآخر وان كفى لكل
واحد منهما منفردا غسل اللمعة لان بجنابة اغلظ فاذا
غسل اللمعة بعد التيمم للحدث ففيه روايتان وان
تيمم اولا ثم غسل اللمعة فحتى اعادة التيمم روايتان ايضا
وان صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللمعة باتفاق

الروايتين هذا اذا تيمم للحدث ثم احدث فتيمم للحدث ثم وجد الماء فكذا في الوجوه المذكورة وان تيمم للجنابة ثم احدث فتيمم للحدث ولم يتيمم للجنابة فوجد الماء فان كفى اللمعة والوضوء فظاهر وان لم يكف لا يجدد التيمم بل يتوضأ ويغسل الماء في اللمعة تقليلا للخرق وتيمم للحدث وان كفى اللمعة لا للوضوء ينتقض تيممه وبين اللمعة وتيمم للحدث وان كفى اللمعة للوضوء لا للمعة فتيمم بقي وعليه الوضوء وان كفى لكل واحد منفردا بعد فراغه من اللمعة وتيمم للحدث فان توضأ به جاز وبعد التيمم وتوضأ به ولكن بدأ بالتيمم للحدث ثم صرفه الى اللمعة هل يعيد التيمم ام لا ففي رواية الزيادات يعيد وفي رواية الاصول لا ثم انما يثبت القدرة اذا لم يكن مصروفا الى حاجة اهم حتى اذا كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرفه الى النجاسة ثم الفقير يثبت بطريق الاباحة وبطريق التمليك فان قال صاحب الماء جعلته من المتيممين لتوضأ بهذا الماء لم

انكم ش، والماء يكفي لكل واحد منفردا بعد انتقاض تيمم كل واحد فاذا توضأ به واحد بعد الباقون تيممهم لثبوت القدرة لكل واحد على الانفراد اما اذا قال بعد الماء الكم وقبضوه لا ينتقض تيممهم اما عند محمد فلان بذل الشيء يوجب الملك على سبيل الاستعارة فيملك كل واحد مقدارا لا يكفيه واما عند ابي حنيفة رح فالصحيح انه يبقى على ملك الواهب ولم يثبت الاباحة لانه لو ثبت الاباحة بطل ما في ضمنها من الاباحة ثم ان اباحوا واحدا بعينه ينتقض تيممهم عنده لانه ملكه فلا يصح ابراؤهم لا رد ته حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد نعوذ بالله منه ثم اسلم يصح صلوته بذلك التيمم وندب لا جيه اي لراجي الماء صلوته آخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة ويجب عليه قدر غلوة ان غلب قربا والا فلا الغلوة مقدار خمسمائة ذراع الى اربع مائة وعن ابي يوسف رح اذا

اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضأ لذهب الوقت
ويغلب على ظنه ذلك بعد أن اجتهد فان صاحب
المحيط هذا احسن مذهب ولو نسي ماء في رحله وصلى
متيمما ثم ذكره في الوقت لم يعد الا عند ابي يوسف
اما اذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز التيمم اتفاقا
وقيل الخلاف في لو جاز كذا في الهداية ويجب ان
ان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان خشية العباد
كالسبع منعه الكفار عن الوضوء او محبوس في السجن والقيد
قيل له ان توضأت فتلك يجوز له التيمم لكن اذا زال
زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة

فصل المسح على الخفين جائز بالسنة المشهورة
فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجبه غسل الرجلين
مع الخف دون من عليه الغسل قيل صورته جنب
تيمم ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ ولبس
خفيه ثم مر على ما يكفي للاغتسال ولم يغتسل ثم وجد من الماء

للمحدث

من الماء ما يتوضأ به فتيمم ثانيا للجنابة فان احدث
بعد ذلك توضأ ونزع خفيه خطوطا اصابع مفرجة
بعد أمن الصابيع أصل الساق هذا صفة المسح
على الوجه المسنون فلو لم يجز الاصابع لكن مسح مقدار
الواجب جاز ان مسح باصبع واحد ثم بلها ومسح ثانيا
ثم هكذا جاز ايضا ان كل مرة غير ما مسح قبل ذلك وان مسح
بالابهام والمسبحة متفرقتين جاز ايضا لان ما بينهما
مقدار اصبع اخرى وسئل محمد عن صفة المسح قال ان
يضع اصابع يده على مقدم خفيه ويجافي الاعلى كفه
ويمدها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدهما جملة
لكن ان مسح برؤس الاصابع وجاوز الى اصول الاصابع
والكف لا يجوز الا ان ينزل من الخف عند الوضع مقدار
الواجب وهو مقدار ثلث اصابع هكذا ذكره المحيط وذكر
في الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان
الا منفاطرا او لو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بباطنه

فالاولى ان يمسح باصابعه اولا ثم بكفه ثانيا

باطنها وكذا ان ابدا بعض طرف الساق وله لم يمسح
واصاب المطر ظاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الراس
وكذا لو مشى في الحشيش فابتل ظاهر خفيه ولو بالطل
وهو الصحيح على ظاهر خفيه الخف بالستر الكعب او
يكون الظاهر منه اكثر من ثلث اصابع الرجل اصغر
اما لو ظهر قدر ثلاث اصابع فلا يجوز لان هذا بمنزلة
الخرق قوله باسس بان يكون واسعا بحيث يرى
رجله من الالف على الخف او برموقين اسس على خفين
بلسان فوق الخفين ليكونا وقاية لهما من الوحل و
النجاسة فان كانا من ادیم او نحوه جاز عليهما المسح
سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين وان كانا كاغدا
او نحوه فان لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما
على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح
الى الخف لو داخل ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسهما
فوق الخفين فان لبسهما بعد ما احدث او بعد ما احدث

او بعده ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الرجوفين
وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما ودون
الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف اذا
مسح على خاصة خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين
لا يعيد المسح على الطاق الآخر وان نزع احد الرموقين
عليه ان يعيد المسح على الرموق الآخر وعن ابي يوسف ان له
بعلى الرموق الآخر ومسح على الخفين او جورب الخ
اي بحيث يستمسك على الرجل بنفسه منعلين او مجلدين
يعني اذا كانا ثخينان غير منعلين او مجلدين لا يجوز عندنا خلافا لهما وعن ابي حنيفة انه رجع الى قولهما وبه يفتى ملبوسين
على طهر تام وقت الحدث فلو توضأ وضوءا غير مرتب
فغسل رجليه ولبس الخفين ثم غسل باقي الاعضاء ثم احدث
وتوضأ وتوضأ وضوءا مرتبا فغسل رجله اليمنى وادخلها
في الخف ثم غسل رجله اليسرى وادخلها في الخف لبست له
طهارة تامة في الصورة الاولى اذا لبس الخفين وهو

وفي اخر الجزء الذي ولي نسخة الهندية ما نصه قوله ولو نزع احد الخفين او الجوربين او الرموقين بعد المسح عليهما او نزع احد الطاقين من الخف الذي له طاقان بعد المسح عليه او نزع احد الرموقين بعد المسح عليهما بطل المسح في الرجل التي نزع عنها الخف او الجورب او الرموق او الطاق وفي الرجل الاخرى لا يبطل المسح فيها وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يبطل المسح في الرجلين جميعا وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهذا اذا نزع الاعلى فاما اذا نزع الاسفل فانه لا يبطل المسح في الرجلين جميعا بالاتفاق وهذا اذا نزع بعد ما مسح على الاعلى فاما اذا نزع قبل ان يمسح على الاعلى فانه يبطل المسح في الرجلين جميعا بالاتفاق هكذا في الجوهرة النيرة

وفي الصورة الثانية اذا لبس اليمنى لكنهما ملبوسان
على طهارة كاملة وقت الحدث فعلم ان قوله بلبسهما
احسن من قوله برجلهما واي اذا لبسهما على طهارة كاملة
لان المراد بالطهارة الكاملة وقت الحدث وبهذا الوقت
يجوز زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه فيصح ان يقال انهما
ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث والاصح
ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان
الفعل دال على الحدوث والاسم دال على الدوام ولا
الاستمرار م لا على قامة وقاعدة وبرقع وقفازين
ج القفاز ما يلبس الكف لبكاء حنزبا كملبب الصفرة
ونحوه م وفوقه قدر ثلاث اصابع اليد ج فان مسح
رسول الله قدمه كان خطوطا فعلم انها بالاصابع دون
الكف وما زاد على مقدار ثلاث اصابع انما هو
بما مستعمل فلا اعتبار له فبقي مقدار ثلاث اصابع ولا يبعد
فيه شيء آخر كالبنة ونحوها م وهذه للمقيم يوم وليلة

وليلة وللمسافر ثلاثة ايام وليالها من حين الحدث
لان خزيمة عليه السلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر
ثلاثة ايام وليالها الحديث افاد جواز المسح في المدة
المذكورة وقبل الحدث لا يحتاج الى المسح فالزمان الذي
يحتاج فيه الى المسح هو من وقت الحدث مقدرا بالمقدار
المذكور م وينقضي بنقض ما قفى الوضوء وبنزع الخف ج
ذكر لفظ الواحد ولم يقل بنزع الخفين ليفيد ان نزع
احدهما ناقض فاذا نزع احدهما وجب غسل احدى
الرجلين فوجب غسل الاخرى اذ لا جمع بين الغسل
والمسح كذا ان دخل الماء احد خفين خفيه حتى صار حكم الرجل
مغسولا وان اصاب الماء اكثر ما كذا عند الفقيه ابي
جعفر م ومضي المدة وبعد احدهذين ج اي بعد نزع
الخف ومضي المدة م على المتوضي غسل رجليه فحسب ج اي
على من الذي كان له وضوء لا يجب عليه الا غسل رجليه
اي لا يجب غسل بقية الاعضاء وينبغي ان يكون فيه

خلاف ما لك بناء على فرضية الولاء عنده ٣ وخروج
اكثر العقب الى الساق نزع ٣ ولفظ القدوري اكثر
القدم وبالاختيار في المتن مروي عن ابي حنيفة ٣ وبمقدار
خرق يصيبه قدر ثلاث اصابع الرجل صغرا لا ما يقابل
٣ فلو كان الخرق طويلا يدخل فيه ثلاث اصابع ان
ادخلت لكن لا يبدو منه هذا المقدار جاز المسح وكذا لو كان
متلبدا لكن ينفتح اذا مشى وبظاهر هذا المقدار اخذ الشافعي
لا يجوز فعلم منه ان ما يقع من الغزل ونحوه مشقوق
اسفل الكعب كما ان كان يستر الكعب بخيط او نحوه
بل بعد اللبس بحيث لم يبد منه شيء فهو كخرق الخفاق
وان بدا كان كالخرق فيعتبر المقدار المذكور ٣ ويجوز
خروق لا خف لها تغلبن ٣ اي اذا كان على خف واحد
خروق كثيرة تحت الساق وبدا من كل واحد شيء قليل
بحيث لو جمع البادي يكون قدر ثلاث اصابع يمنع كما
ولو كان هذا المقدار في المخرقين جاز المسح ٣ وتم هذه النسخة

هذا اذا سافر قبل تمام يوم وليلة وبينهما ان اقام قبلهما
وشرع ان اقام بعدهما ٣ فههنا اربع مسائل لانه اما ان
يرى المقيم او يقيم المسافر وكل اما قبل تمام يوم وليلة او بعد تمامهما
او بعد احداهما قد ذكر في المتن ثلث منها وليكن ما اذا رأى
المقيم بعد تمام يوم وليلة وبخطه وهو وجوب النزع ٣
ويجوز على جبيرة محدث ولا يبطل السقوط الا عن برء ٣
المسح على الجبيرة ان افترض جاز تركه وان لم يفرض فخلفه
الروايات عنه مختلفة في جواز تركه والماء خوفا انه
انه لا يجوز تركه نعم لا يشترط كون الجبيرة مشدودة على
طهارة وانما يجوز المسح على الجبيرة اذا لم يقدر على مسح
ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله بان كان لما يضره
او كانت الجبيرة مشدودة بغير طهارة اما اذا كان قادرا
على مسحه فلا يجوز مسح الجبيرة واذا كان في اعضائه شقاق
فان عجز عن غسله يلزمه امرار الماء عليه فان عجز عنه يلزمه
المسح ثم ان عجز عنه يغسل ما حوله وتركه وان كان شقاقا

في يده ويجوز عن الوضوء استخان بالغير ليوضيه فان
لم يستعن وتيمم جاز خلافا لهما واذا وضع الدواء على
شقاق ارتجل امر الماء فوق الدواء فاذا امر الماء تم
سقط الدواء وان كان السقوط عزيرا غسل الموضع
والا فلا واذا فصد ووضع خرقة وشد العصابة فعند
بعض المشايخ لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة وعند
ان امكنه شد العصابة بلا اعانة احدا لا يجوز عليها المسح بل يجوز المسح
على الخرقة وان لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان
حل العصابة وغسل ما تحتها بالغرفة يجوز المسح والا فلا
وكذا الحكم في خرقة تجاوز بها موضع الجراحة
وان كان حل العصابة لا يضر لكن تزعزع عن موضع الجراحة
يغرفها ويغسل ما تحتها الى موضع الجراحة ثم يشدها
ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة
المفتصد واما الموضع الظاهر من البدن ما بين العقدين
من العصابة فالاصح انه يكفيه المسح اذا لو غسل تحل العصابة

يقبل العصابة فوجب نقض البلة الى موضع الفصد ولم يشترطوا
الاستيعاب في مسح الجبيرة والعصابة في رواية الحسن

في يده ويجوز على الوضوء الاستنجاء بالجر لبوضيه فان

سن البلوغ اى تسع سنين وكذا ما يقف الرحم
لمرض فاذا استمر كان سيلان البعض طبيعيا كما
حيضا وسيلان البعض ليس لمرض فلا يكون حيضا
وكما قيد بعدم الداء يجب ان يقيد بعدم الولادة
ايضا حتى ازا خرج النفاس ثم الاصفران لم يحيض موقت
الى سن الاياس واكثر المشايخ قدروه بستين سنة
ومشايخ بخارا وخوارزم بخمس وخمسين سنة فان رات بعدها
لا يكون حيضا فى ظاهر المذهب وعن ابى حنيفة رحمه الله ان رات
دما قويا كالاسود والاحمر القانى كان حيضا وبه كان يفتى
الاعتداد بالاشهر قبل التمام وبعده لو ان رات صفرة
او كدرة او تربتم فى استحاضة واقله ثلاثة ايام و
وليالها واكثره عشرة وعند ابى يوسف رح اقله يوم
واكثر يوم الثالث وعند الشافعى رح اقله يوم وليلة
واكثره خمس عشر ونحن نتمسك بقوله عليه السلام اقل الحيض
للجارية البكر والثيب ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة

عشرة ايام ثم اعلم ان مبدا الحيض من وقت خروج
الدم الى الفرج الخارج ووصول الدم الى الفرج الداخل
اذا لم يصل الى الفرج الخارج بحيلولة الكرسف لا تنقطع
الصلوة فعنده وضع الكرسف انما يتحقق الخروج اذا وصل
الى ما يحاذى الفرج الخارج من الكرسف فاذا احمر من الكرسف
ما يحاذى الفرج الداخل لا يتحقق الخروج الا اذا
رفعت الكرسف يتحقق الخروج من وقت الرفع وكذا
فى الاستحاضة والنفاس والبول ووضع القطن
فى الاصيل والقائمة كالخارج ثم وضع الكرسف مستحب للبكر
فى الحيض والثيب فى كل حال وموضعه موضع البكارة
ويكره فى فرج الداخل فى الطاهرات اذا وضعت الكرسف فى
اول الليل فمتى اصبحت رات عليه اثر الدم فان كان
يثبت حكم الحيض والحال هذه اذا وضعت ورات عليه اثر الحيض
حين اصبحت حكم بطهارتها من حين وضعت
المتخلل اى بين الدمين فى مدة اى فى

الحيض ﴿ ومارات من لون فيها ﴿ اى فى مدة ﴿
سوى البياض حيض ﴿ فقوله والطهر بينه أو مارأت
عطف عليه وجهض جزء اعلم ان الطهر الذى يكون
اقل من خمسة عشر اذا تخلل بين الدمين فان كان اقل
من ثلاثة ايام لا ينفصل بينهما حيض هو كالدم المتوالى
اجماعا وان كان ثلاثة ايام او اكثر فعند ابى يوسف
وهو قول ابى حنيفة رحمهما الله آخرا لا ينفصل وان كان
اكثر من عشرة ايام فيجوز بداية الحيض وختم بالطهر على
هذا القول فقط وقد ذكر ان الفتوى على هذا اعلى
المفتى او المستفتى وفى رواية عنه انه لا ينفصل
ان احاط الدم بطرفيه فى عشرة او اقل وفى رواية ابن
المبارك عنه يشترط مع ذلك كون الدمين نصابا
وعنه محمد يشترط مع هذا كون الطهر مثلا للدمين
او اقل ثم اذا صار حيضا فما عنده فان وجد فى عشرة هو
فيها طهر اخر يغلب له دمين احدهما بهذه لكن يصير مثلا

قوله على هذا القول فقط دون الاقوال الخ قال فى الغاية قال الحلوانى سئل ابو سهل عن امرأة
عادتها اول الشهر
فرأت يوما دما ثم طهرت عشرة ثم رأت مثل ما رأت اولا ثم

فاصلا في هذه الاقوال سوى قول ابي يوسف
فان كان احد الدمين ابيض بالكلية حيضا وان
كان كل منهما فالاول حيض وان لم يكن شئ
منهما ابيض فالكل استحاضة وانما استثنى قول ابي
يوسف لان هذه الاية دالة على قوله واعلم ان الالوان
الحيض هي الحمرة والسواد فهما حيض اجماعا وكذا الصفرة
المنتنة في الاصح والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرة خلافا لزفر
والتربية عندنا فوق ما بينهما ان الكدرة تذهب
الى البياض والتربية الى السواد واحتجوا بمسئلة
الطهر المتخلل على الوان الحيض لانها متعلقة بعدم
الحيض فالحق بها ما هو خير ذلك ذكر الالوان ثم بعد
ذلك شرع في احكام الحيض فقال يمنع الصلوة و
الصوم ويقتضي هو لاهي اي يقتضي الصوم
لا الصلوة بنا على ان الحيض يمنع وجوب الصلوة
وصحة ادائها لكن لا يمنع وجوب الصوم فنقض وجوبه

وجوبه ثابتة بل يمنع صحة ادائه فيجب القضاء اذا طهرت اي طهرا
خم المعتبر عندنا آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت
سقطت وان طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت
طهارتها بقدر وجبت الصلوة وان كان الباقي
من الوقت اقل وان كانت لا فلا منها فان كان الباقي
من الوقت مقدار ما يسع الغسل او التحريمة وجبت و
والا فلا فوقت الغسل يحتسب بها من مدة الحيض
والصيامة اذا حاضت في النهار فان كان في آخره
بطل صومها فيجب قضاء ان كان صوما وابيا وا
وان كان نفلا لانحلاف صلوة النفل اذا حاضت
في خلالها فقضيها وان طهرت في النهار ولم
تاكل شيئا لا يجزي صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الا
الامساك وان طهرت في الليل لعشرة ايام يصح صوم
هذا اليوم وان كان الباقي من الليل لحمة وان طهرت
لاقل من عشرة يصح الصوم ان كان الباقي من الليل

مقدار ما يسع الغسل فان لم تغتسل في الليل لا بطل صومها ودخول المسجد والطواف واستمتاع ما تحت الازار كالمباشرة والتفخيذ وتحل القبلة وملامسة ما فوق الازار وعند محمد رحمه الله يتقي شعار الدم اي موضع الفرج فقط ولا تقرأ جنب ونفساء سواء كان آية او ما دونها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي بحل ما دون الآية هذا اذا قصدت القراءة فان لم تقصد بان قالت نعم الحمد لله رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التهجي بالقرآن والمعلمة اذا علمت فعند الكرخي لا تعلم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعند الطحاوي لا نصف اية وتقطع ثم تعلم النصف الآخر واما دعاء القنوت فكره بعضهم وفي المحيط لا يكره وسائر الادعية والاذكار لا بأس بها ويكره قراءة التوراة والانجيل بخلاف محدثة على ما مر متعلق بقوله ولا تقرأ ولا يمس مصحفا اي ولا يمس مصحفا الا بغلاف متجاف اي منفصل عنه واما كتابة المصحف اذا كان موضوعا على لوح بحيث لا يمس ما هو مكتوب عنده فلا بأس به عند ابي يوسف ويجوز وعند محمد لا يجوز وكره بالكم ولا يدرهما في سورة البقرة اراد درهما عليه اية منها القرآن وانما قال سورة للامر العادة كتابة سورة الاخلاص ونحوه على الدرس ويحل وطؤها بعد ما انقطع دمها لاكثر الحيض والنفاس قبل الغسل دون ما قطع دمها لاقل منه اي لاقل من الاكثر وهو ان ينقطع الحيض لاقل من عشرة والنفاس لاقل من اربعين الا ان مضى وقت يسع فيه الغسل والتحريمة ففي حل وطئها وان لم تغتسل قالوا للوقت الذي يجب فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال فيما يحل الوطء واعلم انه اذا انقطع الدم لاقل من عشرة ايام بعد ما مضى ثلاثة ايام او اكثر فان كان الانقطاع

فيما دون العادة يجب ان تؤخر الغسل الى آخر الوقت
الصلوة فاذا خافت الفوت اغتسلت وصلت
والمراد آخر الوقت المستحب وهو ان الكراهة وان كان
الانقطاع على رأس عادتها او اكثر او كانت مبتدأة
فتأخير الاغتسال بطريق الاستحباب الى ان القطع لاقل من ثلاثة ايام فرضت اخرت الصلوة الى آخر الوقت
فاذا خافت الفوت توضأت وصلت ثم في الصور
المذكورة اذا عاد الدم قبل العشرة بطل حكم الطهارة
كانت او معتادة فاذا انقطع الدم لعشرة او اكثر فمضى
فمضى العشرة يحكم بطهارتها ويجب عليها الاغتسال وقد
ذكر ان المعتادة ذات العادة ان ترى يوما دما ويوما
طهرا الى العشرة ايام فاذا رأت الدم تترك الصلوة
والصوم فاذا طهرت في الثانية توضأت وصلت ثم رأت
في اليوم الثالث تترك الصلوة والصوم ثم في اليوم الرابع
اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة واقل الطهر خمسة

واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره الا نصف العادة
فان اكثر الطهر مقدر في حقهم ثم خلفوا فقد برمدته
والاصح انه مقدر بستة اشهر الا ان العادة قد
تنقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل واقل مدة الحمل
ستة اشهر فانتقص عن هذا الشيء وهو الصورة
مبتدأة رأت عشرة ايام دما وستة اشهر طهرا ثم استمر الدم فالطهر
يتخلل عدتها تسعة عشر شهرا الا ثلاث ساعات
فانها تحتاج الى ثلاث حيض كل حيض عشرة ايام الا ثلاث
اطهار كل طهر ستة اشهر الا ست وما نقص عن
اقل الحيض اي الدم الناقص عن الثلاثة
او زاد على اكثره اي العشرة او اكثر النفاس
وهو اربعون يوما او على عادة عرفت الحيض
وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين
اي اذا كانت لها عادة في الحيض وفرضنا السبعة
فرأت الدم اثنى عشر يوما فخمسة ايام بعد السبعة استحاضة

واذا كانت لها عادة في النفاس وهي تتشون يوما
مثلا فرأت الدم خمسين يوما فالعشرون التي بعد
الثلاثين استحاضة بذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين
حكم المبتدأة فقال ٢ او على عشرة حيض من بلغت
مستحاضة او على اربعين نفاسها ٣ اي المبتدأة التي
بلغت مستحاضة حيضها من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها
استحاضة ونفاسها اربعون يوما واما النفاس فاذا لم
يكن للمرأة فيه عادة فنفاسها اربعون يوما والزايد عليها
استحاضة فقوله حيض من بلغت بالجر عطف بيان
لعشرة وقوله نفاسها بالجر عطف بيان الاربعين
٤ او مارأت حامل فهو استحاضة ٣ اي الدم التي
ترآه الحامل ليس بحيض بل هو استحاضة فقوله وما نقض
مبتداء وقوله فهو استحاضة خبره ثم بين حكم الاستحاضة
فقال ٤ لا تمنع صلوة وصوما ووطيا ومن لم ينقض
عليه وقت فرض الا بحدث ٣ اي بحدث ابتلي به ٤ من استحاضة او رعاف دايم او نحوهما
بتوضيا لوقت كل فرض ٣ احترازعن قول الشافعي
فان عنده يتوضيا لكل فرض ويصلي النوافل تبعا
للفرض ٤ ويصلي ما شاء من فرض ونفل
وينقضه خروج الوقت لا دخوله ٣ احترازعن قول
زفر وهو قول الناقض عنده دخول الوقت وعن قول
ابي يوسف وهو قول الناقض عندهما ٤ فصلى
بتوضيا قبل الزوال الى آخر وقت الظهر
خلافا لابي يوسف وزفر فانه حصل دخول الوقت
لا خروج ٤ لا بعد طلوع الشمس من توضيا قبله
اي من توضيا قبل طلوع الشمس لكن بعد طلوع
الفجر خلافا لزفر فانه وجد الناقض عندنا وعنده
بوسطه وهو الخروج لا عند زفر فانه الناقض عنده
الدخول ولم يحصل ٤ والنفاس دم يعقب الولد
ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما ٣ خلافا للشافعي رح

اذا كثرة ستون يوما عنده م وهو لام التوامين من
من الاول خلافا لمحمد ره والتوامان ولدان من بطن
واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو ستة اشهر
م وانقضاء العدة من الاخر منهما اجماعا وسقط بزنى
بعض خلقه ولد ش يسقط عند ابي حنيفة ره وهو صفة ولد غير
م فقصر هي نفسا والامة ام الولد ويقع العتاق
بالولد ش اي اذا قال ان ولدت فانت طالق او
تطلق بخروج سقط ظهر بعض خلقه م وتنقضي العدة
ش اي اذا طلقها زوجها تنقضي عدتها بخروج هذا
السقط باب ش الانجاس يطهر بدن المصلي
وثوبه ومكانه عن نجس مرئي بزوال عينه وان بقي
اثر غير يشق زواله بلا ماء بالا متعلق بقوله بزوال
عينه م وبكل مائع طاهر مزيل ش كخل ونحوه م وعلم بأثره
م عطف على قوله عن نجس مرئي م بغسله ثلاثا وعصره
في كل مرة ان امكن ش بشرط ان يبالغ في العصر في مرة
في المرة الثالثة بقدر قوته م والا يغسل ويترك الى عدم
القطر ان ثم هكذا وخف عن ذي ثوم جفف لا لك
بالارض وجوزه ابو يوسف ره في رطبه ش اي في رطب
ذي جرم اذا بلغ فيه وبه يفتى م وعالا جرم له كالبول
فقط ش اي يطهر بالخف عالا جرم له كالبول بالغسل
فقط م وعن المثنى بغسله ثلاثا سواء كان رطبا او يابسا
م او بفرك يابسه ش هذا اذا كان رأس الذكر طاهرا بان
بال ولم يتجاوز البول عن رأس الحشفة او تجاوز واستنجى ولا
فرق بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية
الحسن عن ابي حنيفة ره لا يطهر البدن بالفرك م والسيف
ونحوه بالمسح والبساط يجري الماء عليه يوما وليلة والارض
والآجر اعفوش بالبسيس وذهاب الاثر للصلوة لا للتيمم
للتيمم ش اي يجوز الصلوة عليها ولا يجوز التيمم بهما
م وكذا الخف ش في المغرب هو بيت من قصب والمراد
ههنا الساتر الذي يكون على السطوح من القصب م

وشجر وكلاء قايم فالارض لو تنجس ثم جف هو المختار وما
قطع منها بنفسه لا غير ٢ لان ذكر تطهير النجاسات شرعا في
تقسيمها على الغليظة والخفيفة وبيان ما هو عفو منها
فقال ٣ وقدر الدرهم من نجس غليظ كبول ودم ومخرج
٤ ربع ثوب ماخف كبول فرس وما كل لحمه وطير
لا بول كل لحمه ان زاد لا ٥ قيل المراد ربع الثوب
ربع اردنه ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل ربع الموضع
الذي اصابته النجاسة كالذيل والكم فرابض وقدره
ابو يوسف ٦ بمشبر فرشبر ٧ ويعتبر وزن الدراهم
بقدر مثقال فالكثيف ومثله بقدر عرض الكف
٨ الرقيق ٩ المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو
داخل مفاصل الاصابع ١٠ ودم السمك ليس بنجس
ولعاب البغل والحمار نجس طاهر ١١ لانه مشكوك فالاصل
لا يزول طهارته بالشك ١٢ وبول الضفدع مثل رؤس
الابر ليس بشئ وما ورد على نجس كحكمه ١

كحكمه ١ اى كالدم النجس في عفوه وهو ما دون الدرهم على الخامسة
على الاصح ٢ الاستبراء ٣ قدر ربع كان نجاسة ٤ اى لا يكون شئ
منها نجسا وفسر بما قدر خلاف الشافعي ٥ واعلم
على ثوب طاهر نجس ٦ اى اذا لم يكن الثوب
مفتاحا ٧ على طرف ثوب طاهر فوقعت نجس تحرك
احد الطرفين نجوبك لا آخر ولا ٨ انما قال هذا احترازا عن
قول من قال انما يجوز الصلوة على طرف آخر اذا لم يتحرك
احد الطرفين نجوبك الآخر ٩ وفي ثوب طاهر فيه بندورة
ثوب رطب نجس لف فيه لا كما يقطر شئ لو عصره ١٠
اى ظهر في البندورة ثوبك لا بقطرانها لو عصر ١١ او وضع
رطبا على طاهرين يابسين فبسرهما وبس اوتجس طرف
منه فغسل طرفا آخر منه لا آخر ١٢ اى لا يشترط التحري
في غسل طرف من الثوب ١٣ الغليظة بل على ما مر تندو سهلا
فغسل بعضها او دب بعضها فجفت ما بقي ١٤ اعلم انه اذا
دب بعضها او قسمت الخرقة تكون كل واحدة من القسمين

ظاهرا ان يجعل كل واحد من القسمين ان يكون نجاسة
في القسم الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة للمكان مالم
الضرورة ٣ الاستنجاء من كل حدث ٣ اي خارج
من احد السبيلين غير النوم والريح ٣ فان قلت ان
قيد الحدث بالخارج من احد السبيلين فاستثناء النوم
مستدرك وان لم يقيد به ففي كل حدث غير النوم و
الريح يكون الاستثناء منه ليس في محله قصده ونحوه ويمكن
كذلك قلت يقيد الحدث بالخارج من احد السبيلين واستثناء
النوم غير مستدرك لانه من هذا القبيل لان النوم انما ينقض
لان فيه مظنة خروج من السبيلين ٣ بخروج نجس
ينقضه بلا حد دسنة ٣ اي ليس فيه حد مسنون عند نقض
لك فهو في ثلاثة احجار ٣ ويدبر بالحجر الاول ويقبل
بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل بالاول و
الثالث شتاء ٣ الادبار ذهابا الى جانب الدبر
والاقبال ضده ثم ان في المسح اقبالا وادبارا مبالغة

مبالغة في التنقية وفي القيف يدبر بالحجر الاول لان الجهة في الصيف
مدلاة فلا يقبل احتراز اعن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة
في تطبيع فرائشه غير مدلاة فيقبل بالاول لان الاقبال
ابلغ في التنقية ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة وانما قيد بالرجل
لان المرأة تدبر بالاول ابدا لئلا يتلوث فرجها والضيف
والشتاء فرذلك سواء ٣ وغسل بعد الجواب فيغسل
يده ثم يمرن الموضع بمبالغة ويغسله بطن الاصبع او اصبعان
او ثلاث اصابع لا يزيد سبعا ثم يغسل يده ثانيا ويكب
ثم يجلس جاوز الموضع اكثر من قدر الدرهم ٣ هذا هو المذهب
وابو يوسف رحمه الله ويجوز ان يكون ما جاوز اكثر
من قدر درهم وعند محمد رح ويعتبر ما جاوز ربع موضع الاستنجاء
ولا يستنجي بعظم وروث ويمين وكره استقبال القبلة
واستدبارها في الفلاة ٣ ولا يختلف هذا عنده ما في
في البنيان والصحراء كتاب الصلوة

كتاب الصلوة الوقت الفجر الصبح المعترض اولا

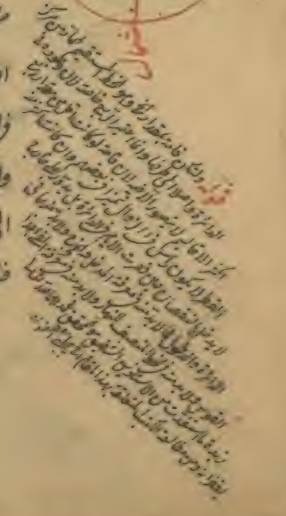

اذا صلى العشاء ثم توضأ وصلى ستة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده يعيد العشاء وستة
وعندهما الوتر فقط وعندهما يعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للعشاء بداية

ما بعد العشاء الى الفجر لها ٢ اى للعشاء، والوتر ٣ ويستحب
للفجر البداية مسفرا بحيث يمكنه ترتيل اربعين آية او اكثر
ثم اعادته الى ظهر قوى ٤ قال النبى عليه السلام
اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر ٥ وان يرد بالظهر الصيف
٦ فى صحيح البخارى ابردوا بالصلوة فان شدة
من فيح جهنم ٧ وللعصر مالم تتغير والعشاء
الى ثلث الليل وللوتر الى آخره لمن لا ينتبه وقيد
والتعجيل بالظهر بالشتاء والمغرب ويوم الغيم بتعجيل العصر
والعشاء ويؤخر غيرها ولا تجوز الصلوة وسجدة
التلاوة وصلوة جنازة عند طلوعها وغيابها وغروبها
الا عصر يومه ٨ فقد ذكر فى كتب اصول الفقه ان تجوز
المقارن للاداء سبب لوجوب الصلوة وآخر
وقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس
فوجب ناقصا فاذا ادّاه اداه كما وجب فاذا اخر تمكن
الفساد بالغروب لانه وقت الفجر كل وقته وقت

كامل لان الشروق لا يفسد قبل الطلوع فوجب كاملا
فاذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد لانه لم يجز وجوبها
كما وجب فان قيل هذا التعليل يخرج موت الشمس
وهو قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الفجر
قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك
ركعة من العصر قبل الغروب فقد ادرك
العصر فانا لما وقع التعارض بين هذا الحديث
وبين النهى الوارد عن الصلوة فى الاوقات
الثلث رجعنا الى القياس كما هو حكم
التعارض فوافق القياس مرجح هذا الحديث
فى صلوة العصر وحديث النهى مرجح صلوة
الفجر وامثالها من الصلوة فلا تجوز فى هذه
الاوقات الثلث لحديث النهى فلا تعارض
حديث النهى فيها ٩ وكره النفل اذا خرج الامام من مجلس
نظيفة الجمعة وبعد الصبح الى سنة (فجر) وبعد اداء
الى سنة الصبح فلا يكره الفوائت شيء واجبها كالمنذورة
الفرض من الصلوة

اداء العصر الى اداء المغرب وصح الفوائت وصلاة
الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت ويكره النفل بعد
الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لكنها مكروهة
في الاول هو ما اذا خرج الامام للخطبة م ويكره
قرضان في وقت بدرج ش وفي خمسة ان شئت م
ومن طهرت في وقت صلوات وفي صلاة فقط
ش خلافا للشافعي في اذان منه ومن طهرت في
وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت في وقت
العشاء الصلوات المغرب ايضا فان وقت الظهر
منه وكوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء
والصبح يجوز ايقاع منه في السفر م ومن هو
اهل فرض في اخر وقته يقضيه لا من حاضت
فيه ش يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في
اخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر تحريمة
يجب عليه قضاء الصلوة وكذا لو وقت خلافا لزفر

خلافا لزفر ومن حاضت في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء
صلوة ذلك الوقت خلافا للشافعي

باب الاذان

ست الفرائض فقط فرض فيها ش وسنة الفرائض الخمس
والجمعة وليس بسنة في النوافل فقولوا فرض فيها احتراز عن الاذان
قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لاجل الاداء فانه
الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون ايضا ولا يرد
اشكال الاية فرق وقت القضاء ولا يفركونه بعد وقت الاداء
لانه ليس للاداء اهل القضاء فرق قيل قال النبي عليه السلام
من نام عن الصلوة في وقتها او نسيها فليصلها اذا ذكرها
فان ذكرها وهو اسير سقط وان ضاع لم يجز للفرض الضعف
الاخير من اهل م فيعاد لو اذن فاسقا او صبيا او اذن عالما بالاوقات
ليتال الثواب ش اي الثواب الذي وعد للمؤذنين م مستقبل
القبلة واصبعاه في اذنيه ويرسل فيه ش اي تمهل م لا
بلا لحن وترجيع لحن في القراءة طرب وترجيع ما هو معهود من المغنين
الاغاني فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اشباع الحركة

ولا يتكلم في اذانه ولا في اقامته ولا يخرج من المسجد بعد اذانه
الا لعذر او ينوي الرجوع ولا يؤذن جنبا ولا قاعدا ولا على غير وضوء
ولا على الراحلة في المصر ويؤذن على الراحلة في السفر
ويجيب المؤذن سنة مؤكدة في الكلمات
ويجيب في الحيعلتين بلا حول ولا قوة الا بالله
ويجيب في الصلوة خير من النوم بمثله
ويجيب في التثويب بصدقت وبررت
ويجيب في الاقامة بالكل
ويجيب في الصلوة بالكل
ويجيب في الخطبة بالكل
ويجيب في الجمعة بالكل
ويجيب في العيدين بالكل
ويجيب في الكسوف بالكل
ويجيب في الاستسقاء بالكل
ويجيب في الجنازة بالكل
ويجيب في الزكاة بالكل
ويجيب في الصوم بالكل
ويجيب في الحج بالكل
ويجيب في النكاح بالكل
ويجيب في الطلاق بالكل
ويجيب في العتاق بالكل
ويجيب في البيوع بالكل
ويجيب في الاجارات بالكل
ويجيب في الشركات بالكل
ويجيب في الوكالات بالكل
ويجيب في الكفالات بالكل
ويجيب في الحوالات بالكل
ويجيب في الرهون بالكل
ويجيب في الامانات بالكل
ويجيب في الغصب بالكل
ويجيب في الشفعة بالكل
ويجيب في القسمة بالكل
ويجيب في الدعوى بالكل
ويجيب في الشهادات بالكل
ويجيب في القضاء بالكل
ويجيب في الحدود بالكل
ويجيب في الجنايات بالكل
ويجيب في الديات بالكل
ويجيب في الوصايا بالكل
ويجيب في الفرائض بالكل
ويجيب في الاكراه بالكل
ويجيب في الحجر بالكل
ويجيب في الاباق بالكل
ويجيب في اللقطة بالكل
ويجيب في المفقود بالكل
ويجيب في الشركة بالكل
ويجيب في المضاربة بالكل
ويجيب في الوديعة بالكل
ويجيب في العارية بالكل
ويجيب في الهبة بالكل
ويجيب في الصدقة بالكل
ويجيب في الوقف بالكل
ويجيب في الاضحية بالكل
ويجيب في الذبائح بالكل
ويجيب في الصيد بالكل
ويجيب في الاشربة بالكل
ويجيب في الاطعمة بالكل
ويجيب في الكراهية بالكل
ويجيب في الاستحسان بالكل
ويجيب في الحظر بالكل
ويجيب في الاباحة بالكل
ويجيب في التحري بالكل
ويجيب في الاجتهاد بالكل
ويجيب في القياس بالكل
ويجيب في الاستصحاب بالكل
ويجيب في الاستدلال بالكل
ويجيب في الاستقراء بالكل
ويجيب في الاستحسان بالكل
ويجيب في الاستصلاح بالكل
ويجيب في الاستصحاب بالكل
ويجيب في الاستدلال بالكل
ويجيب في الاستقراء بالكل

وكذا لا ينقص ولا بد من كيفيات الحروف كالحركات
والتسكنات والمدات ونحوذلك لتحسين الصوت واما
مجرد تحسين الصوت بلا تغير لفظ فانه حسن والترجيع
في الشهادتين ان يخفض بهما ثم يرفع بالصوت بهما
ويحول وجهه في الحيعلتين يمينا ويسارا ويستدير في مؤخر
ان لم يمكن التحول مع الثبات في مكانه المراد انه ان
كان المئذنة بحيث لو تحول وجهه مع ثبات قدميه يواجه الشمس
واجزاء قالوا ان ادنى الجهر اسماع نفسه ادنى خافته تصحيح
الحروف وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق
والاستثناء ونحوها اي ادنى الخافتة فيه ذكر اشياء اكثرها
نفسه حتى لو طلق او اعتق بحيث تصحح حروف كلامه لم يسمع
نفسه لا يقع ولو طلق سرا ومعها ان شاء فهذا بحيث
لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء فان تركه
اولى العشاء قرأ بعد فاتحة اخرى وجهر بهما ان لم تفوتا
تركه فاتحتها لم يعد لانه يجوز الفاتحة في الاخريين سواء

قوله ويحول في الاذان وجهه لا صدره ونحو الاذان الصلوة اذا اذن
لنفسه لا يحول كما قاله الخليلي لان المحل ليس محل نفسه

مع بنات قدميه لان اصل الاعلام مخربة يدير رضها فيخرج رسه
من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى
ويخرج رأسه ويقول حي على الصلوة الفلاح ويقول بعد
الفلاح الخ الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله
خلافا لمالك في قوله عند الاقامة قد اذى الاقامة
الصلوة يكبر بعدهما ويقول بعد فلا حهما قد قامت الصلوة
مرتين ولا يتكلم فيهما اي لا يتكلم في اثنا الاذان والاقامة
اثنا الاقامة ويستحب لمتاخرون تثويب الصلوة كلها التثويب
بعد الاعلام بعد الاعلام ويجلس بينهما الا في المغرب
وليؤذن للفائتة ويقيم اي اذا صلى فائتة واحدة
وكذا لاولى الفوائت اي اذا صلى فوائت كثيرة ثم اراد
الفوائت البواقي يأتي بهما او بما وجاز اذان الاولى وكره
واعاد او كره اذان الخطب والاقامة فلا تعاد هي بل هو
لانه لم يشرع تكرار الاقامة لانها الاعلام بحاضرة فيكتفي
الواحدة والاذان الاعلام الغائبين فيفصل بسماع البعض

قوله ويستحب سن التثويب في الصبح بعد الفلاح وفي العشاء بعد
الصلوة خير من النوم وفي غيرهما بعد الحيعلة الثانية
قوله ويجلس بينهما الا في المغرب اي بين الاذان والاقامة
قوله ويقيم اي اذا صلى فائتة واحدة اي بعد الاذان
قوله وكذا لاولى الفوائت اي اذا صلى فوائت كثيرة ثم اراد
قوله ويستحب لمتاخرون تثويب الصلوة كلها التثويب
قوله ويحول في الاذان وجهه لا صدره ونحو الاذان الصلوة اذا اذن
لنفسه لا يحول كما قاله الخليلي لان المحل ليس محل نفسه

دون البعض فتكرارة مفيد ٢ كاذان المرأة والخنثى
والسكران ٣ اى يكره ويستحب اعادة كما يأتى ٤ والمصلى
والمصلى فى المسجد جماعة او فى بيته فى مصر وكره تركهما
للاول ليس بعذر للثانى ٥ اى كره تركهما اى كل واحد منهما
للفرض والمصلى فى مسجد جماعة اما تارك احدهما فلم يذكر
فيقول اما المصلى فى مسجد جماعة فيكره له تركه واحد منهما
والمراد فيجوز له الاكتفاء بالاقامة والمصلى فى بيته فى مصر
ان ترك كلا منهما يجوز لقول ابن مسعود رضى الله عنه
اذان الحى يكفينا وهذا اذا اذن واقيم فى مسجد بيته
واما فى القرى فان كان فيها مسجد فيه اذان واقامة
فحكم المصلى فيها كما مر والمصلى فى بيته يكفيه اذان المسجد واقامته
وان لم يكن فيها مسجد كذا فى المصلى فى بيته حكمه كحكم المسافر والمقيم
الامام والقوم عند حى على الصلوة ويشرع عند قد قامت الصلوة
باب شروط الصلوة ٦ اى اظهر بدن المصلى من حدث
وخبث ٧ الحدث النجاسة الحكمية والخبث النجاسة الحقيقة

الحقيقة ٨ وثوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة
والنية والعورة قال رجل من تحت سرته الى تحت ركبتيه و
والامة مثله مع ظهرها وبطنها والمرأة كل بدنها الا الوجه و
والكف والقدم وكشف ربع ساقها وظهرها وفخذها
ودبرها وشعر نزل من راسها وربع ذكره منفردا والا
والانثيين يمنع الصلوة والحاصل ان كشف ربع عضو الذى
هو عورة يمنع جواز الصلوة فاركس عضو وشعر النازل
عضوا فوه الذكر عضو والانثيان عضوان ٩ وعادم
ثوب النجس صلى منه ولم يجد فان صلى عاريا وربع ثوبه طاهر لم يجز وفرض ربعه الافضل صلوته فيه ومن عدم
ثوبا فصلى قائما جاز وقاعدا موميا ندب وقبله خايف
الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم من يسأل
تحرى ولم يجد ان اخطأ وان علم به مصليا او تحول
ذبره الجهة اقوى استدار ١٠ اى ان علم بالخطأ فى الصلوة
او تحول غلبة ظنه الى جهة اخرى وهو فى الصلوة استدار
اى الكعبة ١١

ان شرع بلا تحرم يجوز ان اصاب لان قبلته
جهة تحريمه ولم توجد فان تحرى كل جهة بلا علم حال بينهم
وهم خلفه جاز للمن علم حاله وتقديره اى صلى قوم خلف
مظنة بالجماعة وتحروا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة تحريمه
ولم يعلم احد ان الامام الى اى جهة توجه لكن يعلم كل واحد
ان الامام ليس خلفه جازت صلوته لان علم احدهم
فى الصلوة جهة توجه الامام وسع ذلك عالم الغيب صلوتهم
وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقوله وهم خلفه قيد
لان كلا سافيها اذا لم يعلم احد ان الامام الى اى جهة توجه
فكيف يعلم انه خلف الامام والمراد انه يعلم ان الامام امامه
وهذا اعم من ان يكون موتما لامام ام لا لانه اذا كان
الامام قدامه يحتمل ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى
جنبه او الى ظهره وانما يكون موتما لامام اذا كان وجهه
الى ظهر الامام وح تكون جهة توجه الامام معلومة وكلا هما
ليس فى هذا وعبارة المختصر ولا يضر جهل جهة امامه اذا

اذا علم انه ليس خلفه بلا تقصد او علم مخالفته اى اذا
علم ان الامام ليس خلفه ويفعل قصد قلبه صلوته تحريمها
بدا تقديم النية والقصد مع لفظ افضل ويكفى للمنفرد
والرابع وسائر السنين نية مطلق الصلوة والمقتدى
شرط تعيين لانه عدد ركعاته والمقتدى نية صلوته و
اقتدائه باب صفة الصلوة فرضها التحريمة وهى
قوله الله اكبر وما يقوم مقامه وهى شرط عندنا لقوله تعالى
وذكر اسم ربه فصلى وعند الشافعى ركن فاما رفع
اليدين فسنة والقيام والقراءة والركوع والسجود
بالجبهة والانف وبه اخذ ويجوز عند ابى حنيفة رح الاقتصار
بالانف عند عدم العذر خلافا لهما والفتوى على قولهما
والقعدة الاخيرة قدر التشهد والخروج بصنعه وواجبها
قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر فى
الهداية ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال
وذكر فى خواشى الهداية نقلا عن المبسوط كالسجدة فانه

تارك صلاة الجنازة والكفارة والسجود والقعدة الاخيرة فى النافلة
والركوع والقيام والسجود فى صلاة الجنازة والقعدة الاخيرة فى الفرض
والواجب فى النفل بالاتفاق

لو قام الى الثانية بعد سجدة واحدة قبل ان يسجد الآخر
يقضيها ويكون القيام معتبرا لانه لم يترك الواجب اخذ
قوله فيما تكرر لبس قيد لوجوب نفي الحكم عما عداه فان مراعاة
الترتيب في الاركان التي لا تتكرر في ركعة واحدة كالركوع
ونحوه واجب ايضا على سبيل قرب بسجود السهو لان
سجود السهو يجب بتقديم ركن الى آخره وورد النظير بتقديم
الركوع قبل القراءة وسجود السهو لا يجب لاترك
الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب
مع انهما غير مكررين في ركعة واحدة وقد قال في الذخيرة
تقديم الركوع نحو ان يركع قبل ان يقرأ فلان مراعاة
الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلثة خلافا لزفر فانه لم يوجبه
عنده فعلم ان رعاية الترتيب واجب مطلقا خلافا
الى قوله فيما تكرر فانه لم اذكره في المختصر ويحتمل ان
ان المراد بما تكرر ما تكرر على سبيل الفرضية احترازا عما لا تكرار
في الصلوة على سبيل الفرضية وهو تكبير الافتتاح

والقعدة الاخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض
والقعدة الاولى والتشهدان ذكر في الذخيرة ان القعدة
الاولى سنة والثانية واجبة وفي الهداية ان قراءة
التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن
المعول عليه ما في هذا الان قوله عليه السلام لابن مسعود
رضي الله عنه حين قال التحيات فقط لا يوجب الفرق في القراءة
التشهد في الاولى والثانية بل يوجب لوجوب قراءتهما
ولما كانت القراءة في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة
الاولى ايضا واجبة كالسنة ولفظ السلام خلافا للشافعي
فانه فرض عنده والقنوت الوتر وتكبيرات العيدين
وتعيين الاوليين للقراءة وتعديل الاركان خلافا
للشافعي رحمه الله في كيفية فرض عندهما وهو الاطمينان
في الركوع وكذا في السجود وقدر بعقد ثلث تسبيحة وكذا
الاطمينان بين الركوع والسجود وبين السجدتين والجهر
والاخفاء فيهما ونحو ذلك من غيرها او ندب اي ما عدا القرض

والواجب الكفاية واما مندوب وعند البعض لا فرق بين
الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعنده
افعال الصلوة اما فرائض او مسنن او مستحبات فان
اراد الشارع بكبيرة فانها بعد رفع يديه المراد بالرفع ان
لا يأتي بالفاء فيخرج تكبيرة الاحرام والاقامة بل يكبر
والامام يكبر كذلك ثم يرفع يديه حذو منكبيه حتى
الانملة والمرأة ترفع فوق منكبيها قال ابو الليث
الجليل الاعظم والرئيس الاكبر والمالاذ الاوحد
بالفارسية او قريبا منها بعد ذلك ويضع اليمنى على
اليسرى تحت سرته كالقنوت
بتكبيرات العيدين ش قال صلى الله عليه وسلم
مسنون في الوضع وكل فيه سواء كذا في

فيقبله الارسال م ثم يثني ولا يوجه ح اراد بالثناء
سبحانك اللهم الخ وبالتوجيه قراءة انا وجهت وجهي
الذي بعد التوجيه م ويتعوذ للقراءة لا للثناء ح المختار
التعوذ تبع للقراءة لا تبع للثناء م فقوله المسبوق
لا للمؤتم ح بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثني فيتعوذ المؤتم
يثني ولا يقرأ فلا يتعوذ واما من جعله تبعا للثناء فالحكم
عنده على عكس ما ذكر م ويواظب على تكبيرات العيدين ح لان التكبيرات
بعد الثناء فينبغي ان يكون التعوذ متصلا بالقراءة لا بالثناء
م ويسكت بين الفاتحة والسورة وبين ح اي الثناء والتعوذ
والتسمية على قول الشافعي او التسمية بناء على انه اية من
الفاتحة عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث الصحاح واردة
والخلفاء الراشدين كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين
ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سرا كالمؤتم ثم
يكبر الركوع فيفعل بعد يديه على ركبتيه مفرجا اصابعه
بسطا ظهره غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح ثلاثا وهو ادنى

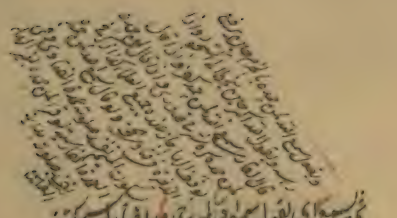

ثم يسبح اى يقول سبحان ربى العظيم ثلثا وادناه مرة وهو يكفى
به الامام وبالثلثة المؤتم والمنفرد ويجمع بينها ويقوم مسنونا ثم
يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه يديه
فخاذا ذفيه ضاما اصابعه مبديا ضبعيه مجافيا بطنه عن فخذيه
موجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا فان سجد
على كور عمامته او فاضل ثوبه او شيء يحركه جزء ويستقر جبهته
جاز وان لم يستقر لا كذا لو سجد للازدحام على ظهر من يصلى صلوته لا صلوته
لا من يصلى لا يصليها اى لا على ظهر من لا يصلى صلوته وهو او
ان لا يصلى اصلا او يصلى ولكن لا صلوته وللمرأة تخفض
وتلزق بطنها بفخذيها وترفع رأسها قليلا وتجلس مطمئنا ويكبر
ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع راسه اولا ثم يديه ثم ركبتيه وينهض
مستويا معتمدا على الارض ولا تعود وفيه خلاف الشافعي
ويسن على الاستراحة والركعة الثانية كالاولى الا في اشياء
ولا تعوذ ولا ثناء ويديها واذا اتمها افترش رجله اليسرى
وجلس عليها ناصبا يمناه موجها اصابعه نحو القبلة واضعا

يديه على فخذيه موجها اصابعه نحو القبلة مبسوطة وفيه خلا
خلاف الشافعي ونوفان الثانية عنده ان يعقد الخنصر والبنصر
ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة عند التلفظ
بالشهادتين ومثل هذا جاء من علمائنا ايضا ويتشهد
كابن مسعود رضى الله عنه ولا يديه عليه في القعدة الاولى
ويقوم فيما بعد الاولين الفاتحة فقط وهي افضل وان
سبح او سكت جاز ويقعد كالاولى خلافا للشافعي ونوفان
الثانية عنده فرض التشهد الثانية التورك وهي ان يجلس
المرأة في الصلوة وهي هذه والمرأة تجلس على
اليتها اليسرى مخرجة رجليها من الجانب الايمن لكنها فيهما
اى في التشهدين ويتشهد ويصلى على النبي عليه السلام
ويدعو بما يشبه القرآن او الماثور من الدعا بلا كلام
الناس فخالبا سائر شيء مما يسأل من الناس ثم
يسلم تجنبه جنبه من يحذه من البشر من ملك ثم عن يساره
كذلك المؤتم ينوى امامه فحسب وفيما فيهما ان هذا ولا

بها اى بنوى الامام بالتسليمتين وعذ البعض الامام
لا بنوى لانه يشير الى القوم والاشارة فوق النية وعند
البعض الامام ينوى التسليمة الاولى والمنفرد والمكتوبة
فقط نفل بجهر الامام فى الجمعة والعيدين والفجر اولى الوقت
اداء وقضاء لا فرد المنفرد خلافا لهما ادى وخافت اتما
قضى وادى فى الجهر اسماع غيره وادنى المخافتة اسماع نفسه
وهو الصحيح احترازا قيل ادنى الجهر اسماع نفسه وادنى المخافتة
تصحيح الحروف وكذا الكلمة ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء
وغيرها اما ذو المخافتة فى هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق او اعتق
بحيث لم يسمع نفسه لم يقع لكنه لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا وسمع اذن
بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق فى الصحيح لا استثناء قال ترك سنة
او ليس العشاء قراءة بالبعد فاتحة اخريين جهرا بهما امام ولو ترك
فاتحتهما لم يعد لانه يقرأ الفاتحة فى الاخريين فلو قضى فيهما فاتحة
الاوليين يلزم تكرار الفاتحة فى ركعة واحدة وذا غير مشروع
فرض القراءة آية والمكتفى بها مسىء لترك الواجب وسنتها ثلاث

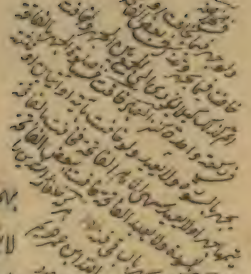

وسن فى جملة الفاتحة مدا اى سورة شاء واصلة نحو الروح وانشقت
وطه استحسنوا طوال المفصل فى الفجر والظهر واوساطه فى العصر
والعشاء وقصاره فى المغرب ومن طوال البروج وعمها ومنها
اوساطه الى لم يكن ومنها قصاره الى الآخر وفى الضرورة يقدر بآية
وكره توقيت سورة للصلوة اى تعيين سورة للصلوة بحيث لا يقرأ
فيها الا تلك السورة ولا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصت
قال عليه السلام من قرأ خلف امام فقد خالف وان قرأ القرآن كله وانصتوا وقال
عليه السلام اذا كبر الامام فكبروا واذا قرأ فانصتوا وقال عليه السلام
لمن قرأ خلف الامام قراءة له وقال عليه السلام على اثر نزع فرفع
وسكوت الامام ليقرأ المؤتم عقيب الموضع وان قرأ امامه
آية ترغيبا وترهيبا وعظا صلى على النبى عليه السلام الا اذا
قرأ قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما فصلى سرا وجماعة
سنة مؤكدة وهو بين الواجب والاولى بالامامة الاعلم
بالسنة ثم الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن وان امهد اوا عرابى
او فاسق او اعمى او ولد زنا كره كما فى الشامل وحد

وينبغي بجعل كأنه خلف الامام حتى يثبت له احكام المقتدين
كحرمة القراءة ونحوها بخلاف المسبوق وهو الذي ادرك
آخر صلوة الامام فانه لم يلتزم اداء الكل خلف امام فهو في الاداء
ما لم يدرك مع الامام منفرد حتى تجب عليه القراءة فالمسبوق
وان كانا مشتركين في التحريمة تكبيرا تحريمة على تحريمة
الامام فليسا مشتركين اداء فان جاذت امراة عليا
فاراد المسبوق ان يصلي صلوة الجمعة لعدم الشركة في الاداء
اقول فرق الشركة في التحريمة والاداء ان يقال وبيانه
ان يقال الشركة في التحريمة ان يبني احدهما تحريمته على
على تحريمة الآخر وبنيا تحريمتهما على تحريمة ثالث والشركة
في الاداء ان يكون احدهما اماما للآخر فيما يؤديه او يكون
لهما امام فيما يؤديانه حتى تشمل الشركة بين الامام وعلى هذا
قال محاذاة المراة للامام مفسدة صلوة الامام مع انه لم
يبنها تحريمة واداء بالنظر الى ما ذكرناه واليه ذهب
فذكر الشركة في التحريمة بل يكفي ذكر الشركة في الاداء فان الامام اذا سبقه

اذا سبقه الحدث فاستخلف فرفا قتدى احد بالخليفة
فالشركة في الاداء ثابتة بين الذي اقتدى بالخليفة وبين
الامام الاول وكل من اقتدى بهما عتبار ان الامام اماما
فيما يؤديه وهو الخليفة والشركة بين هم في التحريمة لان المقتدي
بالخليفة بنى تحريمته على تحريمة الخليفة والامام الاول ومن اقتدى
به لم يبنوا تحريمتهم على تحريمة الخليفة فلم توجد بين هم الشركة في التحريمة
ومع ذلك لو كانت المراة من احدى الطائفتين اما
من المقتدين بالامام الاول ومن المقتدين بالخليفة
فاذت الطائفة الاخرى تفسد الصلوة باعتبار الشركة في الاداء
لا في التحريمة ولو فصل الشركة في التحريمة ثابتة تقديرا فاقول الشركة
في الاداء لا توجد بدون الشركة في التحريمة والشركة في التحريمة
قد توجد بدون الشركة في الاداء كما في المسبوق فلا حاجة
الى ذكر الشركة في التحريمة بهذا اذا نوى الامام امامة المراة
اما اذا لم ينو لم يصح اقتداء المراة فتفسد صلوتها لانها لم تقرأ
بناء على ان قراءة الامام قراءة لها ولم تكن كذلك فتفسد

بلا قراءة وعلم من معنى كمسئلة ان لم يمر قدامه اذا اقتدت
بالامام فجاذية وهل لا يصح اقتداؤه الا ان ينوى الامام امامه
او اذا لم تقتد فجاذية وهل من شرط نية الامام فقيد معانيان
صلى امي بقارئ او اختلف فرض الاخريين امي فارئ صلوة
الكل اى امي امي قارئ او امي فارئ صلوة الكل امي صلوة القارئ
فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلوة الامي فلانها
لم ير فيها قط فلانه وجب ان يقتدي بالقارئ لتكون قراءته
قراءة لها فتركها القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو اختلف
القارئ في الاخريين امي فارئ صلوة الكل خلافا لزفر فان
فرض القراءة قد ادى في الاوليين فلم تجب القراءة في جميع الصلوة
تحقيقا او تقديرا ولم توجد بعد الحدث في الصلوة مفصل
سبق الحدث توضأ وابنى خلافا للشافعي ولم يتكلم خلافا لهما
ولو جلس قدر التشهد خلافا لهما فانه اذا قعد قدر التشهد ثم احدث
صلوته وعند ابي حنيفة تمت صلوته لان الخروج بصنعه فرض
عنده والا فهو كما في فصل المذكر حكما ايجابيا ملاقي الجمع

بين المصليين فصل حكم كل واحد من الامام والمنفرد و
والمقتدي فقال والامام يجر اخرا امكانه بهذا تغير
الاستقبال ف ثم يتوضأ وبنى ثم تمته او يعود اى ان
ان شاء بنى حيث توضأ وان شاء عاد الى المكان
الاول انما خير لان فرض الاول قد تأدى في اثناء ادا
الصلوة فيمكان واحد فيميل الى اى جانب شاء وكذا
المقتدي اى ان شاء بنى حيث توضأ وان شاء عاد
ان فرغ امامه بتعين بقوده وبنى ثمته او يعود والضمير في
امامه يرجع الى الامام الاول امامه هو الذي استخلفه
الخليفة امام للامام الاول والقوم والا عاد اى ان لم يفرغ
امامه وهو الخليفة يعود الامام ويتم خلف خليفة وكذا
المقتدي اى ان فرغ امامه بنى ثمته او يعود وان لم
لم يفرغ لا يعود ولو من واغ عليه او اهتلم اى نام في
صلوته نوما لا ينقض وضوءه فاستلم القهقة او اجنب
عمدا او اصابه بول كثير او شج رأسه ونحو انه احدث تقيء

قال
اى جمع بين
وهو لزوم الكثرة بما يمنع جواز الصلوة وهذا
عند الطرفين وقال ابو يوسف لو قدر
بنى وفي فاتحة الخلاصة
وفي بعض نسخ الجامع
الصغير كذا

ينقض تقدم انهم ان الاحتلام لا ينقض الوضوء وهو حدث مستقل
فيتقض الوضوء بمثل هذه الصلوة فتم الامر الاعتبار
الاحتلام على

فرج من المسجد وجاوز الصفوف فارة ثم ظهر طهره
بطلت ولو لم يخرج او لم يجاوز بنى ٣ اعلم ان هذه الحوادث حوادث نادرة فلم تكن في معنى ما ورد به
النص وهو قوله (ع) من قاء او رعف فمضى فليتوضأ وليبن على صلوته ما لم يتكلم ٢ ولو احدث عمدا
بعد التشهد او عمل عملا ما ينافيها تمت ٣ لوجود المخرج بصنعه
ويبطلها بعده ١٢ اى التشهد ٢ عند ابي حنيفة ٢ رحمه الله وزفر
وزرع الحاسر خفه بعمل يسير ٣ انما قال بعمل يسير لانه لو عمل عملا كثيرا لم تتم صلوته ٤ ومقدار مدة مسح وتعلم الامي سورة و
قيل القارئ قويا وقدرة الامي على الاركان وقد ذكرنا ٣ اى اصحاب الترتيب ٤ تقديم القارئ اميا وطلوع الفجر ودخول وقت العصر في صلوة الجمعة وزوال العذر المعذور
وسقوط الجمعة عن مريض ٢ الخلاف في هذه المسائل لاثنى عشرة
بين احمد ٢ وصاحبيه ٣ مبني على ان الخروج بصنعه غير
عنده لا عندهما وكذا اتمام القارئ الامام وجه قوله عدم اصلوة

صلوة المسبوق ٣ اى تبطل بعد التشهد صلوة المسبوق
لو قهقه في خلال صلوته ٢ لانه كلامه ٢ وجه من يقول
اى ان تكلم الامام بعد التشهد لا تبطل صلوة المسبوق
لان الكلام كالسلام منه للصلوة ٢ امام خضر عن القراءة
فاستخلف صح ٢ عند ابي حنيفة ٢ رحمه الله وقالا
قدر ما يجوز به الصلوة اما اذا اخر لم تفسد صلوته لان الا
ستخلاف على كثير فيه حرج لحاجة الضرورة ٢ لتقدم الامام مسبوقا
٣ اى لتقديم الامام مسبوقا سواء احدث امام او حدث خلفه
ينبغي ان يقدم عددا كالمسبوق ومع ذلك لو قدم مسبوقا
يصح ويتم صلوة الامام اولا ويقدم عددا كالمسلم بهم وجه
انما يقرء المنافق في الاول لاعتذاره لاقوم اى حال
اتم المسبوق صلوة الامام لوجود منه منافي الصلوة كالحدث
كالقهقهة والكلام ٢ والخروج من المسجد تفسد صلوته وصلوة
الامام الاول لانه وجد في خلال صلوتهما لا عند فراغ الامام
الاول بان توضأ وادرك خليفته بحيث لم يفته شئ

وائم صلوة خلفه ولا تقف صلوة القوم لانه قد كنت صلوتهم
ومن ركع او سجد فاحدث او ذكر سجدة فسجدها بعد ما عاد فبنى
فيما بنى صحا وما ذكر فيبنى ا اى من احدث فركع او
سجد وهو مقتد وبنى فلو بادر بعد الركوع او السجود الذى حدث
فيه ولم تذكر فركع وعاد وسجد انه ترك سجدة فى الركعة الاولى
فقضاها ولا يجب عليه اعادة الركوع او السجود الذى تذكره فيه
لكن ان اعاد تكون مندوبا ان ام واحدا فاحدث
فالرجل اما هم بلا نية ان كان رجلا والا تفسد صلوته اى
ام واحدا فاحدث الامام فان كان المؤتم رجلا يصير
اماما من غير ان ينوى الامامة لان النية للتعيين
وهو هنا متعين وان كان امرأة او صبيا فيه تفسد صلوة
الامام لان المرأة والصبى صار اماما له لتحقيقه وقيل لا تفسد
لانه لم يوجد منه الاستخلاف وفى صورة الرجل انما يصير اماما
لتحقيقه وصلاحيته وههنا لم تصح فلم يصر اماما والامام امام
كما كان لكن المقتدى بقى بلا امام فسدت صلوته ب

مولد مطلقا اى عمدا او خطاء او سهوا او نسيانا او كثيرا
نابا كان الصلوة او تفسدها خلافا للشافعى فى قوله اليسير عند
الخطاء والنسيان لقوله ع ان الله تجاوز عن امتى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسد الصلوة التكلم عمدا او سهوا
او فى النوم والسلام عمدا فقيد بالعمد لان السلام سهوا
غير مفسد لانه من الاذكار وفى غير الوتر يجعل ذكرا وفى الوتر يجعل
كلاما م وردنا م بالقيد الاول بالعمد وبخطر بالانه انما اطلق لانه
مفسد كان او سهوا لان رد السلام ليس من الاذكار
بل هو كلام وتخاطب والكلام مفسد عمدا كان او سهوا م
والانين والتاوه والتاءيف والبكاء بصوت مسموع
او صيحة وتنحنح بلا عذر وتشميت عاطس وجواب عرسوه
بالاسترجاع وسائر ما يحمد الله وعجيب بسجدة م والتلاوة
ويفتى على جواز امامة لانه فتح على امامه لا يفسد قال بعض المشايخ
اذا قرأ الامامة عمدا ربما يجوز به الصلوة او انتقل الى اية اخرى
ففتح تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام منه تفسد صلوة
الامام ايضا وبعضهم قالوا لا تفسد فى شئ من ذلك وصحت
ان الفتوى على ذلك م وقراءته من مصحف وسجود على ظهر
والدعاء بما يسأل من الناس م نحو اللهم ارزقنى فلانة

انما قال
على غير امامه ٢

اه اعطى الف درهم ونحوذلك ا واكثر كثيرة وكل عمل كثير
٢ اختلف مشايخنا فى تعريف الكثير فقيل الكثير ما يحتاج الى التدبير
وقيل ما يعلم بالظن ان عامة من يصلى وعامة المشايخ على هذا
وقيل ما يستكثره المصلى قال الامام السرخسى هذا اقرب الى الحقيقة
احتراز فان دابة القصاب اذا كان يراعى المشترى من صلاته
ثم شرع فصلى كما ان شرع فى الاخرى والاتم الاولى ا
اما اذا صلى ركعة من صلاة ثم خرج الى الاولى وابتدء
التحريمة من غير رفع اليدين فان شرع فى صلاة اخرى
ثم هذا لا يختص بها اذا كانت التى صلى او ان شرع
فى الصلاة الاولى فاذا كانت التى صلاها محتوية عليها فيتم الاولى
ولا يقطع بكاء مرزد الجنة والنار والعمل القليل وهو ضد
الكثير على اختلاف الاقوال الامور راجعة الى تحكيم المفتى
على الارض بلا حائل ٣ المسجد هو الاصل والتى جاءت
على المفعل بالكسر يجوز فيها الفتح على القياس فالفقهاء اذا قالوا
بالفتح اراد وا موضع السجود وان قالوا بالكسر اراد والمعنى

اراد وا المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف
القياس الا فى المعنى المشهور ففى المعنى الاول استعملوا على القياس
والمراد من المسجد هنا موضع السجود فان المرور فى موضع
السجود يوجب الاثم وفى غيره موضع السجود تفصيل فاعلم
ان الصلوة ان كانت فى المسجد الصغير فالمرور امام المصلى
حيث كان يوجب الاثم لان المسجد الصغير مكان واحد
فامام المصلى حيث كان فهو حكم موضع سجوده وان كانت
فى المسجد الكبير او فى الصحراء فعند بعض المشايخ ان مر فى موضع
السجود يأثم والا فلا وعند البعض الموضع الذى يقع عليه
النظر اذا كان المصلى ناظرا فى موضع سجوده له حكم موضع السجود
فيأثم بالمرور فى ذلك الموضع اذا عرفت هذا فان كان المصلى على
دكان والمار امامه تحت الدكان فلا شك انه لم يمر فى موضع
سجوده حقيقة فلا يأثم على الرواية الاولى واما على الثانية
فالمار تحت الدكان ان مر موضع النظر اذا نظر فى موضع
السجود فانه يأثم وان جاوز بعض اعضائه بعض اعضاء المصلى

بآخره والافضل فلثه اقال م وجاذى الاعضاء الاعضاء الكل
على دكان ٣ اخذا بالرواية الثانية م ويغرز امامه شيئا
٣ او بالاشارة لدبهما ان عدم سترة او مرين بينهما
وكفى سترة الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق
وكره سدل الثوب ٣ فى المكتوب بهوان يرسل من غير
ان يضم جانبيه وقيل بهوان يلقى على راسه ويرخيه على منكبيه
اقول هذا فى الطيلسان اما فى القبا ونحوه فبهوان يلقيه
عاتقيه من غير ان يدخل يديه فى كميه بضم ظرفيه وكفه
وبهوان يضم اطرافه اتقاء للتراب ونحوه وعبثه
وبجثه وعقص شعره ٣ فى المكتوب بهو جمع الشعر على الراس
وقيل لبده ودخال اطرافه فى اصوله وفرقعة اصابعه
وبهوالاغرب بالوجهين حتى يصوم ٣ والتفاقه وبهو النظر
يمينه وبسرته مع لى عنقه ٣ ما النظر بهو خرعينه بلا لى
العنق فلا يكره وقلب الحصى ليسجد الا مرة وتخصيصه
اى وضع اليد على الجبهة وتمطيه اى تمديده

واقعاه

ستره بقدر ذراع
وغلظ اصبع بقربه
على احد حاجبيه ولا
يوضع ولا يخط ويدره
بالتسبيح ٣

واقعاه ٣ وبهو القعود على اليتيه ناصبا ركبتيه وافتراش
ذراعيه وتربعه بالاخذ بوقيام الامام فى طاق المسجد
اى فى المحراب بان يكون المحراب كبيرا فيقوم فيه وحده
او على الكان او على الدرض وحده ٣ اى بقوم الامام وحده
على الدرض والقوم على الكان او بالعكس والقياس
وخلف صف وجد فيه فرجة وصوب ٣ اى صوب رجليه
امام او بجنبه ٣ اى على احد جنبيه ٣ او فى السقف او
وحلفه فان كانت خلفه او تحت فدميلا يكره ٣ وصلوة عار
ره شيئا كامل او الثوب ولو بها ٣ ليس المراد بالتداول الاتيان
بالصلوة فانها كفرض المراقبة رعايتها ومحافظة حدودها ٣
للاتدلل وفى ثياب البذلة ٣ وهى ما يلبس فى البيت ولا يذهب بها
الى الكبراء ٣ ومسح جبهته من التراب فيباح النظر الى السماء والتحرك
على كور عمامته وعد الاحمى والتسبيح ٣ ولبس ثوب ذى صورة
والبول والتحلى فوق المسجد وطرق ٣ بانه لا لقشه
بالجص والتابوه والذهب فيباح فيه ساجد فراشه

وصلوة الظهر قاعد تجزئ وعلى بساط ذى صوف للمسجد
عليها وصورة صغيرة لا بتد وللناظر وتمثال غير حيوان وحيوان
مجى رأسه وفخذ حية او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه
مسجد ٣ اسم مكان اعد للصلوة وجعل له محراب وانما
قلنا هذا لانه لم يحط له جاكم المسجد باب صلوة الوتر وا
والنوافل ٤ الوتر ثلاث ركعات وجب ٢ هذا عند ابي حنيفة
واما عندهما وعند الثلاثة فرض ونسخة السلام ٣ اى سلا
واحد خلافا لثلاث فرض ٤ وقنت قبل ركوع الثالثة ٥
خلافا لثلاث فيه فان القنوت عنده بعد الركوع ٦ يكبر
رافعا يديه ثم يقنت فيزيد ٣ خلافا لثلاث فيقول من
قنوت الوتر عنده فى النصف الاخير من رمضان فقط ٤
دون غيره ٥ خلافا لثلاث فيه فى الفجر ويقرأ فى كل ركعة
من الفاتحة وسورة ويتبع القانت بعد ركوع الوتر الدعا
فى الفجر بين سكت ٣ اى ان قرأ الامام قنوت الوتر بعد
الركوع يتبعه المقتدى وان قنت الامام فى الفجر لا يتبعه

لا يتبعه المقتدى بل يسكت والاصح انه يسكت قائما ٤
وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل
الجمعة والظهر وبعده اربع بتسليمة وجب ٢ الاربع قبل العصر
والعشاء وبعده وكره مزيد النفل على اربع بتسليمة نهارا
وعلى ثمان ليلا والاربع افضل فى الليل وفرض
القراءة وركعتى الفرض وكل من الوتر والنفل واتم ا
اتمام نفل شرع فيه قصدا ٣ اجزاء عن الشروع فظا
كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فتذكر انه قد
صلاه صار الشرع فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقضه
لا يجب القضاء هو لو شرع عند الطلوع والغروب
وقصر ركعتان لو نفض فى الشفع الاول والثانى
يعنى لو شرع فى اربع ركعات من النفل او من الظهر فى الشفع
الاول ثم نقض الشفع الاول الثانى خلافا لابى يوسف
لانه لم يشرع فى الشفع الثانى والم قعد على راس ركعتين
وتم الثالثة واتمها يقضى الشفع الاخير فقط

لان الاول قدتم وهذا بناء على كل شفع عن النفل تصير
صلوة على حدة كما لو ترك قراءة شفعة الاول والثاني
او احدى الشفع او احدى الاول والاول واحدى الثاني
لاخر اى قضاء الركعتين ليس فى غير هذه الصور
واربع لو ترك فى احد كل شفع او فى الشفع واحد من الاول
فاعلم ان الاصل عند ابى حنيفة رح ان ترك القراءة
فى ركعتى الشفع الاول يبطل التحريمة حتى لا يصح بناء الشفع
الثانى على الشفع الاول وفى ركعة واحدة لا يبطل عندهما الاداء
فيصح بناء الشفع الثانى على الشفع الاول وعند محمد رح ترك
فى ركعة واحدة يبطل التحريمة ايضا حتى لا يصح بناء الشفع
على الاول
الثانى على الشفع الاول وعند ابى يوسف رح لا يبطل التحريمة اصلا بل يوجب فى الاداء
فقط فيصح بناء الشفع الثانى سواء ترك القراءة فى الاولى
فى ركعة من الشفع الاول او فى ركعتين اذا عرفت هذا
فاعلم ان المسائل ثمانية لان ترك القراءة اما ان يقع
على شفع واحد وهذا فى اربع صوره وهى ما قال فى

فى المتن او الاول والثانى او احدى الثانى او احد
الاول وفرائض الاربع قضاء الركعتين بالاجماع و
اما غير مقتصر على شفع واحد بل هو موجود فى الشفعين
وهذا ايضا فى اربع مسائل لانه اما ان يكون الترك فى كل
الاول مع كل الثانى وهو ما قال فى المتن كما لو ترك قراءة
شفعا او مع بعض الثانى وهو ما قال فى المتن الاول
مع احدى الثانى وفى هاتين المسئلتين قضاء الركعتين
عند ابى حنيفة رح ومحمد رح لبطلان التحريمة عندهما فلا يصح
بناء الثانى عليه قضاء الشفع الاول فقط وعند ابى يوسف رح
عليه قضاء الاربع لانه صح الشروع فى الشفع الثانى
وقد فات الشفعين بترك القراءة فيقضى اربعا واما ان
يكون الترك فى ركعة من الشفع الاول مع كل الثانى او مع
ركعة منه وهو ما قال فى المتن واربعا لو ترك فى احدى
كل شفع او فى الثانى واحدى الاول وانما يقضى
الاربع عند ابى حنيفة رح وابى يوسف رح لبقاء التحريمة عندهما

اما عند ابي حنيفة رح فلانه ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
والنوعية لا تبطل به واما عندهما فلان التحريمة لا تكمل
بالترك اصلا وقد اداء الشفعين بترك القراءة فيقضي
اربعا وعند محمد رح في عين الصور ليس الا قضاء الركعتين
فظهر ما قال في التحفة من قضاء اربعا عند ابي حنيفة رح فيما ترك
فاهدى الاول مع كل الشفع او بعضه اي ركعة منه
مع الشفع الاول مع كل الشفع او ركعة منه وعند
فاربع مسائل بعد الترك في الشفعين وفي الباقي
ركعتين وهو سنة عند ابي حنيفة رح واربع عند ابي يوسف رح
وعند محمد رح ركعتين في الكل ولا قضاء لو تشهد اولا
ثم نقض اي نوى اربع ركعات من النفل وقعد
على الركعتين بقدر التشهد ثم نقض لا قضاء عليه لانه
لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه او شرع فافسد
انه عليه اتمه والمسكة وان قلت مما سبق هو قوله
ولو اتم اتمام نفل شرع فيه قصدا فافسدها صح بها او اداء

اولم يقعد في وسطها اي اذا صلى اربع ركعات من
مع النفل ولم يقعد في وسطها كان ينبغي ان لا تنفع
الاول ويجب قضاؤها لانه كل شفع من النفل صلوة مع
ولكنا لا نقول الشفع الاول قياسا على الفرض ويتفل
فاحدا مع قدرة قيامه ابتداء وكره بقاء الا بعذر
اي ان قدر على القيام يجوز ان يشرع في النفل
قاعدا وان شرع في النفل قائما كره ان يقعد فيه
مع القدرة على القيام فاراد بحال الابتداء حال الشروع
وبحال البقاء حال وجود الذي بعد الشروع وراكبا
موميا خارج المصر الى غير القبلة اما قال خارج المصر لقول
ابن عمر غير ايت رسول صلى الله عليه وسلم يصلي
على حمار وهو متوجه الى خيبر يوميا ايماء وما كان هذا الفعل
مخالفا القياس اقتصر على مورده ولو افتتح راكبا ثم
نزل بنى وبعكسه فسد لان في الاول لزوم ما هو
مما وجب عليه وفي الثاني التحريمة موجبة للركوع

الا بعذر

وذكر في المحيط لو ختم مرة في التراويح في بعض الشهر ثم لم يصل التراويح جاز من غير كراهة ولا بد لاحد

والسجود فلا يجوز اداء بالايماء م وسن التراويح عشرون
ركعة بعد العشاء قبل الوتر وبعده خمس ترويحات لكل
ترويحة تسليمتان وجلسة بعد كل قعدة ترويحة والسنة
فيها الختم مرة ولا يترك كل القوم ولا يوتر بجماعة خارج
رمضان م وانما كانت التراويح سنة لانه واظب عليها
خلفاؤه الراشدون والنبي عليه السلام بين العذر
فترك المواظبة وهو مخافة ان يكتب علينا فصل
عند الكل يصلي امام الجمعة بالناس ركعتين كالنفل اي على هيئة النافلة بلا اذان واقامة
وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعي في كل ركعة
م مخفيا طولا لقراءته فيهما وبعدهما يدعو حتى تتجلى
الشمس فان لم يخطب فان لم يخطب اي الامام الجمعة صلوا
فرادى كالتوقف لا جماعة فالاستسقاء ولا خطبة
وان صلوا وهذا ناجاز وهو دعاء واستغفار يستقبل
بالماء القبلة بلا قلب رداء وجهور وفي باب الوتر

اي الاصل ان الجمعة والعيد لا تصليان في موضعين الا بالسلطان او من اذن له السلطان وهو ان يجمع اهل المصر في موضع واحد ويقيم عليهم من يصلي بهم الجمعة والعيد وهذا في زماننا لا يتحقق لان السلطان لا يقدر على ذلك لكثرة الناس فاذن كل من صلى في مسجد حيه جاز

وفيه اشارة الى انه لو اجتمع في منزله ثم سبع الاقامة في المسجد لا يقطع ، شمس الائمة محمد رحمه الله

باب الوتر النافلة من شرع في فرض خافت ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد وهو فيه راعى واضم اليها اخرى قطع واقتدى اي من شرع في فرض منفردا فاقيمت لهذا الفرض الفرض فاقتدى به جاز الى الثالثة كما بعد قعدة ثالث صلى ان لم يسجد للركعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعي تمكنه الا ان لم يقطع وصلى ركعة اخرى يتم صلوته في الثنائية ويوجد الاكثر في الثلاثية وللاكثر حكم الكل فنفوته بالجماعة اولا نه يصير متنفلا بركعتين بعد المغرب والتنفل بعد الغروب قبل الفرض مكروه لان تعجيل فيه واجب والتاخير مكروه كذا فهم من الحديث كتبه محرره

وقد تقدم في الصلاة في غير موضع ان الاصل في الصلاة الجهر والاسرار بها لعارض كما في الجمعة والعيد والوتر بجماعة خارج رمضان

واقتدى بحي لو لم ينضم اليها اخرى لا يقطع بل ينضم فاذا
انضم قطع واقتدى * وان صلى خلف امامه * اى من الامام
ثم قام يقتدي متنفلا لانه قد ادى الاكثر وللاكثر حكم
الكل * الا خلف العصر * اى لا يقتدي في العصر متنفلا فان
فان النافلة بعد اداء العصر مكروه * وكره خروج من لم يصل
من مسجد اذن فيه لا لمقيم جماعة اخرى * اى اذن متكلم
به امر جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد اذا صلوا او امر
من يقوم بامره جماعة ينتظرون او يقولون بغيبته ثم عطف
على قوله لا لمقيم جماعة قوله * ولمن صلى الظهر والعشاء
مرة الا عند الاقامة * اى لا يكره له الخروج الا عند الاقامة
فالاستثناء متعلق بقوله ولمن صلى الظهر والعشاء ولا تعلق
بقوله لا لمقيم جماعة اخرى فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكره
له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة اخرى
وبين من يصلي الظهر والعشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج
لانه ان خرج عند الاقامة يتهم بمخالفة الجماعة ولو خرج

ولو لم يخرج ويصلي يكره فضيلة المواظبة وثواب النافلة
فانما النهمة والاعراض عن الفضيلة والثواب قبيح
جدا واما مقيم الجماعة الاخرى فانه ان خرج عند الاقامة
لا يتهم لانه يقصد الاكمال * اى الجماعة التي تفرقون
بغيبته * وان لم يخرج لا يخرج ما ذكر نا بل يحتمل امر الجماعة
الاولى * ومن صلى الفجر او العصر او المغرب يخرج
وان اقيمت * لانه ان صلى يكون نافلة بعد الفجر
والعصر يكره * واما في المغرب فان النافل لا تشرع
فيها ركعات * وترك سنة الفجر ويقتدي من لم يصل
* اى الفجر * المراد فرضه * بحيث ان ادى او من ادرك
ركعة منه صلاها ولا يقضيها الا تبعا لفرضه * اى ان فاتت
سنة الفجر فان فاتت بعذر الفرض لا تقضى قبل
طلوع الشمس كذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة رحمه الله
يوسف رح واما عند محمد رح تقضيها الى الزوال لا بعده فان فاتت
مع الفرض فان قضى قبل زوال يقضيها جميعا وكذا
بقضيها بعد الزوال

وان فاتت مع

قوله التعريس وهو بالعين المهملة نزول القوم من السفر في آخر الليل حلية

بعد الزوال عند المشايخ وعند البعض لايقضي الفرض
وجاء ورسول عليه السلام لما فاته الفجر ليلة التعريس
فقضاه مع السنة قبل زوال بلا اذان والاقامة
جماعة وجهر بالقراءة فعلم من فعل النبي عليه السلام
سنية قضاء بالجماعة ويجهر فيه والاذان والاقامة
للقضاء وان السنة تقضى مع الفريضة فمن هذا
الاحكام علم عدم اختصاصه بحضور النهي فعدى عنه
لما غيره من الصلوة وهي ما عدا قضاء السنة فعدى
من مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء سائر الصلوة
واما قضاء السنة فقد علم ان سنة الفجر اكدت من سائر السنن
فلا تلزم مراعاة شرعيته قضاءها شرعية سائر السنن ولا يلزم
من قضائها بتبعية الفرض قضاءها بدون الفرض لكن
يلزم من قضائها بتبعية الفرض قبل الزوال قضاءها بتبعية
الفرض بعد الزوال كما هو عند بعض المشايخ بدلان اقتضاء
بتبعية الفرض بكونه قبل الزوال لا مخلص له وترك سنة الله

الاقتدى
الاوهم

سنة الظهر والحالين اي سواء ادرك الفرض الا اداء ام
ثم قضاها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الوتر
وغيرها لا يقضي اصلا وقد ادرك ركعة من الظهر غير مصل
جماعة بل هو مدرك فضيلتها اي ان حلف ليصلين
الظهر جماعة كمن ادرك فضيلتها وقد صلى في مسجد صلى
فيه غلوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت اي من
اتى مسجدا صلى فيه قارادان يصلي فرضا منفردا فانه
يأتي بالسنن اولا قال بعض مشايخنا وهم الكرخي
لا فان السنن انما سنت اذا ادى الفرض بالجماعة
اما بدونها فلا وقال الحسن بن زياد لو صلى فائتة
الجماعة قارادان يصلي في مسجد بيته بيتا بالمكتوبة لكن
الاصح ان يأتي بالسنن فان النبي عليه السلام واظب
عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت بحيث
السنة ولو يؤدي الفرض عذرا عن الفوت ومن
اقتدى بامام راكع فوقف حتى رفع رأسه لم يدرك

لحنث لانه لم يصل
جماعة لكن ادرك

قدر ركوعه لا الركوع على الانفراد والا لما ادرك فضيلة الجماعة
على ما ذكر الصدر الشهيد في الجامع الصغير ستعلم حكم الاربع قبل
الفرض في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى

شيخ الاسلام

ركعة خلافا لزفر ومن ركع فلحقه امامه فيه صح
خلافا لزفر فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما
بنى عليه فلما وجدت المشاركة في ركن واحد اتحد الفعل
الفوائت فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر
فائتا كلها او بعضها اى ان كان الكل فائتا لابد من
مراعاة الترتيب بين الفروض الخمسة هكذا بينها وبين
الوتر وكذا ان كان البعض فائتا والبعض وقتيا لابد
من مراعاة الترتيب فيقضي الفائتة قبل اداء الوقتية
فلم يجز فجر من فكانه لم يوتر هذا تفريع لقوله والوتر
بعد العشاء بحسبه جلا فالها تبا على وجوب الوتر
عنده بعد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه صلى العشاء
بلا وضوء والاخرين بينه تذكر انه صلى العشاء بلا
وضوء والسنة والوتر بوضوء بعيد العشاء والسنة
لا الوتر لانه لم يصح لواء السنة مع انها ادیت بالوضوء
لانها تبع للفرض واما الوتر فصلوة مستقلة عنده فصح

فيصح اداءه لان الترتيب وان كان فرضا عنده وكذا
العشاء لكنه ادى الوتر بتحريمة انه صلى العشاء بالوضوء
فكان ناسيا ان العشاء كان في ذمته فسقط الترتيب
وعندهما يقضي الوتر لصلاته سنة عندهما الا اذا
ضاق الوقت بالاستثناء متصل بقوله فرض
الترتيب والمعنى انه ضاق الوقت على القضاء والاداء
وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض
الفوائت مع الوقتية فانه يقضي ما يسع الوقت مع
الوقتية كما فاتت العشاء والوتر والصبح وقت الفجر الا
ان يسع فيه خمس ركعات يقضي الوتر ويؤدي الفجر
عند محمد وان فاتت الظهر والعصر ولم يبق
من وقت المغرب الا ما يصلي فيه سبع ركعات يصلي
الظهر والمغرب او نسيت او فاتت سنة عندنا كما
كانت او قديمة قبل الستة وما دونها عندنا قليلة
فوقتها قديمة كثيرة كذا في فوائد الجامع الصغير الحام

قلت بعد الكثرة اولا فيصح وفيمن ترك صلوة شهر
فندم واخذ يؤدي لوقتيات ثم ترك فرضا اخذ الفريع
قوله قديمة كانت او حديثة فانه اذا اخذ يؤدي لوقتيات
صارت فوايت الشهر قديمة وهي مسقط الترتيب فاذا
ترك فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده او قضي
صلوة الشهر الا فرضا او فرضين اخذ التفريع قوله تصير
الفوايت بعد الكثرة اولا فانه لما قضي صلوة الشهر الا فرضا
او فرضين قلت الفوايت بعد الكثرة فلا يعود الترتيب
الا ان يقضي الكل وعند بعض المشايخ رح ان قلت
بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام السرخسي رح الاول
قال صاحب المحيط وعليه الفتوى اصلي خمسا ذاكرا فائتة
فالخمس موقوفة ان ادى ساوسا صح
الكل والا فالفائتة بطل وفرضه بخمس لا اصلها اذا صلى
فائتة صلوة فادى مع ذكرها خمسا بعدها فتلك الخمس
لوجوب الترتيب لكن عند ابي يوسف رح ومحمد رح فرض غير

غير موقوف وهو القياس وعند ابي حنيفة رح فرض موقوفا
فان ادى ساوسا صح الكل وان قضى الفائتة فالخمس
التي ادى في ربطل وصف فرضيتها فانه لا يلزم من بطلان
الفرضية بطلان اصل الصلوة عند ابي حنيفة رح واسوسة
على ما قاله بعضهم انما قال ابي حنيفة رح بالوقف للموقوف لانه ان
وقف كلامه على وجوب رعاية الترتيب فمشايخ عراق
ادى الى ان رعاية الترتيب كانت في
الكثير وهذا باطل فعلمنا بالوقف ان رعاية
الترتيب ان كانت في الكثير فلا يجوز او في القليل فيجوز
باب سجود السهو يجب بعد سلام واحد سجدتان
وتشهد وسلام اذا قدم ركنا او واجبا او كرره او غيره واجبا
او ترك سببا كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة
بزيادة على التشهد روى عن ابي حنيفة رح ان من زاد على
التشهد الاول عمدا وجب عليه سجود السهو وقيل لا يجب
عليه سجود السهو لقوله اللهم صل على محمد ونحوه وانما المعتبر

وفي الخمسة ان نسي فيض الفائتة وفرائض
الصورة ان كان لا شيء عليه وان اخر الفائتة فعليه
وان كان قضى فعليه الاعادة عند ابي حنيفة رح
والله اعلم

اذا قرأ الفائتة وادى خمسة فصاعدا فسدت صلوته
لانه ما اتى بالترتيب
اذا قرأ الفائتة وادى خمسة فصاعدا فسدت صلوته
لانه ما اتى بالترتيب

فيه مقدار ما يؤدى فيه ركن ٢ وركوعين والجهر فيما
يخافت وترك القعود الاول وقيل كل هذا يقال الى
الواجب والا يجب بها الموثم بل يجب بها واما ان سجود
للسهو والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي ومن سها
عن القعدة الاولى فهو اليها اقرب عاد وسجد للسهو والا
قام وسجد للسهو وان سها عن الاخيرة عاد ما لم يقيد
بالسجدة وسجد للسهو وان قيد تحول وفرضه نفلا وضم ركعة
ان شاء ٢ وانما قال ان شاء لانه نفل لم يشرع فيه
قصدا فجاز اتمامه ٢ وان قعد الاخيرة ثم قام سها
عاد ما لم يسجد للخامسة وسلم وان سجد لها تم فرضه
وضم ركعة وسجد للسهو والركعتان نفل ولا قضاء
لو قطع ولا تنوبان عن سنة الظهر ٢ فان قلت
لم قال قبل هذه المسئلة وضم ركعة ان شاء وقال
في هذه المسئلة وضم ركعة ولم يقل ان شاء مع ان
الركعتين نفل في الصورتين قلت قطع لا قضاء فيكون

فيكون في هذه المسئلة ايضا ضم ركعة مفيدة ثمة
قلت ضم الركعة في هذه المسئلة اكد من ضم الركعة
في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء عليه في المسئلتين
وذلك لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير
السلام يجب سجود السهو فبانضمام الركعتين فسجود
السهو لتدارك نقصان الفرض وجب في ثانيتي
الركعتين فلو قطع في ثانيتي الركعتين بان لا يسجد
للسهو يلزم ترك الواجب فلو جلس من القيام وسجد
للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المسنون
فلا بد ان يضم الركعة ويجلس على الركعتين ويسجد
للسهو فلا خلاف في تلك المسئلة فان الفريضة قد بطلت فما ذكر
من تدارك نقصان الفرض غير موجود منا على ان اصل
الصلوة باطل عند محمد رحمه الله فعلم ان ضم الركعة صيانة عن البطلان
اكد في هذه المسئلة فلهذا لم يقل ان شاء واما لا تنوبان قال
عن سنة الظهر لان النبي عليه السلام واظب عليها بخلاف

مبتدأة ومن اقتدى به فيها صلاتهما ولو افسد
قضاءهما لانه شرع قضاء ويصح بناء المصلي سادا
ولو اخل لا يقضي كان الامام لا يقضي تنفل ركعتين
وسها فسجد لا يبني كان سجود السهو يقع في خلال
الصلوة فان بنى صح اي ان بنى بهذه التحريمة نافلة
من غير ان يجدد التحريمة بجوز سلام من عليه السلام
من عليه السهو يخرج عنها موقوفا حتى يصح الاقتداء به
وبطل وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه اربعا الا قهقهة ان سجد
بعده والا لا اي المصلي الذي عليه سجود السهو
ان سلم فاتم صلوته قبل ان يسجد للسهو يخرج عن الصلوة
خروجا موقوفا فيتظر ان سجد للسهو بعد ذلك السلام تكلم
بانه لم يخرج عن الصلوة وان لم يسجد بل رفض القعود
يحكم بانه قد كان خرج عنها حتى ان سلم ثم اقتدى
انسان ثم سجد للسهو يكون الاقتداء صحيحا ولو لم يسجد
بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء واذا سلم ثم قهقه ثم سجد

ثم سجد بكبر بطلان وضوءه اذا القهقهة وجدت في خلال
القعود ولو لم يسجد بل رفض لم يبطل وضوءه وكونه سلم ثم تو
الاقامة ثم سجد للسهو هذا هو الفرض ربما لان نية الاقامة
كانت قبل القعود ولو لم يسجد بل رفض لم يصر اربعا فرضه
لان نية الاقامة وجدت بعد الصلوة وسها وسلم نية
القطع بطلت نيته حتى تكون تحريمة باقية كما لو شك
اول مرة انه كم صلى استانف وان كثيرا فخذ ما غلب على ظنه
لانه اذا كثر كان في الاستيناف حرج وان لم يغلب على ظنه
الاقل وقعد فكل سهو ضع ظنه اخر صلوته يعني ان شك
انه صلى ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ظنه
احدهما اخذ بالاقل وهو الثلث لكن يقعد ثم يصلي ركعة
اخرى وانما يقعد لانه يمكن ان يكون اخر الصلوة وا
القعدة الاخيرة فرض وقوله اخر صلوته ليس المراد بكل
رجال احد الطرفين لان المفروض انه لم يغلب احد
الطرفين على الاخر بل صلوته ان تعذر القيام لمرض

لان القعدة الاخيرة فرض كما تقدم فيصير تقديم
وتاخير السهو سجود السهو

حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا يركع ويسجد وان
تعذرا ٣ اى الركوع والسجود م او تعذر عليه قاعدا جعل سجوده
اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شيئا للسجود وان تعذر
القعود اومى مستلقيا ورجلاه الى القبلة او غمط وجهه
اليها والاول اولى وان تعذر الايماء اخرت ولو مضى
وقته وعجز عنه ان تعذر الركوع والسجود لا القيام قعد
واومى وهو قائما ٢ افضل من الايماء قائما ٣ لان القعود
اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم
وموم صح في الصلوة استانف ٣ اى ابتداء م وقاعد
يركع ويسجد صح فيها بنى قائما وصلى قاعدا في ظلك جاز
بلا عذر صح وفي المريض لا الا بعذر جن او اغمى عليه يوما
وليلة قضى ما فات وان زاد سقطا ٣ هذا عند محمد
وابو يوسف رح واما عندهما فالمعتبر ست صلوات اى الاوقات
المستحبة وقت ست صلوة يسقط وقوله وان
زاد على اى زمانا لا ما تعارف المتون وعبارة المختصر

وقد اومى اذا صار بحيث لو زال عنه الايماء لم يقدر على الركوع والسجود

الى القبلة

الحرة مكرا وان تعذر ايماء الا قائما اومى برأسه قاعدا ان
قدر والا مع فهو اجب وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا
يرفع اليه شيئا يسجد عليه الا فعل جنبه متوجها الى القبلة او
على ظهره كذا وذا اولى والايماء بالرأس تحذر اخرت
وموم حتى اذا قدر على الركوع والسجود مع القيام اومى
قاعدا ان قدر على القعود ولا مع القيام الى ان تعذر
الركوع والسجود والقيام فالايماء قاعدا اجب وقوله ولا
على جنبه اى ان لم يقدر على القعود اومى على جنبه متوجها الى
القبلة او على ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله
والايماء جنبا وبالرأس غيره باب سجود التلاوة
هو سجدة في تلاوة تشبه صلوة بلا ركوع به ورد الشرع
وسلام وفيها السجدة السجود وتجب على من تلا آية من اربع
عشرة التي في آخر الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم
والاولى الحج ٢ اعتبر من الثانية وهي قوله تعالى اركعوا
واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلافا للشافعي ففي كل موضع

اجمعوا ان سجود التلاوة في القرآن اربع عشرة سجدة في الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والاولى من الحج والفرقان والنمل والم تنزيل وص وحم تنزيل وفي النجم واقرأ باسم ربك الذي خلق والعلق عند ابي حنيفة رح واصحابه رح

من القرآن فرض الكفاية بالسجود له تراد به السجدة الصلوتية
٢ والفرقان والنمل والسجدة وتنزيل السجدة والنجم وانشقت
واقرأ ٣ وعند الحنفية في اربع عشرة اينما قضى على عدد
ليس بسجدة وفي الجامع عدد سجداتها واختلف فرضها
السجدة في ثم السجدة فعند علي هو هو قوله تعالى ان كنتم
اياه تعبدون وبه اخذ الزعفراني وعند عبد الله بن مسعود
هو قوله تعالى وهم لا يسأمون فاقترنا به اجتنابا طاقان
تأثير السجدة جائز لا تقضي بها ٤ او سمعها وان لم يقصد
اي السماع ٥ او تلا الامام سجد المؤتم معه وان لم يسمع
وان تلا المؤتم لم يسجد اصلا ٦ اي لا في الصلوة ولا
بعدها ٧ وسجد السامع القارئ سمع المصلي ممن يسجد
سجد بعدا ولو سجد فيها اعاد الا ان يسجد بها امامه
ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى سجد لا فيها وان دخل
في تلك الركعة ان كان ٨ اي الداخل قبل سجود امامه
سجد معه والا لا يسجد والسجدة الصلوتية لا تقضي خارجها

ثم الجهة التي وجهت اليها اراده خلق
بجواز الصلوة الخ

٣ اي سجدة التلاوة التي تحملها الصلوة لا تقضي خارج الصلوة
وانما فات تحملها الصلوة ولم اقل التي وجبت في الصلوة اشارة
الى وجوب في الصلوة وتحمل ادائها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلي
من يسمع السجدة من امامه واقتدى به في ركعة اخرى
ثم تلا امامه شرع في صلوة واعاد كيفية سجدة وان تلا ثم
شرع فيها واعاد سجدة اخرى ٤ الان في الصلوة الاولى
غير الصلوتية صارت نفلا للصلوتية وان لم تجد المجاوزة في
الصورة الثانية لما سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت في
الصلوة ولفظ المختصر وان اعاد في صلوة اجزأه صلوة تكفي
سجدة اي قراءة غير الصلوة ثم اعاد في الصلوة فهم من
تخصيص الاعادة بكونها في الصلوة ان الاول في غير الصلوة
٥ حتى لو تلا في مجلس كفته سجدة ٦ ولا فرق في ذلك بين ان
تلا سجدة او قرأ سجدة ثم قرأ او تلا في مجالس فعلى هذا ان كرر
في ركعة واحدة تكفيه سجدة واحدة وان اعاد ثم سجد
وان كرر في ركعة اخرى تكفيه سجدة واحدة هذا عند ابي حنيفة

فلا فاصل بينهما ٢ وان بدلها ٢ اتى بسجدة ٢ المجلس لا ٣
اى قرأ آيتين فى مجلس واحد او آية واحدة مرتين
لانكفى سجدة ٢ واحد اشتراء الثوب ٢ الانتقال من بعض
الى بعض آخر تبديل ٢ اشتراء الثوب ان يتزايد الماكث
فى الارض خشبات ليسوى بها سدى الثوب فوقها ٢
وحجة فان جلسه يتبدل الانتقال من مكان الى مكان ٢
٢ ويجب اخرى ٢ اى لسامع دون التالى فى
٢ اى لا تجب سجدة اخرى على السامع ان تبدل التالى
دون السامع واعلم ان المجلس ههنا يتبدل بالسامع و
فى امر آخر وبالانتقال من مكان الى مكان لا يتحد ان
حكما وامر وا بالبيت والمسجد ففى حكم مكان واحد بدلالة
صحة الاقتداء واتصال شفوف واحدة امكنة متخالفة ٢ فى حكم ٢
فى ظاهر الرواية وفى رواية النوادر مكان واحد والخيمة
ههنا لا تبدل المجلس بخلاف الفجرة فان القيام آلة للرحل
الاعراض او كره تركه السجدة ٢ اى ترك آية السجدة ٢ وقرأ

وقراءة باقى السورة ٣ لانه تشبه الاستنكاف عنها ٢ لا لكسله ٣
اى لانكره قراءة آية سجدة وتركه فى السورة ٢ وندب
ضم آية او آيتين قبلها اليها ٣ وخالفونا ٢ التفصيل ٢ او
واستحسن بعضهم اسقاط لفظ تجب على الاصح ٢ باب
صلاة ٢ هو من قصد سيرا وسطا ثلثة ايام وليالها ٣
وفارق بيوت بلده واعتبر فى الوسط السير بالابل والاثقال
والمعتدل الرجل والجمال بالبغل ٢ وله رخص تدوم
كالقصر فى الصلوة والافطار فى الصوم ٢ وان كان عاصيا
بسفره ٢ حتى يعود الى بلده ٢ قوله حتى يعود الى بلده متعلق بقوله
تدوم ٢ او نوى اقامة نصف شهر ببلدة او قرية منها ٣ آى
من الارض ٢ قصر فرضا رباعى فيقصران نوى اقل من
من نصف شهر او نوى مدتها ٣ اى مدة اقامة وهى نصف
شهر ٢ بموضعين او دخل بلدا ولم يجاوز ما خرج خدا او بعد
وطال مكثه وكذا عسكر دخل حربا وحاصر حصنا فيها او اهل
البغى قرارا فى غير مصر ونوى اقامة مدتها ٣ اى تقصر المجاهد
الحكم ٢ الدوام

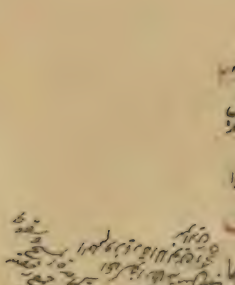

وان نوى اقامة نصف شهر لانهم بالبصرة ومقيمين بنية
الاقامة لاهل ابنية نووا فالاصح ۱۲ اي لايقصر اهل
ابنية نووا اقامة نصف شهر فابنيتهم لان الاقامة تصح
منهم فالصحيح ۱ فان الاقامة اصل فلا تبطل بانتقالهم من
مرعى الى مرعى وهو الاصح قيل لاتصح نيته اقامتهم فان
الاقامة لاتصح الا في الامصار او القرى ولغلة التحصن
هذا وبحراء دارنا وهو ضبائي لابدار الحرب او البغي
محاصرا كمن طال مكثه بلاية اي يقصر الرابع الى ان
ينوي الاقامة بصراء دارنا والحال انه ضبائي اي من اهل
الضباية وهو الخيمة لانه لايقصر فان نية الاقامة ۲ وهو
دارنا صحيحة اما غير اهل الضباية لو نوى الاقامة فصحيحة اذ
لاتصح ۳ فعلم منه ان من جار اهل البغي فراره لا تصح
منه نية الاقامة اذا كانت فالصحيح ۴ قوله لابدار الحرب
عطف على قوله بصراء دارنا فانه جعل نية الاقامة فوجد
دارنا غاية للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم المغيا فيكون حكمه

الصحيح

قوله ان نوى اقامة نصف شهر الخ اقول هذا اذا قصد بمكث
موضعا واحدا اما اذا طاف في اطراف قطعة من الارض
وغيرها ولم يتخذ موضعا منها وطنا فانه يقصر ابدا
مقيما بمن يركن الى قوله فيصلي اربعا ولا يقصر وهو الصحيح

قوله فان اهل القرى والامصار الخ اقول هذا ظاهر في
ان اهل البوادي لا يصح نية الاقامة منهم وليس كذلك
لان بعض البوادي كالمدر والوبر تصح نية الاقامة منهم

عدم القصر ثم قوله لابدار الحرب نفي لذلك النفي فيكون
حكمه القصر اي يقصر ان نوى اقامة نصف شهر بدار
الحرب محاصرا وقوله كمن طال مكثه بلاية فافهم من قوله
لابدار الحرب حكم القصر قال كمن طال مكثه اي يقصر من
طال مكثه في بلدة او قرية بلاية المكث ۱ فلو اتم في
وقت اول تم فرضه واسا ۲ لتأخير السلام وشبهه
عدم قبول صدقة الفدر ۳ وما زاد نفل وان لم يقعد طل
فرضه ۴ لترك القعدة الاخيرة وهي فرض عليه ۵ يسن قراءة
منه مقيم تم فرضه في الوقت وبعده لا يؤمه ۶ اي الا
في الوقت يصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد الوقت لا يغير
فرضه اصلا ۷ وفي عكسه ۸ اي اقامة المقيم
قصر المسافر واتم المقيم ويقول ندبا اتموا صلوتكم فا
فاذ مضى او بطل الوطن الاصلي مثله لا السفر وهو
وهو وطن الاقامة مثله والسفر والاصلي ۹ والوطن
الاصلي هو المسكن ووطن الاقامة موضع نوى ان

قوله ويسن الخ اقول هذا باب الاشغال الوطن مصدر اوشغل لازم
يجوز الكسر لكن الاولى هو الاول لعطفه بالجره
عرفت في اوائل الصلوة

قوله وفي عكسه اي اقامة المقيم عطف على الاول فهو مثله
اي فرضه قصر المسافر

قوله ان ابا يوسف رجع عن قوله بان المسافر اذا نوى اقامة نصف شهر
فصاعدا صح نيته وصح عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا
فقال اتموا صلوتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر فقال
رجل من اهل مكة نحن احق فقال ذلك ثلاثا ثم سكت فقال
فقال ابو يوسف لو كنت فقيها لكلمت في
المكتوبة كذا في المعراج

نحو انتقل من وطنه الاصلي باهله وعياله ببلدة اخرى ثم سافر فدخل الاول لا يصير مقيما دون النية او المقام

ان يستقر فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان تجدد مسكنا فاذا كان للانسان وطن اصلي ثم اتخذ موضعا آخر وطنا اصليا سواء كان بينهما مدة السفر او لا الوطن الاصلي الاول حتى لو دخله لا يصير مقيما بمجرد الدخول لا بنية الاقامة فلم يبطل الوطن الاصلي بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الاصلي يصير مقيما بمجرد الدخول واما وطن الاقامة فانه يبطل بوطن الاقامة فانه اذا كان له وطن الاقامة ثم اتخذ موضعا آخر وطن اقامة وليس بينهما مدة السفر لم يبق الموضع الاول وطن الاقامة حتى لو دخله لا يصير مقيما الا بنية وكذا ان سافر عنه وكذا ان انتقل اليه وطنه الاصلي وكذا وضده لا يبطل الفائتة ٢ اي اذا قضى فائتة السفر في الحضر فيه يقصر وان قضى فائتة الحضر في السفر لا يقصر ٣ الوجه شرط لوجوبها لا لاداتها الاقامة بمصر والصحو والبحر والذكورة والبلوغ وسلامة العين والرجل فقدم فرضا

فرضا ان صلاها فقد اداها وان لم تجب عليه ٢ القول لا لا قول اقتدع تفريع ام

لاداتها ٣ وشرط لاداتها المصر او فناه ٢ اختلفوا في تقدير المصر فعند البعض هو موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وعند البعض هو موضع اذا اجتمع اهله في اكبر مساجده لم يسعهم فاختار المعتبر القول الثاني وما لا يسع اكبر مساجد اهله مصر ٣ وانما اختار هذا دون الاول لظهور التواني في اقامة الشرع لا سيما اقامة الحدود في الامصار ٤ وما اتصل به مصالحه فناه ٢ مصالح المصر كركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرمي ودفن الموتى وصلوة الجنازة ونحو ذلك ٣ وجامعة بمناط الموسم للعلماء او للامير الجائر لا الامير الموسمي والطبعات والسلطان او نائبه ووقت الظهر والخطبة نحو سبعة قبلها وهو

٢ هذا عند محمد ٣ واما عند ابي حنيفة فلا بد من ذكر طويل يشتمل على حمد الله تعالى والثناء عليه وعلى رسوله عليه السلام بلفظين يشتمل كل منهما على التحميد

باب الجنائز

سن للمحتضر ان يوجه الى القبلة على يمينه وانفه الاستلقاء ويلقن الشهادة فان مات سد لحياه وشد لحياه وغمض عيناه وعمر مفاصله وكفنه وترا ويوضع على التخت ويجرد وستر عورته ويوضأ بلا مضمضة واستنشاق خلافا للشافعي ويفاض عليه ماء مغلى بسدر او حرض فالماء القراح فالكافور ويوضأ رأسه ولحيته بالخطمي ثم يضجع على يساره ويغسل حتى يصل الماء الى التخت ثم على يمينه كذلك واعاد الاضجاع على اليسار ليكون البدء في الغسل بجانب يمينه ثم يجلس مسندا ويمسح بطنه برفق وما فرج بخرقة ثم يغسل وضوءه بعد غسله ثم ينشف بثوب ولا يقص ظفره ولا يسرح شعره خلافا للشافعي ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده وسنة الكفن له ازار وقميص ولفافة واستحسن المتأخرون العمامة ولها وضع وزراير وجمار ولفافة وتربط بها ثلاثة اوكفايته له ازار ولفافة ولها ثوبان وخمار والثوبان الازار واللفافة ويبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم يقمص الميت ويوضع على الازار ثم يلف بشقي ازاره ثم بجنبه ثم اللفافة كذلك وهي تلبس اليسرى ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوقه ثم الخمار فوقه تحت الازار ثم الازار تحت اللفافة ويعقد اكفن ان خيف انتشاره وملوثة فرض اي ان ادى البعض سقط عن الباقين سوال لم يؤد واحد بأثم الجميع وهي ان يكبر واضعا يديه ثم لا يرفع بعده خلافا للشافعي وثنى ثم يكبر ويصلي على النبي عليه السلام ثم يكبر ويدعو ثم يكبر ويسلم ولا قراءة فيها خلافا للشافعي ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثناء اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا اي اجر اطلب اصله

المشفع الذى يعطى له الشفاعة
والدعاء للبالغين هذا اللهم اغفر
لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا

بتقدمنا واصل الفارط والفوط فيمن يتقدم الواردة
كذا فى المغرب وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم
من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
على الايمان وانما قال فى الاول على الاسلام وفى الثانى
على الايمان لان الاسلام والايمان وان كانا كلمتين
فالاسلام ينبئ عن الانقياد وكانه دعا فى حال الحياة
بالايمان والانقياد وانما عند الوفات فقد دعا بالثبات
على الايمان وهو التصديق والاقرار وانما الانقياد
وهو العمل فغير موجود فى حال الوفات وبعده وبقوم
المصلى بهذا وصدر الميت والاتى بالامانة السلطان
ثم القافه ثم ان الولى ثم ترتيب العصبات ولا
باس بالاذن فى الامانة فان صلى غيرهم بغير اذن الولى ان شاء
ولا تكتفى بغير الصلاة بعده ومن لم يصل عليه فذفن صلى عليه
قبره ما لم يطن انه تفسخ وقدر ثلاثة ايام ولم يخر
راكب استنبع الاستنباع هو الدليل الذى يكون فى

وبمقابلة القياس الجلى الذى يسبق اليه الافهام فالقياس
هنا ان لا تجوز الركب لانها بالبت بصلوة لعدم الاركان بل هو
دعاء والاستحسان انها صلوة من وجه لوجود التحريمة فلا
تفارقه الركب فمن غير عذر احيانا ولكنها فسدت بما
ان الكعبة فيه وان كان غاربه اختلف المشايخ بناء
على ان علة الكراهة عند البعض توهم تلويث المسجد فان
كان المسجد غاربه لا كره عندهم وعند البعض ان المسجد لما
سيق الا للصلوة الخالصة وان كان غاربه كره عندهم
الناس من ولد فمات سمى وغسل وصلى عليه ان استهل فالا
اذن فى قبره ولم يصل عليه غسل هو المختار وفى ظاهر الرواية
انه لا يصلى لانه قبر مكلم لخبر يخ لا يصلى عليه فكذا الاسقط لكن
المختار هو الاول اصبى سبى فمات ان سبى بلا احد
الابوين او مع احدهما فاسلم احدهما او احدهما صلى عليه والا
فلا فان ان سبى بلا احد ابويه يكون مسلما تبعا للدار يصلى
عليه وان سبى مع احد ابويه فمع لا يكون تبعا فان اسلم احد

والحال انه حافل فاسلامه صحيح فيصلى عليه وان اسلم احد
ابويه يكون مسلما تبعا لاحدهما فيصلى عليه والا فلا اى ان
سبى مع احد ابويه ولم يسلم احدهما ابوه ولا هو عاقلا لا يصلى
عليه خلافا للشافعى اذا لم يسلم احدا ابويه ولم يسلم هو غير عاقل كافر
مات بعده او لم يسلم غسل بخير اى يجب عليه اما بغسل
الوجه الذى تغسل النجاسات لا كما يغسل المسلم باليد اذ يباح له
وبالماء من ... ويجعل حنوطه ويلقيه فيها وسن قبر جعل البناء
اربعة وهو ان يضع عند رأسه وعند رجليه عند يمينه وعند شماله
ثم سوى قبرها على ذلك ويسن رفعها لا جلوسا ولا كوما
قبيل دفنها ومستى خلفها الاب ويحفر القبر ويلحد ويدخل
محاذيا للقبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله
وبوجه الى القبلة وتحل العقدة اى العقدة التى على الكفن
لا قبره اى ينطى قبره بثوب عند دفنها ويكره الاجر
والطوب والخشب وتهال التراب ويسن القبر ولا يسطح ولا

هو كل طاهر بالغ قتل بجديدة ظلما ولم يجب
به مال او وجد ميتا اثر جناية المحكمة فالظاهر احتراز عمن
وجب عليه الغسل كالجنب والحائض والنفساء والسابع
احتراز عن الصبى والمجنون احتراز عن القتل بالمثقل
وظلما احتراز عن القتل حدا او قصاصا ولم يجب بمال
احتراز عن قتل وجب به مال والمراد ان المال لا يجب
بنفس هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه بجديدة
ظلما يكون الابن شهيدا لان المال حق له وجب بقتله
لم يجب بقتل القتل وقولنا او وجد ميتا اثر جناية قائم
مقام وجد ميتا اثر جناية المحكمة فهو شهيد لان الظاهر
ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد اى شئ
قتلوه وانما خرج الجراحة بخيس ووجد في المعركة ليدل على
انه قتل لا مات حتف انفه فالحاصل ان الشهيد من
قتل بجديدة ظلما ولم يجب به مال ومن وجد ميتا اثر جناية
في المعركة سواء قتل بجديدة ام لا لكن في هذا التعريف

نظره وهو انه لا يشمل ما اذا قتل المشركون واهل البغي
او قطاع الطريق بغير الحديدة فان قتيلهم شهيد باى
آلة قتلوه فالتعريف ليس بمنعكس قلت في المختصر
مسلم ظاهرا قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرث وهو
ذكر الحديدة والوجدان في المعركة فيشمل قتيل المشركين
واهل البغي وقطاع الطريق باى آلة قتلوه ويشمل الميت
المرجع في المعركة لانه مسلم مقتول ظلما ولم يجب بقتله
مال واما مقتول غير ظلما وهو مسلم قتله مسلم غير باغ
وغير قاطع الطريق ومسلم قتله ذمي خانه انما يكون شهيدا
عند الله تعالى واذا قتل بحديدة ظلما قال ولم يجب به مال
علم انه مقتول بحديدة لانه لو قتل بغير الحديدة لوجب المال
عنده لان الدية واجبة عنده في القتل بالمثقل واما عندنا
فلا احتياج الى ذكر الحديدة لان المقتول بالمثقل شهيد عندنا
ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندهما واما
قوله ولم يرث فسببي فقايده فيرث غير ثوبه اى

اى غير ثوب يختص بالميت كالفرو والحشو والفنوة
والسلاح والخف ويزاد وينقص ليتم كفنه اى
لو لم يكن معه ما يكون من جنس الكفن كالازار ونحوه
يزاد ولو كان معه ما ليس من جنس الكفن ينقص
ولا يغسل ويصلى عليه ويدفن بدمه وغسل جنب وحيض
وحايض ونفسا وغسل من وجد قتيلا في مصر لاهله
فانه اذا لم يعلم فانه يغسل سواء علم ان قتله
وقع بالحديدة او بالعصا الكبيرة او الصغيرة لان الواجب
فيه الدية والقسامة هكذا ذكر في الذخيرة ولم يذكر انه وجد
في موضع يجب القسامة او لا اقول المراد انه وجد في موضع
يجب القسامة اما اذا وجد في موضع لا يجب القسامة كالسكة
والجامع فان علم ان القتل بالحديدة لا يغسل لانه شهيد
وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغسل عندهما
اذ ليس بشهيد عندهما خلافا لهما وان علم انه قتل بالعصا
الصغيرة ينبغي ان يغسل اتفاقا لان القتل بها

فوله ويصلى عليه وان في بعض نسخ الغناية الصلوة على الشهيد وبقول السيفحما والذنوب
فانفي عن الشفاعة ونحو نقول الصلوة على الميت لاظهار كرامته والشهيد اولى بهذا الظاهر
عن الذنوب يستغني عن الدعاء كالنبي والصبي هداية

فوله ينقص ان كان الكفن يزيد على العدد المسنون وينقص ان كان ناقصا عنه

معنى كلام الشارح انه لو ابو جد مع الميت بعض جنس الكفن كالازار شلاثة وجود الثلاثة ولم يكن في القميص يزاد الازار عليها البتة ولم يكن الاكتفاء وبهما فالتكفين كما ليس بمسنون كذلك ليس بمفروض الفضل وعلا شلالي ١٢ جليبي

فانه لو كان مالا بد الميت من الكفن وينقص لو زاد على عدده المسنون جليبي

فوله فانه اذا لم يعلم فانه يغسل سواء علم ان قتله وقع بالحديدة او بالعصا الكبيرة او الصغيرة لان الواجب فيه الدية والقسامة هكذا ذكر في الذخيرة ولم يذكر انه وجد في موضع يجب القسامة او لا اقول المراد انه وجد في موضع يجب القسامة اما اذا وجد في موضع لا يجب القسامة كالسكة والجامع فان علم ان القتل بالحديدة لا يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغسل عندهما اذ ليس بشهيد عندهما خلافا لهما وان علم انه قتل بالعصا الصغيرة ينبغي ان يغسل اتفاقا لان القتل بها

المعترض ان ارجع الضمير في قوله لانه شهيد الى المقتول فالتعليل غير صحيح لان المقتول بالمثقل عندنا شهيد ايضا كما سيجيء وان ارجع الضمير الى القتل فالتعليل صحيح لان القتل بالمثقل ليس بموجب للقصاص فصار كان القتل لم يوجد اصلا فلا يجب الدية لان الشهادة قائمة مقام القتل وهو الطريق الاعظم كذا في الصحاح جليبي

فانه لو كان مالا بد الميت من الكفن وينقص لو زاد على عدده المسنون جليبي

فعدم وجوبها لعارض جهل القاتل لا يجعله شبيها اه اذا علم القاتل فان علم ان القتل بالحديدة لم يغسل لانه شبيه والا علم انه قتل بالعصا الكبيرة ينبغي ان يغسل عند محمد على ما قالوا وان علم انه قتل بالعصا الصغيرة يغسل اتفاقا وصار حال الهداية من وجد قتيلا والمعتبر غسل لان الواجب فيه الدية والقتل فتقاعد الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة فلما احتمل هذه الرواية خالفت ما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية انما اذا لم يعلم القاتل فحتى يحكم بوجوب القتل والقتل الا اذا لم يعلم القاتل فحتى يحكم بعدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل اوجب القصاص واما وجوب الدية والقتل فلعارض الخوف عن القصاص فلا يجوز تخريج هذا العارض عن ان يكون شبيها واما على رواية الذخيرة فيغسل وعبارة الذخيرة هذا وان حصل القتل بحديدة فان لم يعلم فانه يجب الدية

والقتل على اهل المحلة فينبغي ان علم القاتل لم يغسل عند خوف الذخيرة لم يعتبر بغسل القتل فوجوب الدية وان كان بالعارض اخرجه عن الشهادة وفي المتقى اخذ بهذه الرواية اذا علم انه باي آلة قتل اما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لو لم يعلم ان موجب نفس هذا القتل هو فلم يكن اعتباره فلا يجب بعتبر ما هو الواجب في هذا القتل سواء كان اصليا او عارضيا فالواجب الدية فلا يكون شهيدا او قتل بحق او قصاص لان هذا القتل ليس بظلم او وجب وارث بان نام او شرب او اكل او عولج او آداء نجما او نقل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلوة او وصى بشيء غسل وصلى عليهم ارث المجروح اي حمل من المعركة وبه رمق والا ورث فالشرع اي دين يتفق بشيء من امر فوق الحيوة او يثبت له حكم من احكام الاحياء فاذا بقي عاقلا وقت

قوله وان حصل القتل بحديدة الخ هذا ان لم يعلم ان القتل بالحديدة فان علم ان القتل بالحديدة فلا يجب الغسل لان نفس هذا القتل اوجب القصاص فلا يجوز تخريج هذا العارض عن ان يكون شهيدا اه

قوله وان حصل القتل بحديدة الخ اي وضع ان يعلم ان القتل بالحديدة

قوله وصى عليهم اي ولو صبيا او علقة غير الا اذا اجابته لانه ابدا اقول اولا وصيه عليه لانا نقول كان المعاد قد تصدى لجعل المقول المسلم اقساما ثلثة الاول الشديد المعروف الذي لا يغسل ويصلى عليه كشهداء احد والثاني من يغسل ويصلى عليه كالصبي صبح من علقة غير الثالث من يغسل ولا يصلى عليه كالباغي فلا بد من ذكر كل منهما فلذا احتمل آخذه جليجي رحمه الله

قوله برمق صبح هو بفتح الراء وسكون الميم وبالقاف كذا في الصحاح صبح محمد

قوله الارث شامل لما اذا مات عاقبا كذا في المغرب للرشادي المفتي بايجي محمد

صلوة وجب عليه الصلوة وبهذا احكام الاحياء والا
والا يصار ارتثاث عند اسوصلح علا فا لمحمد يوم
وان قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه

باب الصلوة: فالكعبة م صح فيها الفرض والنفل
م المذكور والبداء علا فا للكرخي فيهما والمذكور
فكتب ان في الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة
حيث اذا توجه الى الباب وهو مفتوح ولا يكون قائما
عتبة بقدر مؤخر الرحل لا يجوز وكتب ايضا انه اذا
انهدمت الكعبة والعياذ بالله تجوز الصلوة
خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا كان
بين يديه سترة او بقية جدار وهذا حكم عجيب لان جواز
الصلوة خارجها على تقدير الانهدام يدل على ان
القبلة اما ارض الكعبة او هواؤها فيجب ان تجوز فيها
من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرتفع
مثل مؤخرة الرحل م ولو ظهره الى ظهر امامه لا

لان ظهره الى وجهه لان هذا تقدم وكره فوقها
تعظيما للكعبة وفي الهداية انه لا تجوز صلاة من صلى فوق
كعبة الله لا تجوز لا يكون بين يديه شيء مرتفع
اقتدى بمن تحتها او بعضهم اقرب من امامه اليها
جاز لمس بعضه بانيه اعلم ان الكعبة اربعة جوانب
بحسب جدرانها الاربعة فالواقف في الجانب الذي يكون
الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون متقدما عليه
الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون متقدما عليه
فاضل عن حاجته الاصلية اعلم ان الزكوة لا تجب الا في
في نصاب نام حولي وحول هو المملك من الاستنماء لاشتماله
على الفصول الاربعة والغالب فيها تفاوت الاسعار فيقام
مقام الفاء وقادر يحكم عليه بهذا هو المذكور في الهداية
وفيه نظر لان بهذا يقتضي انه اذا حال الحول على النصاب

تجب الزكوة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفرة
اقيم مقام المشقة تخفيفا اذ المشقة عليه سواء وجدت
المشقة او لا لكن ليس كذلك بل لابد مع الحول من
شيء آخر هو الغنية كما في الظهيرية اي الذات والفقر
او اسم كما في الافطار او نية التجارة في عروض اذ كانت
لو كان له عبد لا للتجارة او دار للسكنى ولم ينو التجارة
لا تجب فيها الزكوة وان حال عليها الحول ولا بد ان يكون
فاضلا عن حاجته الاصلية كالطعام والثياب واثاث
المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة ودور السكنى
وسلاح يستعملها والات الحرفة والكتب لاربابها
مملوكا ملكا تاما اي رقبة ويدا على مر مكلف
اي على عاقل بالغ مسلم فلا تجب على المكاتب
لعدم الملك لتمام فان له ملك اليد لا ملك الرقبة
ومديون مطالب من عبد بقدر دينه اي لان ملكه غير خال
عن الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين وفيه خلاف الشافعي

فرضي الله عنه وانما قيد بكونه مطالبا من جهة شخص لو كان مطلقا
من الله تعالى لامتنع وجوب الزكوة لكون ملك نصابا
بهذه مشغولا بحق الله تعالى كالنذر والكفارة والدم
والزكوة تجب في الزكوة ولا يشترط لوجوب الزكوة
فراغ هذا الدين وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب
اي لا تجب على المديون بقدر ما كان من ماله مشغولا
بالدين م ولا في مال مفقود وساقط في بحر
ومغصوب لا بينة عليه ومدفون في برية نسي مكانه
ودين جحده المديون سنين ثم قدر بعد عشر
قوم وما اخذ مصادرة ثم وصل اليه بعد سنين
هذه الاربعة اخية المال الضمار وعندنا لا تجب الزكوة
في اموال الضمار خلافا للشافعي رضي الله عنه بناء على اشتراط الملك التام
فهو مملوك رقبة لا يد او الخلاف فيما اذا وصل المال
الضمار اما المكمل تجب عليه زكوة السنين التي كان
المال فيها ضمارا ام لا خلاف في دين على مقر ملي

قوله ثم قوله بعد اي بعد قوله ثم قيد بقوله ثم وصل اليه
قوله وبين قوله او جاحد عليه بينة اخوذ على ما مر
قوله وما اخذ مصادرة اي اخذ كرها انما اخذ السلطان ظلما
قوله ثم وصل اليه متعلق بمحذوف اي اخذ ثم وصل اليه
قوله اخية اي اخ وهو مبتدأ خبره قوله الاربعة
قوله ومديون اي ومقر مديون اي اقر بالدين
قوله ملي اي غني قادر وفاء اداء دينه

وفي رواية وفي كل خمس من الخمائة الذكور
ساعة دينارا وفي اربع عشرة قيمتها
ة الزكوة والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق
اللائق بحكمه الا نصاب من جنسه اي اذا كان له
درهم وحال عليها الحول وقد حصل في وسط الحول ثمانمائة
درهم يقيم المائة الى المائتين ويؤدي فرضها
وهو وجوب الزكوة يعني في المستفاد والحول الذي
مر على الاصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول
م والزكوة في النفقة لا العفو فانه اذا ملك خمس
وثلثين من الابل فالواجب فيها بنت مخاض الى
خمس وعشرين لانه الشروع حتى لو هلك عشرة بعد
حول كان الواجب على حاله م وهلاك النفقة بعد حول سقط
الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك الى العفو
اولا ثم الى النصاب بليه ثم وثم الى ان ينتهي فيقي
لو هلك بعد الحول عشرون من ستين شاة او

او واحدة من ست من الابل وتجب بنت مخاض
لو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا اي يصرف الهلاك
الى العفو والا فان لم يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله
كما مر كما بين اولا بين وهما هلاك عشرين من ستين
شاة او واحدة من ست من الابل وان جاوز الهلاك
العفو كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا فالاربعة
يصرف الى العفو ثم احد عشر يصرف الى النصاب الذي
يلي العفو وهو ابن مخاض وعشرة من الاربعين
بحصتها تجب بنت مخاض ولا تقول الهلاك يصرف الى النصاب
والعفو بحصتها فتقول الواجب في اربعين بنت لبون
وقد هلك خمسة عشر من اربعين وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف
وثمن من بنت لبون ولا تقول ايضا ان الهلاك
الذي جاوز العفو يصرف الى مجموع النصاب حتى تقول
يصرف اربعة الى العفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع بنت
وثمنين اي ان كان الواجب في ست وثلثين بنت

لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمس وعشرون فالواجب
ثنتا بنت لبون وبنت تسع بنت لبون واما قولهم
وثم الى ان ينتهي فلم يذكره مثالا قلت المتن فنقول لو
هلك من اربعين بعير اربعة وثلاثون فاربعة تصرف الى العفو
والباقية عشر الى النصاب يلي العفو وخمس الى النصاب يلي هذا النفا
حتى تبقى اربع شياه وقس عليه اذا هلك خمسة وعشرون او ثلثون
او خمس وثلثون ٢ والمراد بالمكتفية بالاولى في اكثر الحول
٣ الزكي بالكسر للكلام اخذ البغاة زكوة السوايم والعشر
والخراج يفتى ان يعيد وخفية ان لم تصرف في مصرفها الخراج
٣ اعلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكوة
في الاموال الظاهرة وهي عشر الخارج وزكوة السوايم وزكوة
اموال التجارة ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذها
البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا اعادة على المالك
لان مصرف الخراج المقاتلة وهم من المقاتلة لانهم
يحاربون الكفار فان اخذوا الزكوة المذكورة فان

فان صرفوا الى مصارفها وهي مصارف الزكوة فلا
اعادة عليه لانه اداها وان لم يصرفوا الى مصارفها فحكم
فعليهم الاعادة خفية اي يؤمرون بها الى مستحقيها
فيما بينهم وبين الله تعالى وانما قال يفتى ان يعيد
احترازا عن قول البعض المشايخ انه لا اعادة عليهم
لانهم لما تسلطوا على المسلمين فحكمهم حكم الامام فر
ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاة واقامة الجمع
والاعياد ونحو ذلك والجواب عن هذا ان ما ثبت
بالضرورة يتقدر بقدرها فيتقدر بحال فوات النصب الظاهرة واقامة
ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكوة فان
الاصل فيها الاداء خفية وحال اهل هذا الزمان تقتضي
ان يؤدوا الفقراء فهو خير لهم لكم وعن قول بعض
انه اذا نوى بالدفع البراءة تصدق عليهم سقط عنهم
لانهم عاجلوهم من التبعات فقراء والشيخ الامام ابو منصور
الماتريدي يدين بهذا افاده قال لا بد من اعلام

توزع التبعات وهي الحقوق التي
عليهم كالدين والضمان ونحوه
ما اتبع به حقيق

توزع فقراؤهم اذا ردوا اموالهم الى من
اخذوها منهم ان يعلم صاحب شيء بعينه

المتصدق عليه ايفاء لانتفاء في ح ان الزكوة عبادة
محضة كالصلوة فلا تتادى الا بالنية الخالصة صدقا
ولم يوجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة في الهداية
والزكوة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا اتوى
بالدفع التصدق عليه بشرط عدمه وكذا لو دفع الى كل سلطان
جائر لانهم بما عليهم من الظلم فقراء والاول اصح وتحقيقه
ان تناول في هذه الرواية انه هل يفهم منها الاكتفاء بالزكوة
عن المظلوم نظرا له ورفعا للحرج عنه ولا يدل هذه الرواية
دلالة على ان يجوز للخوارج والبغاة ان يأخذوا الزكوة
ويصرفوها الى احوالهم ولا يصرفونها الى الفقراء تأويل انهم
فقراء فانظر الى هذا الذي ادرج في الايمان ركنا آخر كيف
تمسك به هذا الرواية فيرجع قولا الى انه اخذ المشورة والزكوة
بالصفة المعلومة بل فرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكره
والصفة المعلومة ان يعرض الاعونة فيأخذ الخارج
عن الارض اضعافا مضاعفة فوضعوا على الملاك القديم فيما

فيأخذونها جبرا وقهرا ويصرفون الى احوالهم كما هو
عادة اهل الاسراف في الاتراف ولا شيء في مال الصبي
التغلبي وعلى المرأة ما على الرجل منهم تغلب بكسر اللام ابو
قبيلة ونسبة اليها تغلبي بفتح اللام استجاشوا الى
الكفار اي ورثما قالوا بالكسر هكذا في الصحاح وبنو تغلب
قوم من مشركي العرب طلبوا منه عمر رضي الله عنه الجزية فابوا وقالوا
نعطي الصدقة مضاعفة فصولحوا على ذلك فقال عمر
هذا فرضكم فسموا ما شئتم فلا يرى الصلح على ضعف زكوة
المسلمين لانه تؤخذ من صبيانهم وتوضع من نسائهم
كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء وجاز
تقديرها بالجول صلا كثيرة ونصب لنبي لنصاب والاصل
فيه ان المال النامي سبب لوجوب الزكوة والحول شرط
لوجوب الاداء فاذا وجد السبب يصح الاداء حتى انه
لم يجب فاذا وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول وكذا اذا كان
له نصاب واحد كمائة درهم مثلا فيؤدي الاكثر من نصاب واحد

حتى اذا ملك اكثر بعد الاداء اجزاه ما ادى من قبل
اذا لم يملك نصابا اصلا لم يجز الاداء م وهو للذهب
مثقالا عشرون ٢ وللفضة مائتا درهم كل عشرة منهما
سبعة مثاقيل ٣ اعلم ان هذا الوزن السبعي
وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المثقال عشرة منها اي يكون الدرهم نصف مثقال وخمس مثقال فكو
الاجزاء التي يكون المثقال عشرة دراهم يوزن سبعة
مثاقيل والمثقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا
والقيراط خمس شعيرات م وفي متونه وجره وعرض
تجارة قيمة نصاب احدهما مقوما بالانفع للفقراء
بيع عشر ٣ اي اذا كان التقويم بالدراهم الانفع للفقراء
قوم عروض التجارة وان كان بالدنانير الانفع قومت بها
بالدراهم
م ثم في كل خمس درهم على الفضة يجب ٤ اعلم ان الزكوة
لا تجب في الكسور عندنا الا اذا بلغ كل النصاب
فاذا زاد على مائتي درهم اربعون درهما ففيه

فالزكوة درهم وان زاد ثمانون درهما ففيه درهمان وهكذا
في الاقل م وورق غلب فضته فضة وما غلب غشه يقوم
وانقص بها الا نصابا في الحول ٥ اي لو كان في اول الحول
عشرون دينارا ثم نقص في اثنا الحول ثم تم في آخر الحول
تجب الزكوة م ويضم الذهب الى الفضة والعروض اليهما
بالقيمة هذا اذا لم يحصه واما عند محمد ففيضم الذهب بالاجزاء
حتى اذا كان له عشرة دنانير وتسعة دراهم قيمتها عشرة
دنانير تجب عنده عما اما عندهما فلا تجب الا اذا كان له عشرة دنانير
ومائة درهم تجب بالاتفاق اما عند محما فللضم بالاجزاء
واما عنده فلانه درهم ان كانت قيمة عشرة دنانير فظاهر
وان كانت اكثر فكذا لوجود نصاب الذهب من حيث
الفضة فتجب الزكوة وان كانت اقل فيكون قيمة عشرة
دنانير اكثر من قيمة مائة درهم ضرورة فتجب باعتبار وجود
نصاب الفضة من حيث القيمة باب العشر اعلم ان الاصل
على الطريق لاخذ صدقة التجار وصدق مع اليمين

من اكثرهم تمام الحول او الفراغ من الدين او ادى
اداه الى فقير فصرفه في غير السوم حتى اذا ادى الذي
الى فقير فصرفه في السوم لا يصدق اذ ليس له في السوم
الا اداء الى الفقير ليأخذه السلطان ويصرفه الى السوم
م او الى عاشر آخر ان وجد في السنة اى اذا ادى اداء
الى عاشر آخر والحال ان عاشرا آخر موجود في هذه السنة
بلا اخراج البراءة اى لا يشترط ان تخرج له البراءة
من الآخر بل يصدق مع اليمين م وما صدق فيه قوله
يصدق ولا يأخذ منه شيئا فيه المسلم صدق فيه الذمي لا
الحربي الا في قوله لامته هي ام ولدي اى ان الذمي
الحربي ان هذه الامة ام ولدي يصدق ولا يأخذ منه
شيئا م واخذ من المسلم ربع عشر ومن الذمي نصف
ومن الحربي العشر ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما اخذ
منا اى ان علم قدر ما اخذ منا م من اهل الحرب اذ مر منا اليهم م وان علم اخذ
مثله ان كان بعضا لا كلا اى ان علم قدر ما اخذ

اذ مر منا اهل الحرب فعاشرنا يأخذ من الحربي مثل ذلك
ان كان بعضا حتى انهم لو اخذوا كل اموالنا فعاشرنا
لا يأخذ كل اموال الحربي الا ما م ولا من قليله وان
اقر بها تحت يده اى القليل الا بملء الفم
ولا يأخذ شيئا منه ان لم يأخذوا منا اى الضمير في فلم يأخذوا
راجع الى اهل الحرب وان لم يذكر هذا اللفظ م ولو عشر
ثم مر قبل حول ان جاء من داره عشرنا ثانيا والا فلا اى
اى ان اخذ من الحربي العشر ثم مر قبل الحول ان كان
في المرة الثانية جاء من داره عشرنا ثانيا وان كان
من دار ثانية الى داره لا يؤخذ منه شيء م وعشر ممر هي
لا تصير بمرورها او بعدها اى بعد المرور عندنا خلافا
الشافعي لا تصير بها وعند زفر كل واحد منفرد او عند
ابو يوسف ان مر بها عاشرها فجمل الخمر تصير بها للخمر وان
بالخمر منفردا لا والفرق عندنا ان الخمر من ذوات
القيم فاخذ قيمته كاخذ عينه والخمر من ذوات الامثال

فاخذ القيمة لا يكون كاخذ العين م وعلا الضالة
ومضاربة ع اى ان ظفر المضارب بمال المضاربة
لا يؤخذ منه شئ م وكسب العبد المأذون الغير مديون مولاه
ع اى ان ظفر عبد مأذون فان كان مديونا
لا يؤخذ منه شئ وان لم يكن مديونا فكسبه لمولاه
فان كان المولى معه تؤخذ منه الاكوة وان لم يكن
المولى معه لا تؤخذ باب الزكاة اموال المركوز في الارض
مخلوقا كان او موضوعا والمعدن ما كان مخلوقا
والكنز ما كان موضوعا معدن ذهب او نحو
وجد في ارض خراج او عشر شئ باقيه للواجدان
لم تملك ارضه والا فللمالك ولا شئ فيه ان وجد
في داره او في ارضه رواتيان ولا في اللؤلؤ وغيره
وفيروزج وجد في حصل وكنز فيه سمة الاسلام
كاللقطة وما فيه سمة الكفر خمس باقيه للواجدان
لم يكن تملك ارضه والا فللمالك ع اى ان المالك

اول الفتح م وركاز صفة او ارجب كله للمستأمن
وجده ع اى ان دفن حربي او ذمي باب فوجده في ارضها
ركاز المملكة م وان وجده في داره ففي داره ان عرفها لها
والا فركاز متاعهم في ارض منها م تملك خمس باقيه له
باب زكوة الخارج من عشر ارضه او جبل وغيره
وما خرج من الارض والقسم لم يسق سنة وسقا مسح
او مطر عشر ع عشر منه او فوقه في عشر ارض خراجه منه
اتحد واما عند هما وعند ابي يوسف فيجب دون خمسة اوسق
صدقة والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال
وابي ليس عندهم في الخضروات صدقة ولا فيما لم يسق
سنة صدقة واعلم ان عند احمد يجب في الخضروات
صدقة وبه يفتى لكثرة الفقراء انه يأخذ السلطان
الكذا في الاسرار للقاضي الامام ابي زيد الدبوسي ع الا
في نحو قصب وحشيش م وفيما سقي بنهر
او دالية نصف عشر بلا رفع مؤن الزرع ع اى يجب

وان لم يبلغ خمسة اوسق

وظيفة وهي عشر الكل او نصفه لانه يرفع مؤن الزرع
كالبذر المصاد ونحوه ثم تعطى الوظيفة وهي عشر الباقي او نصفه
ونحن نقول الارض عشرية رطبة واتاها وطفلا
سواء وان اسلم او اشتراها ذمي او مسلم اعلم
ان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا فيؤخذ نصف
ذلك من اراضي اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر انتهى
بالاسلام عندهما وكذا عند ابي يوسف اولا ثم رجع فيؤخذ عشر
واجب واخذ الخراج من ذمي اشترى عشرية من مسلم
وعشر مسلم اخذ منه شفعة او ردت عليه باخذ البيع
اي اخذ منه بالشفعة او اشترى الذمي من المسلم العشرية
ثم ردت على المسلم في البيع عادت عشرية كما كانت
وفي دار جعلت بستانا خراجي ان كانت لذمي
او لمسلم سقاها بماء اي بماء الخراج وان سقاها بماء
العشر عشري وما السماء والبئر والعين عشري وما ازدرعه
جفر الاعاجم فراتي كنهر نيرمر ودجلة وكذا سيحون

سيحون وجيحون ودجلة والفرات عندهما وعشري عند ابي يوسف خراجي
عندهما ولا شيء في عين تنبع وقط في ارض عشرية او ارض
خراج فحريمها الصالح للزراعة خراجي لانها اي
اذا كان حريم العين مملوكا كان الواجب فيه الخراج لا
فيها والمصارف هي منهم الفقير ومن لا دين عليه
والمكاتبين ومن لا شيء له وعامل الصدقة فيعطى اجرته
عامله والغازي فيعطى ما يتقوى به ويشتري الكراع والسلاح
فيعطى ما فضل من حوائجه وفي سبيل الله هو منقطع الغزاة
عند ابي يوسف وهو منقطع الحاج عند محمد وابن السبيل
وهو من له مال لا معه والزكاة صرفها الى كلهم او الى بعضهم
اعتبارا بقول الشافعي رواه عنه لا بد ان يصرف
الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلثة لان اقل
الجمع ثلثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن
حملها على الجمع ولا على الاستغراق يراد بها الجنس فيطل
الجنسية فوجب ان يكفي ثلثة تحمل لكل الناس من بعد فهنا

والكفارة في الظهار والقتل والافطار في رمضان
والنذر والفطرة تعطى لمسكين واحد

لا يراد الجهد ولا الاستغراق لانه ان اراد بعيد هذا فلا يجب
ان يراد ان جميع الصدقات التي في الدنيا تجمع الفقراء
الواحد يجوز ان يجمع واحد وليس هذا في وسع احد
على انه ان اريد جميع الصدقات لجميع موالاة لا يجب
ان يعطى كل صدقة جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلثة
من كل صنف فصار كقوله الصدقة للفقير والمسكين
اثره ولا يراد ان الصدقة مقسومة على موالاة لانها ان
قسمت على الاصناف فيما اصاب الفقير لا شك انه يطلق
عليه اسم الصدقة فجاز ان يكون مقسوما اليها بخلاف
ما اذا قال ثلث مالي للفقراء او للمساكين فعلم ان المراد بيان
المصرف لا القسمة الى آخر مسجد وكفن ميت وقضاء
دينه ونحن ما يعتق ٢ لانه لا بد ان يملك احد المتبوعين
فلهذا قالت في المختصر فيصرف الى الكل او البعض تمليكا
ولا الى من يتبعها وملاوا وزوجته ٣ اي لا يعطى اصله
وان علا وفرعه وان سفل ولا يعطى الزوج زوجته

زوجته وازوجته زوجها ٢ ومملوكه ٣ اي مملوك المزكي
وعبد اعتق بعضه وغني ومملوكه ٣ اي مملوك الغني والمكاتب
غير المكاتب فانه يجوز ان يؤدي الى مكاتب الغني و
٣ اي طفل الغني ٤ وبني هاشم آل علي وعباس
وعقيل والحارث بن عبد المطلب ٢ وموالي هم ٣ اي معتقي
هؤلاء ٤ ولا المؤدى وجاز غيره اليه ٣ اي جاز ان يصرف
المال الذي صدقة غير الزكوة ٤ الدفع الى من ظنه مصرفا فبان
انه عبد او مكاتبه بعيد او ان بان غناه او كفره او انه
ابوه او ابنه او هاشمي لم يعد خلافا لابي يوسف ومحمد وسبب دفع
ما بينه من السؤال يوما وكره دفع ما قدر درهم الى فقير
غير بلدي ونقلها الى بلد آخر الا الى قريبه او الى احوج
من اهل بلده باب صدقة الفطر هي من بر او دقيقه
او سويقه او زبيب نصف صاع ومن تمر او شعير صاع
مما بيع فيه ثمانية ارطال من مجاد عدس ٣ الصاع
كيل بيع فيه ثمانية ارطال فقدر بثمانية ارطال من

وهو العاشر ومن العدس وما قدر بها لغاية التفاوت
بين حباتها عظما وصغرا وثقلا وخفة واكتنازا بخلاف غيرها
من الحبوب فان التفاوت فيها كثيرة غاية الكثرة
واذا قدرت العاشر والحفنة المعتدلة
والشعير بالكيال فالعاشر اثقل من الحفنة والحفنة
اثقل من الشعير فالكيال الذى يملأ ثمانية ارطال
من الحنطة يملأ باقل من ثمانية ارطال من الحفنة
المكتنزة فالاحوط ان يقدر الصاع بثمانية ارطال
المكتنزة من الحفنة لانه ان قدر بالحفنة المكتنزة فكلما يجعل
فيه ثمانية ارطال من مثل ذلك الحفنة يملأ بها او ان
يملأ باقل من ذلك واذا كانت الحفنة متوسطة لكن
ان قدر بالحب يكون اصغر من الاول ولا يسع فيه
ثمانية ارطال من انواع الحفنة فيكون الاول
احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقية
واما الحجازى فهو خمسة ارطال ثلث رطل فالواجب عند

عند ابى يوسف والحفنة صاع من الحجازى وعندنا
نصف صاع من العراقى وهو منوان على ان المن
اربعون استارا والاستار اربعة مثاقيل ونصف مثقال
فالمن مائة وثمانون مثقالا ومنوان برآ جاز فلانا
لم يجز فان عند ابى يوسف يقدر بالكيل واذا اخرج ما
يشترى به الاشياء احب عند ابى يوسف الدراهم احب وعند
على ما سلف نصاب الزكوة وان لم ينو وقد ذكرنا
فى كتاب الزكوة ان النماء بالمال او السوم او بنية التجارة
فمن كان له نصاب من جنس من حاجة الاصلية فان
كان من اعد الثمنين او السوائم او مال التجارة تجب
عليه الصدقة وان لم يكن عليه الحول وان كان من
غير هذه الاموال كدور للتكون للسكنى ولا للتجارة وثياب
البذلة والمهنة وعبيد الخدمة ودواب الركوب
فلا تجب الصدقة وهذا النصاب شرط حولان الحول
فلا يشترط بقاء النماء بعد النصاب وجوب الزكوة

لف وطفله فقيرا وخادمه ملكا ولو مدبرا او ام ولد او
كافرا لزوجته وولده الكبير وطفله الغني من ماله
ومكاتبه وعبده للتجارة وعبده آبق الا بعد عوده
ولا لعبد او عبدين من اثنين على احدهما
هذا عند الحنفية واما عندهما فتجب عليهما ولو بيع احد
احدهما فعلى من بيعه لطلوع فجر الفطر فتجب على المشتري
او ولد قبله اي قبل طلوع الفجر وبعده عندنا افاده
الشمس فتجب بغروب في اسلم في الليلة او ولد فيها لا تجب عليه
عنده ولا لمن مات قبلها خلافا لمحمد فانه
تجب عليه لانه ادرك وقت الوجوب او اسلم
او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر فانه لا تجب عليهما
اجماعا اما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع واما
عنده فلانه لم يدرك وقت الوجوب وان قدت
جاز بلا فصل بين مدة ومدة وندب تعجيلها ولو
لا لقط كتاب الصوم هو شرعا الامساك والنشر

والوطي من طلوع الفجر الواجب مع النية وصوم رمضان
فرض على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر
والكفارة واجب وغيره نفل ذكر في الهداية ان صوم
رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى
فريضة الحقه الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمتنفل ونوافل
القوله تعالى وليوفوا نذورهم قيل في الحواشي ان قوله تم
وليوفوا نذورهم عام خص منه البعض وهو النذر بالمعصية
والمهارة وعيادة المريض وصلوة الجنازة فلا يكون
قطعيا فيكون واجبا اقول المنذور اذا كان من
العبادات المقصودة كالصلوة والصوم ونحو
ذلك فلزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت
وان كان سنده الاجماع ظنيا وهو الجام المخصوص
فحينئذ ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لان ثبوته
بالنص القطعي مؤيد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المنذور
واجب يمكن ان اراد بالوجوب اللزوم كما قال وفاء

كتاب الصوم الصوم فرضان واجب بأصل ونفل ويمكن ان
يقال ان الصوم المنذور والكفارة وان كان فرضا
بسبب الا صنع انما الحق عليه لذا لو اجب الا ان سنده
بناء ظني م ويصح صوم رمضان والنذر المعين بنية
من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندهما ف لا صح اعلم ان
النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فالمراد بالضحوة الكبرى
منتصف ثم لا بد ان يكون النية موجودة في اكثر النهار
فيشترط ان يكون قبل الضحوة الكبرى وفي جامع الصغير نية
قبل نصف النهار اي قبل نصف النهار الشرعي وفائدة
الخلاف تظهر في الزوال والاول اصح م وبنية مطلقة او
بنية نفل واداء رمضان بنية واجب آخر الا فرض او
سفرل عما نوى والنذر المعين عن واجب آخر نواه
اي اداء رمضان يصح بنية واجب آخر الا في السفر او مرض
فانه يقع عن ذلك الواجب اذا نذر صوم يوم بعينه
فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب

سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا وعبارة المختصر
هذا ويصح اداء رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي
وبنية نفل وبنية مطلقة وواجب آخر الا في السفر او مرض
وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخيرين حكم النفل
والنذر المعين حكم اداء رمضان الا في الاخيرين وهو توجه
الآخر والنفل يتأدى بنية مطلقة قبل الزوال لا بعده و
شرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبيت والتبييت
المراد به ان ينوي من الليل كوان عم ليلة
الشك اي ليلة الثلثين من شعبان ملا يصام
الا نفلا ولو صام لواجب آخر كره ويقع عن فرض اي يقع
عن الواجب في الاصح وقيل يقع نفلا لان غيره منهي
عنه فلا يتأدى به الواجب ان لم تظهر رمضان
والا فعنه اي عن رمضان فان صوم رمضان
يتأدى بنية واجب آخر والنفل فيه اجب جاهلا ان
وافق صوما يعتاده والا يصوم الخواص كالمحبة والعلماء

فتوى الخواص والفاصل بينهم وبين العوام ان كل من يعلم انه يوم الشك
من الاثنا ويصوم ذلك اليوم ولا يفطر الا بالرؤية ليس بمتوى الشهوة
رمضان بخلاف العوام

م ويفطر غيرهم بعد الزوال ولا يصوم لو نوى ان كان
الغد من رمضان فانا صائم عنه والا فلا وكره
لو نوى ان كان الغد من رمضان فانا صائم
عنه والا فض واجب آخر او والا فض نفل فان
ظهر رمضان نيته كان عنه لوجود مطلق النية والا
فض نفل فهما ٢ اى فيما قال والا فض واجب آخر وفيما
قال او والا فض نفل اما في الصورة الاولى فلانه
متردد في الواجب الآخر فلا يقع عنه فيبقى مطلق النية
فيقع عن النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية
الفطر ٣ ومن راى هلال صوم او فطر وحده يصوم
وان رد قوله وان افطر قضى فقط ٤ اذكر القضا
فقط بيان انه لا كفارة عليه بلا خلاف عندهم وقبل بلا
دعوى ولفظ اشهد للصوم مع غيم فرد لشرط انه عدل
ولو قنا او امرأة او محدودا في قذف تأيا وشرط
للفطر هلال اورجل وامرأتان ولفظ اشهد لا اعلم

اى لو نوى ان كان الغد
من رمضان فانا صائم
عنه والا فض نفل

لا النوى وبلا غيم شرط جمع عظيم فيما ٣ الجمع العظيم جمع
يقع العلم بخبرهم وتحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب
بعد صوم ثلثين بقول عدلين على الفطر وبقول عدل
لا ٣ اى اذا شهد واحد عدل بهلال رمضان وفي
السما علة فصاموا ثلثين لاجل الفطر لان الفطر لا
يثبت بقول واحد بلا الزام وان الفطر يثبت بتبعية
عندهم كم من نسخة يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا ٣ والاى
كالفطر ٣ اى في الاحكام المذكورة يأتي موجب
اى ما يوجب الفساد كالقضا والكفارة من جامع
او عين فاحد السبيلين او اكل او شرب عمدا او ورد
عليه ما صح فظن انه فطر فاكل عمدا قضى وكفر كالمظاهر
منها ٣ اى كفارة الظهار م وهو ٣ اى التكفير بافساد
صوم رمضان لا غير ٣ اى بافساد اداء رمضان
عمدا من افطر مطاوعا ٣ وهو ان يكون ذاكرا للصوم
فافطر من غير قصد كاذا مضمض فدخل الماء فسبقه

والاصح ان الصوم على قال اى رمضان الكتب
الصوم على اول الشرق الوجوب

او كرها او احتقن او استعط اى صب الدواء في
الانف فوصل الى قصبة الانف ٣ او اقطر في اذنه او
دلوجه جائفة او آمة فوصل الى جوفه او داوى ٣ الجائفة
الجراحة التي بلغت الجوف والآمة الشجة التي بلغت
الدماغ او اتبع حصاة او جدريا او استقاء عامدا او تمضمض
او افطر ناسيا فاوجامع او اكل ناسيا فظن انه افطر
فاكل عمدا او جومعت نائمة او لم ينو فرمضان كل لا يفسد
ولا صوما ولا فطرا او اصبح جنبا والصوم فاكل قضى فقط
فلو اكل او شرب او جامع ناسيا ٣ اى غير ذاكر للصوم
او نام فاحتلم او نظر فانزل او دهن او اكتحل او احتجم
او غلبه القى او كفكف قليلا او اصبح جنبا او صب في احليله
دهن او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان او ذباب
او علق لم يفطر والمطر والثلج يفسد في الاصح ولو وطئ شيئا
او بهيمة او فكر فانزل او كرر النظر فانزل او قبل او لمس
ان انزل قضى والا فلا او اكل لحما بين اسنانه كل

مثل الحمصة قضى فقط وفي اقل منها لا الا اذا اضر به
واخذ بعينه ثم اكل ٣ التقييد بالاخذ باليد وقع اتفاقا
اتفاقا ولو بدأ باكل السمسمة فسد ٣ اذا مضغ ٣
فانه تبلا شيء في فيه بالمضغ ٣ وقالا عاد واحد
يفسد ٣ القليل في الحالين وعند محمد لو يفسد باعادة الكل
لا عود الكثير ٣ اذا عاد والقيء فالمعتبر عند ابي يوسف
الكثير اى ملء الفم وعند محمد لو بعد القيء اى للاعادة
ففي اعادة الكثير يفسد اتفاقا وفي عود الكثير القليل
يفسد اتفاقا وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابي يوسف
خلافا لمحمد وفي عود الكثير لا يفسد عند ابي يوسف لا عند
محمد ٣ وكره الذوق ومضغ شيء الا لطعام صبي ونحوه
والقيء ان لم يأمن لا لمن امن ولا الكحل
الصبر والسواك ولو عشيا ٣ احتراز عن قول
الشافعي ٣ عنده يكره عشيا لانه ينزل الخلوف ٣ وشرح
فان عجز عن الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا ٢

كالفطر او يقضي الى قدر وعامل او مرضع خافت على نفسها
او ولدها او مريض خاف زيادة مرضه والمسافر افطر
وقضى بلا فدية سقط حل الافطار تخصص بمرضعة
آجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة اذ لا يجب
عليها الارضاع اقول لو كان حل الافطار بناء
على وجوب الارضاع فعقد الاجارة لو كان قبل
رمضان يحل الافطار كما لو لم يكن قبل رمضان
بل لو يرى نفسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الا
ان لا تجب عليها الاجارة الا اذا دعت الضرورة
اليها اما الوالدة فلا يحل لها الافطار الا اذا تعينت
فح يجب عليها الارضاع فيحل الافطار وصوم مقضا
لا يقضه اجنب لا قضاء ان مات في سفره او مرضه
١٣ اي لم تجب الفدية ١٢ وان صح واقام
ثم مات فدى عنه وليه بقدر ما فات ان ترك
بعده بقدره والا فبقدر ما ١٣ اي بقدر الصحة و

وان افطره
فالافطار واجب

اي وان لم يبق بعده بقدره بل اقل فالدين
اما يقدر ما فات قوتان باعرض الجهد فصوم
ثم ان قام وعاش بعده ثمة ايام بلا قضاء ادى
وان فرط ففدية صوم ثمة ايام ثم مرض

والاقامة فانه اذا افاقت لعشرة ايام فاقام بعد
رمضان ثمة ايام ثم مات او صح بعد رمضان
ثمة ايام ثم مات فعليه فدية ثمة ايام وشرطها
الايصاء والصحيح من الثلث وفدية كل صلوة كصوم
يوم هو الصحيح ١٣ وعند البعض فدية صلوة يوم وليلة
صوم يوم ثم وليقض رمضان وصلا وفصلا فان
جاء آخر صامه ثم يقضي الاول بالفدية ١٣ وعند البعض

١٣ الفدية

يجب الفدية ثم ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه ويلزم
صوم نفل شرع فيه اداء وقضاء ١٣ اي يجب عليه
اتمامه فان افسد فعليه قضاءه ١٢ الا في ايام النهي
١٣ وهي ثمة ايام عيد الفطر وعيد الاضحى مع ثلثة
بعده ١٢ ولا يفطر بلا عذر في رواية ١٣ اي اذا شرع
في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر لانه ١٢
ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء
ويباح بعذر ضيافة هذا الحكم يشمل المضيف والضيف

م ويمسك بقية يوم صبي بلغ وكافر اسلم وحائض
طهرت ومسافر قدم ويقضي الاقلان يومهما
وان اكلا فيه بعد النية ولا مضى اى اذا صح
هذه الامور في نهار رمضان يجب الامساك
بقية اليوم لحرمة رمضان لكن لا قضاء على الصبي الذي
بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الاهلية فاول اليوم
فلم يجب للاداء فلا يجب القضاء وان تم البلوغ والاسلام
قبل نصف النهار فنوى الصوم ثم اكلا نوى الفرض
الفطر فقدم فنوى الصوم فوقتها صحيح وفي رمضان
يجب عليه اى الصوم فوقتها رجع الى النية وفي صحيح يرجع
الى الصوم كي يجب الاتمام على مقيم مسافر يوم منه
لكن لو افطر لا كفارة فيها اى في قدوم المسافر
وسفر المقيم وقضى ايام اغمي عليه الا يوما حدث فيه
او في ليلته لانه اذا اغمي عليه ايام لم توجد منه النية فيما بعد
اليوم الاول الا اليوم الاول فالظاهر انه قد نوى الصوم

الصوم فيه اقول بهذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما اذا علم
انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا شك
في عدم الصحة ولو ضحى كله لم يقض فان افاق بعضه
قضى ما مضى لو بلغ مجنونا او عاقلا ثم جن في ظاهر الرواية
اى الجنون اذا استغرق شهر رمضان اسقط
الصوم وان لم يستغرق لا يجب القضاء والافرق
في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا او عاقلا ثم جن وعن محمد رحمه الله
انه اذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون مستغرقا
فان المجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم فهذا
البلوغ يكون ما فيكف للبلوغ المجنون الضعيف وهو
غير المستغرق اما اذا اتصل البلوغ فانه رافع للصوم
الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق
وعند ان يصوم يوم العيد وايام التشريق وتصوم
السنة صحيح واخطر هذه الايام وقضاها ولا عبرة ان
صامها اى فرق بين النذر والشروع وفيه لا

الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية اذ الاصل
في النذر هو ان يلتزم شيئا او نوى النذر الخ
او نوى النذر ونوى ان يكون يمينا كان
نذرا فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكو
نذرا كان يمينا وعليه كفارة يمين ان افطر وان
نوى هما او نوى ايمين ١٣ اى ان غير ان
ينفي النذر كان نذرا ويمينا ١٣ حتى لو افطر يجب
عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين م وعند ابي يوسف
نذر في الاول ويمين في الثاني ١٣ المراد بالاول
ما اذا نوى هما وبالثاني ما اذا نوى اليمين واعلم ان
الاقسام ستة ما اذا لم ينو شيئا او نوى كليهما او
النذر بلا نفي اليمين او مع نفيه او نوى اليمين بلا
نفي النذر او مع نفيه ففي الهداية جعل اليمين معنى
مجازيا والملائمة بين النذر واليمين ان
النذر ايجاب المباح فيدل على تحريم ضده وهو

وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى تحرم ما احل الله لك
الاية قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان اليمين
معنى مجازيا يرد عليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
قلت في هذا قيل وكتب اصولنا ليس اليمين معنى مجازيا
بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين م بموجبه والمراد بالموجب
اللازم كما ان شرى الثوب شراء بصيغة عتاق
بموجبه فصونه بالحمل على اليمين لو كانت موجبة ثبت
بالاولى كيف والثوب بل هو معنى مجازي فالجواب ان بين
الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهنا
ليس كذلك فان النذر لا يثبت بالارادة بل بالصيغة فان صيغة
صيغة النذر للنذر فيثبت النذر سواء اراد او لم يرد
عالم بمعناه ليس بنذر ما اذا نوى اليمين بنذر فيصدق
فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه للقضاء
الذي هو والمعنى المجازي يثبت بارادته فلا جمع بينهما في
الارادة فقه وتوفيق السنة في شروط الصلوة الصلوة الكراهة

والتشبه بالنصارى باب الاعتكاف سنة مؤكدة
وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية ولو قليلا يوم فقط
من قطعه بعد الشروع فيه بغير عذر شرعي فالاعتكاف اذا
فقطوه قبل تمام يوم فعليه القضاء خلافا لمحمد رحمه الله قال اقامة
عنده وقد صلت م ولا يخرج منه الا لحاجة الانسان
او لجمعة وقت الزوال وسن بعد منزله عنه هو قياسه
وليلة على الخلاف وهو ان يصلي قبلها اربعا وقيل
ستا كتحية المسجد وربعا سنة وبعد اربعا
اجمعة لو يستاعد ما ولا يفسد بكفه اكثر عنه فلو
فرع عقبا لا عذر فسد وباكل ويشرب وينام في
ويشترى فيه بلا احضار مبيع لا غير اي لا يفعل
غير المعتكف بدون الاتيان في المسجد ولا يصمت ولا
يتكلم الا بخير وجبلا الوطي ولو ليلا او ناسيا وطئه
فرع فرضا او قبلة او لمن انزل والا فلا وان
مرم والمرأة تعتكف في بيتها ان نذر اعتكاف ايام زيدها

بليلها ولا بد لا شرط صوم في يومين بليلتها وصح بنية
واحدة تتابعه كتاب الحج اعلم ان الحج فريضة كفر
جاحده لكتاب مطلق عليه الوجوب وان اداء الفريضة
حيث قال ولله على كل مسلم مكلف صحيح
اي جاز عوده مع امن الطريق والزوج او المحرم
للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر
مرة على الفور هذا عند ابي يوسف واما عند محمد
فعلى التراخي فنعم بعض لنا فرض ان هذا الخلاف
بينهما مبني على الامر المطلق عند ابي يوسف للفور
وعند محمد لا وهذا غير صحيح لان الامر لا يوجب الفور
باتفاق بينهما فمسئلة الحج مستدامة مقابل
ابو يوسف بالفور احترازا عن الفوت حتى اذا
بعد العام الاول كان اداء عنده وعند محمد وجوبه
على التراخي بشرط ان لا يفوت حتى لو لم يؤد

وهو الكعبة وهو موضع فيه اثنا عشر ذراعا بهذا الاذن عظيم
من البيت اى كسر روى عن عائشة رضى عنها انها
نذرت ان فتح الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اصلى فى البيت ركعتين فلما فتح الله عليه قال صلى ههنا فان الحطيم
من البيت الا ان قومك قصرت بهم النفقة فاخرجوه
من البيت ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية فتخوف
بناء الكعبة واظهرت قواعد الخليل وادخلت الحطيم فى البيت
والصقت العتبة على الارض وجعلت له بابين بابا شرقيا
وبابا غربيا ولكن غيرت المقابل لافعلن ذلك والحبش
ولم يقرغ له الملك فلما ولى الراشدون جرى كان زمن عبد
الله بن زبير وكان سمع الحديث منها فعمل ذلك وبنى
قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل بحضرة
من الناس ودخل الحطيم فى البيت فلما قتل رأى الحجاج
ان يكون بناء البيت على ما فعله ابن زبير فنقض بناء الكعبة
واعاده على ما كان بناه الجاهلية فلما كان الحطيم
من البيت يطاف وراء الحطيم صح لو دخل الفقير
لا يجوز لكن ان استقبل الحطيم وجهه لا يكون
لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا تتأدى
بما ثبت بخبر الواحد احتياطا والاحتياط فى الطواف
ان يكون وراء الحطيم حتى يصير فى الشاذروان الاول فقط
من الحجر الى الركن وهو الذى عند سرير باب الكعبة
الكعبتين كالمنارة بين الصفين وذلك مع
الاحتياط وكان سببا لظهور الجلادة للمسلمين
حيث قالوا اضعافهم فجى بهم ثم يقضى الحكم بعد ذلك
السعى فى زمن النبى صلعم وبعده وكان مارا بالحجر
فعل ما ذكر ويستلم الركن اليمانى وهو حسن وختم الطواف
باستلام الحجر ثم صلى ركعتين يجب بعد كل اسبوع عند بعضهم
او غيره من الصلوات ثم عاد استلم الحجر وضح قصده
واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبى عليه السلام

ورفع يديه ودعا بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين
الميلين الاخضرين وصعد فيها وفعل ما فعل على الصفا
يفعل كذا سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة اى السعى
من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط
آخر فيكون مجيئه من الصفا وختمه وهو الشوط
على المروة وفى رواية الطبرى وعلى الساعى من الصفا
الى المروة ختم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة
عشر شوطا على رواية الشوط وقع الختم على الصفا و
الصحيح هو الاول ثم سكن بمكة محرما وطاف بالبيت متقللا
ماشاء وخطب الامام سابع ذى الحجة وعلم فيها المناسك
وهى الخروج الى منا والصلوة والوقوف بعرفات
والافاضة ثم التاسع بعرفات ثم غادى حين منا
بين كل خطبتين بوم واحد ثم خرج غداة النروية
وهو اليوم الناس من ذى الحجة سمى ذلك لان اهم يتروون
الابل فيه الى منا ومكث بها الى الفجر يوم عرفة

عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرنة
واذا زالت الشمس من يوم خطب الامام خطبتين كالجمعة
وعلم فيها المناسك او هى الوقوف بعرفة والمزدلفة
ورمى الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة ثم صلى الامام
الظهر والعصر فيه اى فى وقت الظهر باذان واقامة
وشرط الامام والاحرام فيهما فلا يجوز العصر للمنفرد فى
اى بهما والمصلى صلى الظهر بجماعة ثم احرم الآخر وقته
بهذا استثناء من قوله فلا يجوز العصر والمعنى لا يجوز العصر
بهذا النكر لان الظهر بجماعة جائز كونه فى وقته لما العصر
فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة فى صلوة الظهر
والعصر وكونه مجموعا فى كل واحد من الصلوتين مع ما
الى الموقف بغسل سنن ووقف الامام على ناقته بقرب
جبل الرحمة مستقبلا ودعا بجهد وعلم المناسك
ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين سامعين
مقوله واذا غربت الشمس اى الامام والناس سار

الا اذا وصل المحرم مكة او نزل عندها قبل فجر يوم النحر وصلى العشائين
بالمزدلفة واقامة ٢ هنا جمع المغرب والعشاء وقت
العشاء واعاد مغربا ان اداه في الطريق او بعرفات
مالم تطلع الفجر لا بعده ٣ فانه ان صلى المغرب قبل وقت
العشاء لا يجزئه عند الحسن ومحمد ويجب الاعادة مالم تطلع الفجر
فان حكمه حكم من جاوز الميقات بلا احرام فعليه الجمع وفي الباقي
طلوع الفجر فاذا فات امكان الجمع سقط القضاء لانه
فاما ان وجب قضاء فضيلة الجمع وذا لا يمكن اذ لا فضيلة له
وان وجب قضاء نفس الصلوة فقد اداها في الوقت
فكيف يجب قضاءها ٤ وصلى الفجر بالمزدلفة ثم وقف وهو
وهو واجب لا ركن فاذا اسفر قدر ما يرى وجه الرجل
العقبة من بطن الوادي سبعا حذفا وكبر بكل حصاة
وقطع التلبية باولها ثم ذبح ان شاء ثم حلق والحلق افضل
وحل له كل شيء الا النساء ثم طاف للزيارة يوما من ايام
النحر سبعة اطواف رمل وسعى ان كان سعى قبل واقام

والافضل واقل وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو وقت الفضل
١١ اي في يوم النحر ١٢ وهل له النساء فاخر عنها كره
١ اي عن ايام النحر ٢ ويجب دم بتركه المبيت بمنى وبعد زوال
ثاني النحر رمى الجمار الثلاث بدأ بما يلي المسجد ٣ اي مسجد
الخيف ٤ ثم ما يليه ثم العقبة سبعا سبعا وكبر بكل ووقف في
بعد رمي بعده رمى فقط ٣ اي يقف بعد رمي الاول
وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر ٤
ودعا ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو الحاجة
وان قدم الرمي فيه ٢ اي في يوم الرابع ١ على الزوال
جاز له النفر قبل طلوع الفجر يوم الرابع ٣ النفر خروج
الحاج من منا الا بعده ٣ فانه ان وقف حتى طلع
ويجب عليه رمي الجمار وجاز الرمي راكبا وفي الاولين
١٣ اما شيأ افضل لا في العقبة ٣ الاوليان ما يلي المسجد
ثم ما يليه ولو قدم الثقلة الى مكة واقام بمنا للرمي كره وان
لم يقم الى مكة نزل سائرا بالمحصب ثم طاف للصدر بسبعة اشواط

بالرمل وسعي وهو واجب الأعلى اهل مكة ثم شرب من زمزم
وقبل العتبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو
ما بين الحجر والباب وتشبث بالاستار ساعة ودعا
مجتهدا ويبكي ويرجع قهقرا حتى يخرج من المسجد ويسقط
طواف القدوم بخمس وقف بعرفة قبل زوال يكفيه ولا شيء
بتركه واذا وجب عليه شيء بترك السنة ومن وقف بعرفة
ساعة من زوال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر او جاز
نائما او مغمى عليه او اهل عنه رفيقه به او جهل انها عرفة صح
ومن لم يقف فيها فات الحج وحل وتحلل وقضى
من قابل هذا لمن احرم ولم يدرك الحج والمراد فيه
كالرجل لكن لا تكشف رأسها بل وجهها ولو اسدلت شيئا
عليه وجافته عنه صح ولا تلبي جهرا ولا تسعى بل المشي
ولا تحلق بل تقصر وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر الاسود
وجميعها بالتمتع تسقط الا الطواف فانه في المسجد
ولا يجوز للحائض دخوله وهو بعد ركنيه يسقط طواف

طواف الوداع اي الحيض بعد الوقوف بعرفة وطواف
الزيارة يسقط طواف الوداع واعلم ان الاحرام قد
يكون بنوى ابدا فان اداه بهيئته فقد بدنة
نفل او نذرا وجزاء صيد ونحوه كالمواجبة بسبب الجناية
او السنة الماضية هي بحج او بعمرة المتمتع اي حج
بالعمرة في اشهر الحج او بعمرة في السنة وتوجه بها بنية الاحرام فقط اشهر الحج
المراد بالتقليد ان يربط قلادة على عنق البدنة
فصيرها محرمة كما بالتقليد للقلادة ولو اشعرها اي شق
صفحة سنامها الايمن بحديدة ونحوها او جللها اي القى الجل
على ظهرها او قلد شاة او كذا الوجب بدنة وتوجه بها
بلدها اي ان لم يتوجه مع البدنة ولم يسقها بل سيقها
لا يصير محرما بما ذكر بل بالنية ويصير محرما والبدنة
من الابل والبقر هذا عندنا واما عند الشافعي فالبدنة
من الابل فقط بالقران والتمتع القران افضل
مطلقا اي افضل من التمتع والافراد وهو ان

بحج وعمرة من ميقات معا ۲ الا لمن رفع الصوت
بالتلبية ۲ ويقول بعد الصلوة ۲ اى بعد الشفع
الذى يصلى مريد الاحرام ۲ اللهم انى اريد الحج والعمرة
فيسرهما لى وتقبلهما منى وطاف للعمرة سبعة ويرمل فى
الثلثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مر ان لا
بطواف ين وسعيين لهما كره ۲ اى يطوف لعمرة قشر
شوطا سبعة للعمرة وسبعة لطواف القدوم للحج ثم يسعى
لهما وانما كره لانه اخر سعى العمرة وقدم طواف القدوم
للحج ۲ وذبح للاقران بعد رمى يوم النحر وان عجز صام
ثلثة ايام آخرها عرفة وسبعة بعد مجيئه ان شاء ۲
اى بعد ايام التشريق ۲ فان فاتت الثلثة فحين يرجع الى اهله
فان وقف قبل العمرة بطلت ۲ اى العمرة ۲ وصحت
ووجب دم الرفض وسقط دم القران والتمتع افضل
من الافراد وهو ان يحرم بعمرة من الميقات
فى اشهر الحج ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع

ويقطع التلبية فى اول طوافه ۲ اى فى اول طواف العمرة
ثم احرم بالحج يوم التروية وقبل الفجر وحج كالمفرد
الا انه نزل فى طواف الزيارة ويسعى بعده لانه اول
طواف الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة فى طواف القدوم
ولو كان هذا المتمتع بعد احرام الحج طاف وسعى قبل ان
يروح الى منى لم يرمل فى طواف الزيارة ولا سعى بعده
لانه قد اتى بهما مرة ۲ وذبح لتمتع الاضحية ۲
وتاخيره احب ۲ اعلم ان شهر الحج
وقت لصوم الثلثة لكن بعد
يتحقق السبب وهو الاحرام
وكذا فى القران ص

وهو يسارها من الايسر وهو الاشبه اى الاشبه بالصواب
قال النبى عليه السلام تمطيون فى جانب البيت قصد
وفى جانب الايمن انقاضا والمراد بصفته ما ذكره هذا
الصنع لانه مخلوق وانما فعلوا النبى عليه السلام لان
كانوا لا يستعون عن تقريظه الا بهذا وقيل انما كره
الهل هنا لما لقد لهم فيه حتى يحاضوا منه السنة وقيل انما
كره اينارة على التقليد واعتمر ولا يتحلل منها اى من
وهذا عند سوق الهدى اما ان لم يكن سوق الهدى
يتحلل من احرام العمرة كما مر ثم احرم بالحج كما مر اى
اى يوم التروية وقبل الافضل وجئ يوم النحر وحل
من احرامه والمكى يفرد فقط اى لا قران له ولا
تمتع ومن اعتمر بلا سوق الهدى ثم عاد الى بلده فقد تم
ومع سوق هدى تمتع اعلم ان التمتع هو الترفق بنادا
النسكين بالتصحيح فى سفر واحد من غير ان يلتم بالى
الماء صحيحا غير بها فالذى اعتمر بلا سوق الهدى لما

لما عاد الى بلده صح احرامه فبطل تمتعه قوله فقد الم ذكر اللازم
وقصد الازم وهو بطلان التمتع اما اذا ساق
الهدى لا يكون احرامه صحيحا لانه لا يجوز له التحلل فيكون
عليه دما واجبا فلا يكون احرامه صحيحا فاذا عاد وهو محرم
بالحج كان متمتعا اذا طاف لها اقل من اربعة
قبل اشهر الحج واتمها باشهر الحج فقد تمتع ولو طاف
لها اربعة بعضها اى لو طاف اربعة قبل اشهر الحج
لا يكون متمتعا لكونه قبل ان يعتمر عمرة فيها اى فى اشهر الحج
وسكن بمكة او بالبصرة وحج فهو متمتع لان السفر
الاول لم يتبين بوجوده الى البصرة فصار كانه لم يخرج
من الميقات ولو افسدها ورجع من البصرة و
قضاها وحج لا لان حكم السفر الاول لما بقى
بالرجوع الى البصرة فصار كانه لم يخرج من مكة ولا
تمتع لساكن مكة الا اذا الم بابله ثم رجع اى بها
لانه لما الم بابله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا

انث سفر لانها السفر الاول للامام فاجتمع نسكان
في سفر واحد فيكون متمتعا ۱۲ واي شيء افسد احرامه بلا
دم ۱۲ اي من احرم في اشهر الحج وحج من عامه فانه بها
فاسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من عهدته الا
الا بالافعال فسقط دم التمتع لانه لم يترفق بادائه
النسكين الصحيحين في سفر واحد باب الجنايات
ان طيب محرم عضوا او خضب رأسه لجناية او ازيل
شعره ۱۲ اي استعمل الدهن في عضو ثم الازالة ان
كانت شعرة فصاعدا وجب دم وبقليل فالبعض يجب الدم عند
ابي حنيفة وعندهما يجب بالقصد وعند الشافعي
ان استعمل في الشعر يجب الدم وان استعمل في غيره فلا شيء
عليه واما الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه
فيجب الدم اتفاقا للتطيب ۱۲ اولبس مخيطا او
ستر رأسه يوما او حلق ربع رأسه او محاجمة او ادهن
بطيب او عانته او رفغيه او قلم اظفار يده او رجله

او رجليه بمجلس واحد او يد او رجل او طاف للقدوم
او للصدر جنبا او للفرض محدثا او افاض وخرج من عرفة
قبل الامام او ترك قبل من اسبوع الوقوف ۱۲ اي ترك
ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة او ترك اكثره
بقي محرما حتى يطوف ۱۲ اي ترك اربعة اشواط او اكثر
من طواف الزيارة بقي محرما حتى يطوف ۱۲ او طواف
الصدر او اربعة منه او السعي او الوقوف بجمع
او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي او الاول
او اكثره او هو رمي جمرة العقبة يوم النحر او حلق
في حل او عمرة ۱۲ فان الحلق افتقن بنا وهو من الحرم
۱۲ لانه معتمر رجع من حل ثم قصر ۱۲ اي ان خرج
المعتمر من الحرم ثم عاد اليه وقصر لا شيء عليه انما مقر
المعتمر لان الحاج ان خرج من الحرم قبل التحلل ثم عاد
الى الحرم يجب عليه الدم ۱۲ وقبل او لمس لشهوة
انزل اولا ۱۲ اعلم ان قوله او قبل ليست معطوفا على

على قوله ثم قصه بل هو معطوف على قوله او حلق فرحل او اخر
الحلق وطواف الافاضة عن ايام النحر او قدم شيئا
على آخر كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي
او الحلق قبل الذبح فعليه دم هذا جواب الشرط
وهو قوله ان طيب محرم عضوا فيجب دم على قارن
ان حلق او ذبح دم الحلق قبل اداء نسكه ودم لتاخر الذبح
عن الحلق وعندهما دم واحد وهو الاول فقط
وان طيب اقل من عضو او ستر رأسا او لبس مخيطا
اقل من يوم او حلق اقل من ربع رأسه او قص اقل
من خمس اظفاره او خمسة متفرقة او طاف للقدوم او
للصدر محدثا او ترك ثلاثة اشواط من سبع الصدر او اكثر
جاز لمكث وهي ليلتي مسجد الخيف او ما يليه او العقبة
في يوم بعد يوم النحر او حلق راس غيره او تصدق الشعث
بنصف صاع من بر وان طيب او حلق لعذر
اي طيب عضوا او حلق ربع رأسه فدى او تصدق

او تصدق بثلثة اصوع طعام على ستة مساكين او صام
ثلثة ايام ووطيه ولو ناسيا قبل وقوفه بعرفة فسد حجه
ويمضي فيه ويقضي ولم يتفرقا اي بين الوطي والوقوف
ان يفارقها ماشيا راكبا او عند مالك يفارقها
اذا خرجا من بيتهما وعند زفر اذا احرما وعند
الشافعي اذا بانا المكان الذي واقعها فيه وبعد
وقوفه لم يفسد ويجب بدنة وبعد الحلق شاة وقبل عمرته
قبل طوافها اربعة اشواط فسدها ان قضى وذبح وقضى
وبعد اربعة ذبح ولم يفسد اي وطيه في عمرة قبل
ان يطوف اربعة اشواط فسد للعمرة فيجب المضي فيها
والذبح والقضاء وبعد اربعة اشواط يجب به الذبح
ولا يفسد به العمرة قال قتل محرم صيدا او دل
عليه فاكل منه او عونا اي سوا كان اول مرة
او لا سهوا او عمدا فعليه جزاءه ولو سبعا اي دلالة
القتيل بسبب او مشاركة او حاما مسرولا او مضطبعا

الى الكلب وجزاء ما قوم عدلان ذوا مقتة او اخرج مكانه
منه اى ان لم يكن له قيمة فى مقتله يقوم جزاء قيمته
مكان من مقتله يكون فيه قيمة لكن فى السبع لا
على شاة ثم ان يشترى به هديا ويذبحه بمكة او طعاما
ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع
من تمر او شعير لما اقل منه او صام عن طعام كل مسكين يوما
وان فضل من طعام مسكين تصدق به او صام ايوما
هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله واما عند محمد
وان شيخ رحمها الله فان كان للصيد مثل صورة
يجب ذلك فالظبى والضبع شاة وفى الارنب
عناق وفى اليربوع جفرة وفى الضاحية بدنة وفى حمار
الوحش بقرة وفى الجمامة والمبسك شاة والبربوع
قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم
يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام
مساكين او عدل ذلك صياما محمد رحمه الله وان شيخ رحمها الله

بكلمة المثل على المثل صورة فيجب لان تفسير المثل بالنعم
ونحن نقول المثل فى الضمانات لم تتعهد فى شرع الا وارد
يراد به المثل صورة ومعنى فى المثليات او معنى وهو القيمة
فى غير المثليات الا البقرة فانه يجب ان تكون مثل حمار
الوحش وكذا البدنة للنعامة وكذا البواة فقوله تعالى
من النعم اى كائن من النعم فالمعنى ان الواجب جزاء
مماثل لما قتل وهو القيمة كائن من النعم بان يشترى
بتلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم به ذوا عدل يفيد
هذا المعنى فان التقويم يحتاج الى راى العدول ولو
للتقويم اولا كيف يصلح الاختيار بين النعم وكذا
والصيام وايضا ان لم يكن له نظير من النعم فضمنه محمد
والشيخ رحمهما الله يجب عنده بقيمته اولا
فيحمل المثل على القيمة ولا دلالة للآية على هذا المعنى ويجب
بجرحه وتنف شعره وقطع عضو ما نقص به
وقطع قوائمه وكسر يده وكسره وخروج شئ

وذبح محلل صيده لمحرم وعليه وقطع حشيشه وشجره وغير مملوك
ولا منتفت قيمة الماخوذ اى يجب تسليمه الى المالك
قيمته في مكة ان كان بها والا ففي اقرب الاماكن اليها
لا خراجه عن حيز الانتفاع وفي الكسر البيض وفي كسرة
مع خروج فرخ ميت قيمة ما نقص بيضة وفي الفرخ جنينا وفي كسر
قيمة اللبن قوله ولا منتفت اى لسبب مما يعتاد الناس
ولم يعتد احد بل يعتد بعضهم فان لم يكن مملوكا فعليه
قيمته الماخوذ وان كان مملوكا وقد قطعه غير
المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة اخرى للمالك
سواء جف اولا وانما قلنا انه ليس مما يعتاد الناس
ولم يعتد احد حتى لو كان مما يعتاده الناس عادة فلا
شئ فيه سواء اعتاد انسان او لا لان كونه مما يعتاده
الناس انما يقوم مقام الانبات تيسيرا لان مراعاته في
كل شجرة متعذرة فاذا قيم مقام الانبات والانبات
سبب للملك فلم تجلق بحرمة الحرم وان كان محلا

محلا يابسه عادة فان به انسان فلا شئ فيه لما ذكرنا
وان لم يعتد انسان ففيه القيمة فحاصل هذا ان
الاقسام اربعة ولا يجب الا في قسم واحد وعلم ايضا
وان التقييد بعدم الانبات ذكره لافادة نفي الحكم
عما ذكرنا لكن التقييد بعدم المملوكية لم يذكر
لانه اذا ذكرنا هذا الحكم في صورة وجوب القيمة لو كان
مملوكا فذلك القيمة واجبة مع انه يجب قيمة اخرى
بل ليعلم ان هذا الضمان واجب لاجل
تعلق حرمة الحرم ولا صوم في الاربعة اى لا
في ذبح صيد الحرم وحلقه وقطع حشيشه وشجره ولا
رعي الحشيش ولا قطع الا الاذخر ويفتدي محرم اذا حرم
صيدة وان قتلت ولا شئ بقتل غراب وحدأة
وعقرب وحية وفارة وكلب عقور وبعوض و
ذر هو فوق ذلك واذا وجد في الحرم صائل وله ذبح
الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط الاهلي

واكل ما صاده هو حلال لغيره بلا دلالة محرم واعانة ٢ ومن دخل الحرم بصيد ارسله وهو بحل بقي ٣
اي رد البيع الذي اتاه بعد خروجه فهو للبائع ٢ والاخرى كبيع المحرم صيده
٣ اي رد بيعان بقي والاخرى سواء باعه محرم
او حلال ٢ لان صيد الحرم متقوم قصده سواء ان احرم
٢ اي ان احرم وهو بيده او قصده صيد ليس عليه
ان يرسله فان الاحرام لا ينافي ملكية الصيد
ومحافظته بخلاف من دخل الحرم بصيد فان الصيد
صار صيد الحرم فيجب تركه لتعرضه له ٢ ومن ارسل
صيده في يد محرم اخر ان اضافه اليه حل والا فلا
وان قتل محرم صيد مثله فكل بجزي ورجع اضعفه
على قاتله وجاب دم على المفرد وعلى القارن دمان ٢ دم لجبه ودم لعمرته ٣ الا بجواز الوقت غير محرم ٢ المراد
بالوقت الميقات لان الواجب عليه عند الميقات

عند الميقات احرم واحرم ٢ ويثنى جزاء الصيد قتل محرما
واحدا لو قتل صيد الحرم محلا ٢ فان ذلك جزاء الفعل
والفعل متعدد وجزاء صيد الحرم جزاء الحل والحل واحد
٢ باع المحرم صيدا او شراه بطل او ذبحه حرم ولو اكل
منه غرم قيمته ما اكل للمحرم اخرم اليوم ٢ ولدت ظبية اخرجت
من الحرم وماتا غرما ٢ اي الظبية والولد ٢ وان
اذى جزاء ثم ولدت لم يخرجه افاتى به حج او العمرة
جاوز وقته ٢ اي ميقاته ٢ ثم احرم لزمه دم فان لم
فاحرم سقط ٢ اذا قال بريا الحج او العمرة حتى لو لم يرد
شيئا منها لا يجب عليه شيء لمجاوزة الميقات وقوله ثم
احرم لا احتياج الى هذا القيد فانه لو لم يحرم يجب
عليه الدم ايضا فحق الكلام ان يقول جاوزه وقته
لزمه دم ويكمل ان يجاب عنه بانه اذا ذكر قوله ثم احرم
فيعلم ان الدم لا يسقط بهذا الاحرام بخلاف ما اذا عاد
الى الميقات فاحرم فانه يسقط لانه تدارك حق الميقات

لم يذبحه ٣ اي لو اكل محرم
اخر لغير محرم ٣ لم

ثم قوله فان فاجرم معناه انه لو لم يحرم من الميقات
فعاد الى الميقات فاجرم فانه يسقط الدم اتفاقا
اومحرم لم يشرع في نسك وابى سقط دمه والا
فلا اى ان احرم بعد المجاوزة ثم عاد الى الميقات
قبل ان يشرع في نسك ملبيا يسقط الدم عنده خلافا
لزفر فانه لا يسقط الدم عنده وانما قال لم يشرع
في نسك حتى لو احرم وشرع في نسك ثم عاد الى
الميقات ملبيا لا يسقط الدم اجماعا وانما قال ذلك
احترازا عن قولهما فانهما قالا العود الى الميقات كاف لسقوط
الدم هذا واما عند ابي حنيفة رح فلا بد من ان يعود محرما
ملبيا ام مكي بر يريد الحج ومتمتع فرغ من عمرته وخرجا
من الحرم واحرما اشبه بالمسئلة المتقدمة
لزوم الدم فان احرام المكي من الحرم والمتمتع
بالعمرة اذا مكة واذا بالعمرة صار مكيا واحرامه من الحرم
فيجب عليهما دم المجاوزة الميقات بلا احرام

فان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
غير محرم ووقته البستان كالبستاني البستان
بستان عام موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخل
لحاجة لا يجب عليه الاحرام لكونه غير واجب التعظيم
فاذا دخل النجي بابه دخول مكة غير محرم لكن ان اراد
الحج فوقته البستان اى جميع اهل الذي داخل البستان
والحرم كالبستاني ولا شيء عليهما اى على البستاني
وعلى من دخل ان احرما من اهل وقفا بعرفة
لانهما احرما من ميقاتهما ومن دخل مكة بلا احرام
ليحج او عمرة فصح منه الحج عما عليه فعليه ذلك
لما بعد ومن جاوز وقته فاحرم بعمرة وافسدها مضى
وقضى ولزم عليه لترك الوقت لانه يصير قاضيا
حق الميقات بالاحرام منه في القضاء ثم مكي طاف
لعمرته شوطا فاحرم بالحج رفضه وعليه دم وحج وعمرة
دم لاهل لرفض والحج والعمرة لانه فات الحج وهذا

عنده بجنايته وامامن يريد فضل العمرة وانما قال طاف
شوطا لانه لو طاف اربعة اشواط يرفض احرامه
الحج اتفاقا م فلو اتمها صح وذبح م لانه اذا فعالها
لكنه منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية يحقق
المشروعية لكن يجب دم للنقصان م ومن احرم
بالحج ثم بيوم النحر احرم آخر فان حلق للاول لزمه
الآخر بلا دم والا فدمان دم قصا اولا ا اي احرم
بالحج ثم احرم يوم النحر بحجة اخرى في العام القابل
فان حلق للاول قبل هذا الاحرام لزمه الآخر مع دم
وان لم يحلق لزمه الآخر مع دم م ومن اذنبوة
الا يحلق فاحرم باخرى وذبح ا لانه جمع بين احرامي
العمرة وهو مكروه فازم الدم م افاتى احرم به ثم مضى
لزماه ا فان طاف لان الجمع بينهما مشروع ة الا فاقرانه
كالقران م ويبطل هي بالوقوف قبل افعالها الا بما
بالتوجه الى عرفات ا اي بالتوجه الى الوقوف م

قبل هذا الاحرام

م فان كان ثم احرم بها فضى عليها وذبح ا لانه اتى
بافعال العمرة على افعال الحج م وندب رفضها فان
رفض قضى وارتاق ومن جامع قابل بعمرة يوم
النحر او بعده عليه لزمه ومضى وقضيت مع دم
م انما لزمه لان الجمع بين احرامي الحج والعمرة صحيح
م وان مضى صح ويجب دم غايت الحج اجل آخر او بها عمرة
رفض وقضى وذبح ا اي فاتت الحج بفواته احرم
بحج او عمرة ويجب ان يرفض الاحرام ويتحلل بافعال
العمرة لان فايت الحج يجب عليه هذا ثم يقضي احرامه
الصحيح الشايع وينبغي وانما يرفض احرام الحج لانه
يصير جامعا بين احرامي الحج والعمرة فيرفض الشاذ
وانما يرفض لخوف العمرة لانه يجب عليه عمرة الفوات الحج
فيصير بالاحرام جامعا بين العمرتين فيرفض الثانية
وانما يجب عليه دم للتحلل قبل اوانه بالرفض م
اللهم ان احصر الحرم بعد او مرض بعث للفوت

دما والقارن دمين وعليهما يوما ينحر فيه وقبل
يوم النحر وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله اما عندهما فان احصر كان
بالعمرة فكذا وان كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح الا
في يوم النحر وفي قول لابي حنيفة يجوز قبل حلق وتقصير
وعليه الحل من حج حج وعمرة ومن عمرة عمرة ومن
قران حجة وعمرة كما اذا زال احصاره وامكنه
ادراك الهدى والحج لقوله ومع احصار فقط وان حل
ادراك الحج ببدنة هذا عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله فانه يمكن ادراك الهدى
اذ عنده يجوز الذبح قبل يوم النحر واما عندهما فتعتبر
ادراك الهدى والحج لان الذبح لا يجوز الا في يوم
النحر وكل من ادراك الهدى ادرك الحج ومن
عجز عن الحج بمكة احصار وعن احدهما لا ومن عجز فاته الحج
صح ويقع عليه اداما عجز عنه الى موته ونوى الحج عنه
ومن حج من امره وقع عنه وضحى مالها ولا يحلها
عن احدهما وله ذلك ان حج على الحاج عن ابويه

اى شرع بجعل ثوابه لغيرها ودم الاحصار اى احصار
على الامر وفي ماله منها ودم القران والجناية
على الحاج اى اذا امر غيره ان يقرن عنه ودم
القران على الامور وفي النقية ان جامع
قبل وقوفه لا بعده فان في الطريق يحج من منزل
امره بلغ ما بقي لان لا حيث ما اى الا لو
ان يحج عنه فاحج اعنه فمات في الطريق فعند ابي حنيفة
يحج عنه بثلث ما بقي قال قسمة الوصي وعزله
لا يصح الا بالتسليم الى وجه الذي عينه الموصي
ولم يسلم اذ ذاك الوجه لان ذلك احمال قد ضاع
فيسقط وصيته من ثلث ما بقي وعند ابي يوسف يسقط
من ثلث الكل وعند محمد ان بقي شيء مما دفع
الى الاول يحج به وان لم يبق بطلت الوصية
الهدى من ابل وبقر وغنم ولا يجب تعريفه اى
الذهب به الوقات وقيل المراد الاعلام كما تقدم

ولم يخف فيه الاجانب التضحية وجاز الغروب قبل
طواف فرض جنبا وطهر بعد الوقوف بوقته واكا
من هدى تطوع ومتعة وقران فجب ويباح يوم النحر
لذبح الاخيرين وغيرهما حتى شاة كما قالوا بحر والاظهر
لصدقة اى يتعين فقيرهم لصدقته وتصدق
بجلده وطعامه ولم يعط اجرا منه ولا يركب الا ضرورة
ولا يجلب لبنه ويقطعه فيضيع عنه كما يريد وما عطب
او تعيب بفاحش اى ذهب اكثر من ثلث ذبحا او اثر
او عينه فقح واجبا بدله والمعيب وفعله الاضحى عليه
وخير بنية النفل ان عطب في الطريق وصنع فعلها
بدمها وضرب بها صفحة سنامها ليعلم انه هدى
لا الفقير وان ساق هديا او نحوه فهلك بعد وقته لا يقبل
اى اذا وقف الناس وشهد قوم انهم وقفوا
بعد يوم عرفة لا يقبل شهادتهم لذلك التذكير غير
محمل فيقع بين الناس فتنة ولذا اذا شهدوا

قوله اهل عرفة اذا وقفوا فيه يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم والقياس ان لا يجزيهم اعتبارا
باذا وقفوا يوم التروية وهذا لانها عبادة تختص بزمان ومكان فلا يقع عبادة ودونهما وجه الا
الاستحسان انه هذه شهادة قامت على النفي وعلى امر لا يدرك فلا تقبل تحت الحكم فان المقصود منها قطع
الحج لا يخفى تحت حكم فلا يقبل لان فيه باوفى فانا لتعذر الاجتراز عنه والتدارك غير ممكن وفي الامر
بالاعادة حرج بينا فوجب ان يكتفي به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك
ممكن فيه بيان نزول الاشتباه في يوم عرفة ولان حج المؤخر نظير ولا كذلك حج المقدم قالوا
ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد فرغ الناس فلا نصر فوا الا ان يكون بها آفاقي
الفتنة وكذا اذا شهد واحد وهو عزيز هذا في الحال فلا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس
او الشرط لم تقبل لذلك الشهادة هو ان يكون مرضيا قوله لانه تحت تحت الحكم لان ما يدخل
تحت الحكم هو الذي يصلح الحاكم ملزما عليه وفيه عبارة العبادات لا يجبر عليها كما في قوله وجبر الزوج
فان القضاء بعد الوقت مشروع ولا كذلك قبل الوقت قال شمس الائمة مجهولا الى ما ينبغي للقاضي
ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد فرغ الناس وارفق في شهادتكم لهم الى فيه نهيه عن الفتنة
وهو فتنة لعن الله تعالى من ايقظ فتنة الخ قوله بفتحتين اللحم الذي بالكلوة الضبع

ناما وصل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال ان
ذا القعدة تسعة وعشرين وصوموا السنة
ثم الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا
في الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان علم
بهذا الخبر قبل الوقت بحيث يمكن الادراك فعلوا

شهدوا عشية يوم عرفة انهم انما وقفوا يوم التروية
برؤية الهلال ليلة يعير هذا اليوم باعتبار انه
يوم عرفة فانه لا يقبل الشهادة لان اجتماع الناس
في هذه الليلة مشعر برفع قبول الشهادة وقوع
الغلط وقبل وقع في ليلة الغلط المدينة باعتبار
بانهم وقفوا يوم التروية وقد كتب الحواشي
شهدوا ان الناس وقفوا يوم التروية اقول
صورة هذه المسئلة مشكلة لان بهذه الشهادة
لا يكون الهلال الا ليلة كفوا وهو يوم
الفطر بل رأى الليلة بعده وكان شهادة الفرقة
ناما وشل هذه الشهادة لا يقبل للاحتمال كون
ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة
ان الناس وقفوا يوم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا
في الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان علم
بهذا الصنع قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالحكم

ليلة

جزمها وضرب بها صحيح
لا الغني وان شهدوا بوقوفهم بعد وقته لا يقبل
ان اذا وقف الناس وشهد فوم انهم وقفوا
بعد يوم عرفة لا يقبل شهادتهم لكن الناس غير
ملزمين فيتبع بين الناس فقط ولذا اذا شهدوا

صورته اوصى رجل ابن يحج عنه فاتح الوصى او ورثته رجلا عنه فمات في الطريق وقد نفقة بعض ما دفع اليه فانه يحج من البيت بنفقة ما بقي من مال الميت بعد ما انفق الامور الميت وهذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف رحمهما الله يحج عنه بما بقي من ثلث المال بعد ما انفق الموصى الى الامور الميت فان لم يبق من الثلث شيء مما دفع الاول لا يحج به وان لم يتبق بطلت الوصية كذا في الكافي ملا عبد الحق

باب النكاح

هو عقد موضوع لملك المتعة اي حل استمتاع الرجل

بالمرأة في الحرة والامة قصدا والتعريف بالعقد اولى لان الملك اثر العقد والتعريف بالاثر تعريف بالمؤثر وهو اولى لان المؤثر اقوى من الاثر والتعريف بالاقوى اولى

وقد يطلق النكاح على الوطء والتزوج على العقد وقد يعكس لان كل واحد منهما مشترك بين العقد والوطء

والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع

وقوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم

وقوله عليه السلام تناكحوا تكاثروا فاني اباهي بكم الامم يوم القيامة حتى بالسقط

وقوله عليه السلام النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني

وقوله عليه السلام من تزوج احرز نصف دينه فليتق الله في النصف الباقي

وقوله عليه السلام ثلاثة حق على الله عونهم الناكح يريد العفاف والمكاتب يريد الاداء والغازي في سبيل الله

وقوله عليه السلام ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة ان امرها اطاعته وان نظر اليها سرته وان اقسم عليها ابرته وان غاب عنها نصحته في نفسها وماله

وقوله عليه السلام شراركم عزابكم وارذل موتاكم موتى عزابكم

وقوله عليه السلام ركعتان يصليهما المتأهل افضل من سبعين ركعة يصليها العزب

وقوله عليه السلام ما بني بناء في الاسلام احب الى الله تعالى من التزويج

وقوله عليه السلام ما من شيء ابغض الى الله تعالى من الطلاق وان الله يبغض المطلاق الذواق

وقوله عليه السلام ما من شيء احل وابغض الى الله من النكاح

وقوله عليه السلام ما من شيء احل وابغض الى الله من الطلا

والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي
يعتبر الشرع وجوده والغاية المصالح المتعلقة
بالنكاح وانما قلنا هو عقد موضوع له لان البيع
والهبة ونحوهما يثبت به ملك المتعة لكن غير موضوع له
فلهذا لا يصح البيع ونحوه في محل يحل الاستمتاع بخلاف النكاح
هو ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ماض كزوجت
وتزوجت او ماض ومستقبل كزوجني فقال زوجت
والم يعلم معناه والانعقاد وهو الارتباط
الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقولنا زوجني
صدق مفعوله نحو زينك او نفسك واعلم ان زوجني
ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زوجت
ايجاب وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف
البيع فانه اذا قال بعت هذا الشيء فقال بعت لا
ينعقد البيع الا ان يقول اشتريت فان الواحد
لا يتولى طرفي البيع وذلك لان حقوق كان
العقد

وقولنا ان المعنى اي العاقد ان معناه اي معنى لفظ
الايجاب والقبول لو قصد بهما زوجت وقبلت فالنكاح صحيح
بالعربية وغيرها لا العبرة بالالفاظ بل بالمعاني ولو لم يعرف ان
النكاح كذا في الظهيرية وفي كفر قوم بالظهيرية ايضا ان
الرجل اذا قال لغيره زوجني ابنتك فقال زوجتك ابنتي
ولم يذكر على ان العاقد ان معناه اي معنى لفظ
الايجاب والقبول لو قصد بهما زوجت وقبلت فالنكاح صحيح
بالعربية وغيرها لا العبرة بالالفاظ بل بالمعاني ولو لم يعرف ان
النكاح كذا في الظهيرية وفي كفر قوم بالظهيرية ايضا ان
الرجل اذا قال لغيره زوجني ابنتك فقال زوجتك ابنتي
ولم يذكر على ان العاقد ان معناه اي معنى لفظ
الايجاب والقبول لو قصد بهما زوجت وقبلت فالنكاح صحيح

العقد راجع الى العاقدة في باب البيع واما النكاح
فحقوقه يرجع الى الزوج والزوجة لا الى العاقدان
والعاقدان كل منهما فهو سفير محض او قولها
داد و بزبرفت بلا ميم بعد الزاء داد ى و بزبرفتى
اى اذا قيل للمرأة هل رضيت ان اجعل بزك لفلان قالت داد ى
فقالت داد ثم قيل للآخر بزبرفتى فقال بزبرفت
بخلاف الميم يصح النكاح كبيع وشراء اى لو قيل
للبايع فروختى فقال فروخت ثم قيل للمشترى خريدى
فقال خريد يصح البيع لا بقولها عند الشهود
مانند وشويم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وهبة
وتمليك وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة
واعارة ووصية لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ انكاح
وتزويج وما وضع لتمليك العين حالا هذا هو الضابط
ولا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانها لم توضع لتمليك العين
ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين لا في الحال
اذا لم تقيد بالفعل

لا تتولى بطرفي البيع وذلك لان حقوق

العقد

فاللفظ الذي وضع لتمليك العين حالا اذا اطلق ويكون
القرينة دالة على الموضوع له غير مراد بان يكون الزوجة
حرة يثبت هذا الموضوع المجازي وهو ملك المتعة
فان ملك العين بسبب ملك المتعة فيكون اطلاق
لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي رحمه الله
هذه الالفاظ وان تعذرت بلفظ الهبة مختص بالبيع
لقوله تعالى خالصة لك ولنا قولان وهبت
نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم الآية مجاز والحقيقي للاختص بحضرة
الرسالة وقوله تعالى خالصة لك في عدم وجوب المهر
او افلانا من خالصة لكذا لا يحل لاحد كذا حتى يجب
وشرط سماع كل واحد منهما لفظ الآخر وحضورهما
او حضور وكيلهما خلافا للشافعي رحمه الله وعنده لا يصح الا
بشهادة رجال مكلفين مسلمين سامعين معا
لفظها لا عند انتهائهما فلا يصح ان سمعا متفرقين
كما اذا كتبا بحضور واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاداه

فاعاد بحضوره وصح عند فاسقين او محدودين
في قذف وعند اعميين وابني الزوجين او ابني احدهما
لكن لا يظهر بهما اذا ادعى الغريب اي اذا تكحا بحضور
ابني الزوج فان ادعى هو لم تقبل شهادة ابنيه له وانا
زفت المرأة تقبل شهادتهما لها وان تكحا عند
ابني الزوجة فان ادعت لا يقبل شهادتهما لها وان
ادعى الزوج يقبل لهما كما صح نكاح مسلم ذمية عند ذميين
ولم يظهر بهما ان حال المسلم فان شهادة الكافر على
المسلم لا تقبل وان ادعى المسلم تقبل له امر آخر
ان نكح صغيرة فنكح عند فرد ان حضر ابوها صح والا لا
فان الاب اذا كان حاضرا ينتقل عبارة الوكيل
الى الاب فصار كان الاب عاقده والوكيل مع
ذلك الفرد شاهدان كاب نكح بالغته عند فرد آخر
حضر صح والا لا فصار كان الاب لو عاقدة
والاب وذلك الفرد شاهدان وعبارة المختصر هذا او كبير

فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى ووطيها ملكا وكذا وطيها
ملكا وطيها نكاحا وعكسه لانكاحها فان نكحها
لا يطأ واحدة حتى يحرم الاخرى اى كون المرأة
في نكاح رجل وفي عدته ولو طلاق بائن يحرم نكاح
امرأة اتيها فرضت ذكرا لم تحل له الاخرى ولو اتاهما
يحرم وطئ هذه المرأة بملك يمين واما وطئ احديهما
بملك يمين فيحرم وطئ الاخرى نكاحا وملك يمين
لكن لا يحرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يطأ واحدة
يحرم عليه الاخرى وبهذا ظهر ما قال فان تزوج
اخت امته وطيها لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم
احديهما عليه ا ما بازالة الملك عن كلها او بعضها
او بالتزويج ٢ وان تزوجهما بعقدين وسمى
الاولى فرق بينهما ولها نصف المهر لان النكاح
الاخير باطل غير موجب للمهر فلم ينكاح الاول صحيح وقد
فات الاولى قبل الوطئ فيجب نصف مهر والا يرى

ولا يرى لمس ولا نظر ولا خلوة ولا سفر بها ولا تقبيل
حتى لو تزوجهما بعقد واحد بطل نكاحهما فلا يجب شئ
منهما ولهذا لم يجز ان يتزوج اختين ولا امرأة وبنت زوجها لانها
لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوجة
وهو محرم لها فصارت المرأة الاخرى ان فرضت ذكرا
لا يحل له نكاح المرأة ٣ وصح نكاح الكتابية
والصابئية المؤمنة بنبي المقرة بكتاب لا عابدة
كواكب لا كتاب لها ٢ اعلم ان نكاح الصابئية
يحل عندنا وعندهما فقيل هذا الخلاف بناء
على تفسير الصابئي فمن اهل الكتاب عندهما
كذلك يجوز نكاح الصابئية وهما اعلم بما هم عبدة
الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك لما حل
نكاحها ثم عطف على نكاح الكتابية قوله ونكاح المحرم
والمحرمة والامة المسلمة والكتابية ٢ وفيه خلاف
الشافعي بناء على ان التخصيص بالوصف يوجب نفي الحكم

فابو حنيفة رح زعم ان الصابئي اي قال

عما عداه عندنا لا عندنا فقوله تعالى ومن فتياتكم المؤمنات
ينفي جواز نكاح الكتابية عندنا ولو مع طول الحرة
والمراد بطول الحرة القدرة على نكاحها بان يكون له
مهر الحرة ونفقتها وفيه خلاف الشافعي بنا على انه المعلق
بالشرط يوجد العدم عند عدم الشرط فقوله تعالى ولم
يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات مما ملكت ايمانكم
الآية دل على انه لو كان له طول الحرة لم يجز نكاح الامة
اما عندنا ان النص ساكت عن هذا الحكم فبقي الحكم على
تقدير طول الحرة على كل الجل الاصلي وكذا في الامة
الكتابية والحرة على الامة واربع من حيث يرد بها
فحينئذ لا عبد نصفها وحيلي من زاني ولا يطأ حتى تضع
حملها وموطوءة سيدها او زان اي يجوز نكاح الامة
وطئها سيدها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا نكاح
من وطئها رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء
ومن ضمنها الى محرمة اي اذا تزوج امرأتين بعقدا
بسبع اي مبالغة لان الواقع انى حيث
انا منكوحة او مستولدة فالمنكوحة هي الفراش القوي
فلم يتوهم اختصاص هذا الحكم بالفراش القوي
قال ولو نكاح جاهل ثبت نسب حملها والا كان الفراش
غير قوي وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح

جملها او موطوءة سيدها او زان اى يجوز نكاح الامة
وطئها سيدها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا نكاح
من وطئها رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء
ومن صحت الى محرمة اى اذا تزوج امرأتين بعقدة

واحد واحدى محرمة صح نكاح الاخرى لان نكاح
امته وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة فى عدة رابعة
ابنه او اخيه فلا يجوز الخامسة فى عدة الثانية او ثالثة
على حرة او فى عدتها وحامل من سيد او حامل ثبت نسب حملها
وليوهى ام ولد جملت من سيدها لرجل تزوج مشتبة
حامل لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب وانا
افرد بالذكر والخ كانت داخلة تحت قوله وحامل
ثبت نسب حملها لانه قد يشتبه الخ ولدها ثابت النسب
فلا يتلهم حكم نكاحها فافرد بالذكر وقوله ولو هى ام
ولد والخ قال كذلك ومثل هذا الكلام يستعمل فى مقام
يحتاج الى المبالغة لان الحامل التى ثبت نسب حملها
اما منكوحة او مستولدة فالمنكوحة هى الفراش القوى
فلم نفع توهم اختصاص هذا الحكم بالفراش القوى
قال ابطل نكاح حامل ثبت نسب حملها والخ كان الفراش
غير قوى وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صح

هذا المتن ٢ وهم صحة نكاح الحامل من السيد فان نفاها موصولا بولادتها
ايضا فقال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها والا
وان كانت بدء الحامل موصولة السيد قال بهذا نأخذ
يوجب صحة النكاح فمؤداه بطل نكاحها باعتبار ثبوت
نسب حملها ٣ ونكاح المتعة والموقت ٤ صورة المتعة
ان يقول تمتع بك كذا مدة بكذا من المال وصورة الموقت
ان يقول تزوجتك بكذا الى شهر او عشرة ايام
الولي والكفو نفذ نكاحه مكافئة ولو من غير كفو
بلا ولي وله الاعتراض علينا ٢ اي للولي الاعتراض
في غير الكفو ٣ وروي الحسن عن اصحابنا عدم جوازه
٣ اي عدم جواز النكاح من غير كفو ٤ وعليه فتوى
قاضيخان ٣ واعلم ان لحرة العاقلة البالغة اذا
زوجت نفسها فعند محمد وابي يوسف رح ينعقد
وفي رواية عن ابي يوسف لا ينعقد الا بولي وعند
محمد رح ينعقد موقوفا على اجازة الولي وعندنا كما

وان نصح رجعها انعقد لا ينعقد بعبارة النساء اما
مسئلة الكفو ففي ظاهر الرواية النكاح من غير كفو ينعقد
لكن للولي الاعتراض ان شاء فسخ وان شاء اجاز
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رح لا ينعقد ولا يجوز ولي
بالغة ولو بكرا ١ اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغير
دون البالغة وعند الشافعي رح ثابتة على البكر دون
الثيب فالبكر الصغيرة يجبر اتفاقا والبكر البالغة لا يجبر
عندنا ويجبر عنده والثيب الصغيرة يجبر عندنا لا عنده
ثم عندنا كل ولي له ولاية الاجبار وعنده ان فقد
الولي المجبر الا الاب والجد ٢ وعندهما وكما
بالصوت الذي وصفوه حتى استبان انه وبعد
بلوغ الخبر اليها بالغير فالحيض الزوج الا المهر فيها
الضمير يرجع في عنها راجع الى البكر البالغة
فاذا استاذنها الولي فسكتت كان رضا واذا
بلغ اليها خبر نكاحها فسكتت فهو رضا لكن خير

حتى لو لم يذكر الزوج سكوتها لا يكون رضا ولا تشترط
ذكر الولي ٢ ولو استاذنها غير ولي اقرب فرضاها
بالقول كما في الثيب ٣ او الزال بكارتها اي لو استاذنها
الاجنبي او ولي بعيد فارضاها لا يكون الا بالقول
كالثيب ٤ او الزال بكارتها بوثبة او حبل او جراحة
او تاب او تعنس ٥ او تناكر كلما ٦ اي لها حكم البكر
فان سكوتها رضا ٧ وقولها ٨ ردت اولى من قولها
سكتت ٩ اي قال الزوج للبكر البالغة بلغني النكاح
فسكتت وقالت لا بل ردت فالقول قولها وتقبل
بينته على سكوتها ولا تحلف هي ان لم يقم البينة ١٠
وهذا عند ابي حنيفة رح بناء على انه لا تحلف في النكاح
٢ وللولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا ٣
وهذا اجتزاء بقول الشيخ رح كما مر ثم ان زنه رح بها
الاب والجد لزم وغيرهما فسخ الصغير ان بلغ
بلغا وعلما بالنكاح بعده ٤ اي ان كانا عالمين

بالنكاح فلها الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا عالمين
فلها الفسخ حين علما بعده وفيه خلاف ابي حنيفة رح
ترجيح غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عندنا لما ذكرنا ان
الولي لهو عند ابي حنيفة رح الاب والجد وسكوت البكر رضا
٣ اي عند البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ ٤ ولا بد
فيها من الرد اضافة المجلس وان جهلت به ٥ اي بالخيار فان
البكر اذا سكتت بعد البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم
ان لها الخيار بطل خيارها فان سكوتها رضا ولا تعذر
بالجهل والجهل ليس بعذر وهو جعفر بخلاف المعتقة ٦
اي اذا اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها الخيار
فان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها عذر لانها لا يتفرع للتعلم
بخلاف الجارية فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة
وبالتقصير لا تعذر فان قيل كما ان البكر حال بلوغها
وهي قبل البلوغ غير مكلفة بالشرائع فان اذا يتعين
القبيح والصبي لصيرته فانا ان يجب عليها التعلم الولي

واحكامها واوجب على وليها التعليم ولا ينبغي ان
يتركا سنة قال النبي عليه السلام مروا صبيانكم بالصلوة
اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا عشرا وفيها
الغلام والنبي لا يبطل لا رضا الصحيح او دلالة
اي صح ان يقول بعت واشتريت والدلالة ان يفعل
ما يدل على الرضا كالقبض واللمس واعطاء الغلام
المهر وقبول النبي مهرها ولا بقاءها عنده المجلس
وشرط القضاء الفسخ حتى بلغ لان اعتقت فان الاقل
الزام الضرر على الزوج بخلاف فسخ النفقة فانه منع
زيادة الملك للزوج عليها فان اعتبار الطلاق عند
باقتا فاذا اعتقت صار الملك عليها بثنتين تطليقتين
بعد ما كان تطليقتين ويكفي الفسخ امتنا عاعن هذا
فلا يحتاج الى قضاء القاضي فان مات احدهما قبل
التفريق بلغ او لا وبنته الآخر الصحة النكاح بينهما
والولي العصبة والمراد بالعصبة العصبة بنفسه اي بذكر تصل

تصل بلا توسط انثى او بالعصبة بالغير كالبنت
اذا صارت عصبة بالابن فلا ولاية لها على امرها
المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالاخت مع البنت
لا ولاية لها على اخيها المجنونة على ترتيب لارث والحجب
اي قدم الاخ وان سفل ثم الاصل وان علا ثم
ثم الاخ الاصل البعيد كالاخ ثم ابنه وان سفلوا ثم
جد الاصل البعيد كالاب ثم ابيه ثم ابنه وان
سفلوا الاقرب فالاقرب ثم الشريك بقوة القرابة
اي قدم الاولياء على العلات بشرط حجرية وتكليف
واسلام فولد مسلم دون كافر ثم الام ثم ذو الرحم
الاقرب فالاقرب ثم مولى الموالات اي لا ولاية
لاولاد له قولي بخبره على انه ان جنى فاربه عليه
وان مات فميراثه له ثم السلطان ثم قاض في
منشوره ذلك اي كتب في منشوره ان له ولاية
النزويج والابعد يزوج بغيبة الاقرب عالم

مالم ينتظر الكفو الخاطب الخ منه وعليه الاكثر ومه
عند جمع من المتأخرين ١٢ اعلم ان الابعد ولاية التزويج
عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وتقيد بها عند الاكثر
ماذكر وهو قوله مالم ينتظر الى مدة لم ينتظر الكفو الخاطب
ثم عطف على مالم ينتظر قوله ومدة السفر عند جمع من المتأخرين
وعليه الفتوى م وفي المضمونة انها ولو مع ابيها
ـ بناء على ماذكر ان الاب مقدم في العصوبة على
الاب م ويعتبر الكفاءة في النكاح نسبا فقريش
بعضهم كفو لبعض والعرب بعضهم كفو لبعض م
اي العرب الذين لم يكونوا من قريش بعضهم الكفاءة
لبعض اعلم ان كل من هو من الاولاد نضر بن كنانة
قريش واما اولاد من هو فوق النضر فلا وانما هي
الكفاءة في النسب بالعرب لان العجم اضيعوا انسابهم
م وفي العجم اسلاما فغير والبوين في الاسلام كفو الذي
آباؤه فيه ومسلم نفسه غير كفو لذي اب فيه ولاد

اب فيه لذي البوين فيه وحرية فليس عبد او معتق
كفو لحرة اصلية ولا معتق ابو حر كفو لذات ابوين
حرين وديانة فليس فاسق كفو لبنت رجل صالح وان
وان لم يعلن فاجتناب الفضلى م وعند بعض ان
ان الفاسق اذا لم يعلن يكون كفو لبنت الرجل الصالح
م ومالا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس كفوا للقوية
م وانما قال للفقيرة لدفع وهم من توهم ان الفقير
يكون كفوا للفقيرة وكذا للغنية بالطريق الاولى لان الفقر
عار اذا المهر والنفقة الواجبين يحققان مع زيادة
الشين م والقادر عليها كفو لذات اموال عظيمة
هو الصحيح ـ لان المال عاد وراح فلا يعتبر بعدمه
الا ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو
المهر والنفقة م وحرفة فحايك او حجام او كناس او
دباغ ليس بكفو لعطار او بزاز او خياط وبه يفتى
وان نكحت باقل من مهر مثلها اي من مهر خلها فللولي الاعتراض

Bibliotheca Alexandrina

حتى يتم او يفرق ووقف لنكاح فضولي او فضوليين
على الاجازة ٢ اى يجوز ان يكون من جانب الزوج
فضولي ومن جانب المرأة فضولي فيتوقف على
الاجازتهما ٣ ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بفضولي
من جانب ٣ اى يتولى واحد الايجاب والقبول
ولا يشترط ان يتكلم بهما فان الواحد اذا كان
وكيلا منهما فقال زوجتها اياه كان كافيا وهو
على اقسام اما ان يكون اصيلا وليا كابن العم
تزوج بنت عم الصغيرة او اصيلا ووكيلا كما اذا
وكلت رجلا ان يتزوجها لنفسه فزوجها من نفسه
او وليا من الجانبين او وكيلا من الجانبين
او وليا من جانب ووكيلا من جانب ولا يجوز
ان يكون فضوليا كما اذا كان اصيلا فضوليا
او وليا من جانب وفضوليا من جانب او وكيلا
من جانب وفضوليا من جانب او فضولي من

من الجانبين ٢ وصح نكاح امته زوجها من أمر بنكاح
امرأة لآخر ٣ اى وكل ان يزوجه امرأة فزوجه
امته صح ٤ وانكاح الاب والجد الصغيرة والصغيرة بنهن
فاحش اومن غير كفو للاجنبي ٣ اى لا يصح لغير الاب
والجد انكاح الصغيرة والصغيرة بنهن فاحش فالمهر
اومن غير كفو اتفاقا وجوازه للاب والجد بنهن فاحش
اومن غير كفو عند ابي حنيفة خلافا لهما اى لو فعل الاب
والجد عند عدم الاب لا يكون للصغير والصغيرة حق الفسخ
بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلهما ان يفسخا بعد البلوغ
٢ ولا يصح عاقد النكاح واحدة منهما اما اذا زوجه بنتها
من ابنه زوجها المأمور بواحدة للآمر ٢ اى الزم
آخران يزوجه امرأة فزوجها امرأتين بعقد واحد
لا يصح النكاح كل ما لا يصح مهرا لا يصح ٣ وكان
عشرة او اقل الغالب بالمهر ٣ اقول عشرة دراهم
٣ هذا عندنا واما عند الشافعي فهو كل ما يصلح ثمنا

يصلح مهرا سواء كانت عشرة او اقل منها ٢ وتجب
هي ان سمى غيره ٢ اى غير دون عشرة دراهم
وهو اما العشرة او ما فوقها ٢ فالمسمى عند الوطى
او موت احدهما ونصفه بالطلاق قبل وطى وخلوت
صحيحة ٢ اى الخلوة الصحيحة وسيجى تفسيرها فان
قال قلت لم يكتف بقوله قبل خلوة صحت فانه
ان كان قبل الخلوة كان قبل الوطى قلت لانسلم
فانه يمكن ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا يكون
قبل الوطى بان وطى بلا خلوة صحيحة بخوان وطى
مع وجود المانع الشرعى كصوم رمضان ونحو
٢ وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه وبخمر او خنزير
وبهذا الدنان مرا الخل فهو خمر وبهذا العبد فهو حر
وبثوب وبدابة لم يبين جنسها وتعين القيمة
وبخدمة زوج احدهما سنة وانما قيد بالحر لانه لو تزوج
لو كان عبدا تجب لخدمة وسيجى ٢ وفى تزويج
بنته وسيجى ٢ وفى تزويج

بنته او افتدى منه على تزويج بنته او افتدت منه معاوضة
بالعقدين ٢ اى صح النكاح فى صورة تزويج
بنته منه وقوله معاوضة يمكن ان يكون تمييزا او حالا
عن التزويج اى حال كون التزويج تعويضا لهذا
العقد بذاك العقد ولذلك العقد بهذا لزم
مهر مثل لها فى جميع عند وطى او موت ٢ اكتفى بذكر
الوطى وبهذه الخلوة لانها اثر الوطى حقيقة او
دلالة فنفى الخلوة دلالة الوطى اقامة للمسبب مقام
السبب وقوله او موت اى موت الزوج او الزوجة
وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع
نفيه وبشئ غير مال متقوم فمجهول جنسه ويجب
مهر المثل كثيرا او صفة فالوسط او قيمته اى صح
النكاح بمجهول صفة فيجب الوسط او قيمته ٢ وهذه
لا تزيد على نصف ولا ينقص عن خمسة ٢ اى لا تزيد
على نصف مهر المثل ولا ينقص عن خمسة دراهم وتعتبر

بحاله في الصحيح اقوله تعالى وعاشروهن على الموسع قدره
وعلى مقتر قدره الآية وعند الكرخي تعتبر بحالها وهي
ذرع وخمار وعفة بطلاق قبل الوطئ والخلوة اى يجب
في صورة المذكورة وهي نحو له اذكر المهر الخ وبجميعه
الزوج العبد لها هي اى يجب هي اى العدة بالنظر
وبخدمة الزوج العبد لها والا توقعه ما فرض لها ان وطئت
او مات عنها زوج والمتعة ان طلقت قبل الوطئ
المفوضة هي التي تكبحت نفسها بلا ذكر المهر او على ان
لا مهر لها ثم تراضيا على مقداره فلها ذلك المفوض الى
وطئها او مات عنها والمتعة ان للقوها قبل الوطئ وعنده
ابو يوسف رح وهو قول الشافعي رح لها نصف المفوض
وما زيد على المهر يجب ويسقط بالطلاق قبل الوطئ وصح
حكمها عنه اى عطا المرأة عن الزوج ولم يذكر مفعول
الحط ليدل على العموم كانه قوله فلان يقطع ويمنع فيدل
على حط كل المهر وبعضه والزيادة في صورة تمادى على المهر

وخلوة لا مانع وطئ حسا او شرعا او طبعا كمرض يضر الوطئ
هذا انكر المانع الحسي وصوم رمضان واحرام فرض او نفل
هذا انكر المانع الشرعي وحيض ونفاس وهذا انظر
المانع الطبعي ولا يشترط ان يكون المانع الشرعي موجودا
قبلها توكره اى توكيد المهر بخلوة وبنته او توكيد جزء
واعلم ان المراد بالخلوة اجتماع بحيث لا يكون معهما
ثالث ممكن لا يطلع عليه احد غيرهما اذ نهى او لا يطلع
عليهما احد للظاهر ويكون الزوج عاقلا بانها احرامها
كخلوة بمجبوب او صغير او خصي او صائم رمضان قضاء في الاصح
وشرط في رواية وصحة احد الخمسة المتقدمة لا المتعة كالا
فرضا ونفلا اى لا يكون الخلوة صحيحة مع الصلوة
المفروضة كما في الصوم المفروض ويكون صحيحة مع صلوة
النفل كما في الصوم النفل يوجب العدة في الكل احتياطا
اى في جميع ما ذكرنا من اقسام الخلوة سواء وجد المانع كما ذكر
ونحوه او لم يوجد ويجب المتعة لمطلقة لم توطأ ولم يسم

وان نكح بالف على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها
او بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان
اى فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها
واقام اى فيما نكحها بالف ان اقام وبالفين
ان اخرج فلها الالف والاكثر منهما هذا عند
فعنده والشرط الاول صحيح ودون الثانى وعندهما
الشرطان صحيحان وعند زفر كل منهما فاسد
لكن والثانية لا يزاد على الفين ولا ينقص عن الف
المراد بالثانية المسئلة الثانية وهى قوله او
بالف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فانه ان
اخرجها تجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر
من الفين لا تجب زيادة فان كان اقل من الف
يجب الالف ولا ينقص منه شئ لاتفاقهما على ان
المهر لا يزاد على الالفين ولا ينقص عن الف او ان
نكح بهذا او بهذا فلها مهر المثل ان كان بينهما والاكثر

والالوذوة والاعز لوفوقه اى ان نكح بهذا
العبد او بذاك واحدهما اكثر قيمة من الآخر يجب
مهر المثل ان كان مهر المثل فوق قيمة ايهما بين قيمة
العبدين ويجب العبد الاقل قيمة اذا كان مهر المثل
دون قيمة العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل
فوق قيمتهما فلهم مهر المثل الا ان كان مهر المثل مساويا لقيمة
احدهما فيجب العبد الذى طلقت قبل الوطئ فنصف الاكثر
وان نكح بهذين العبدين وابرأها حر فلها العبد فقط
ان ساوى عشرة وان شرط البكارة ووجدها ثيبا
فلها العشر وصح الابراء عن مجهول وثوب مروى بالف وصفة
اولا وكيل او موزون مبينا جنسه لا صفته ويجب
الوسط ان قيمته وان بين جنسه ليكيل او يكون وان وصفه
فذاك ولا يجب شئ عند ابى حنيفة رح وان لا وطئ وان خلا بها
فان مهر المثل لا يزاد على ما سمى ان كان مهر المثل مثلها
او اقل فلها المسمى وان اكثر لا يجب الزيادة

والا فالمتعارف ٢ والسفر للخروج للحج وزيارة
اهلها بلا اذن قبل قبضه ٣ اى ولها السفر للحج قبل قبض
المعجل لا بعده ٤ والها المنع لقبض الكل فالمختار ٣
اى ان لم يبين المعجل والمؤجل لا يكون لها ولاية
منع النفس لاجل كل المهر فهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه قال
او قدر ما يعجل الى تمام ان لم يبين فتقييده ولاية المنع
بقدر المعجل يدل على نفى ذلك بطريق المفهوم على ان لبعض
المنع بقبض الزايد على ما ذكر فالاولى ان التحصيص
بالذكر فى الروايات يدل على ان الحكم غالبى او لكن اراد
التعرض بهذا القيد على ما هو مختلف فيه وكثيرا ما
فان المتون تختصر وابدا ما على المتعارف
وان كان الاصل المذهب ان لها ولاية المنع لاقبض
كل المهر اذا لم يبين مقدار المعجل والمؤجل لان المهر عوض
البضع فما لم تقبض كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع
٤ ولان الاجل كله ٢ فاته لو اجل الكل فقد سقط حقها فلا

فلا يكون لها حق المنع المتصل لانقضاه ٢ وله السفر بها بعد
اداء المعجل فى ظاهر الروايات ٣ اى بعد اداء جميع المعجل
او قدر ما يجعل بمثله فى ظاهر الرواية ٣ وقيل لا وبه افتى
الفقيه ابو الليث ٤ وذلك فيما دون مدته ٣ اى
لو قبلها فيما دون مدة السفر ٣ وان فالمهر فعلى اصول
يجب مهر المثل اجماعا ان اختلفا فقال اصبها لم تسلم
مهرها قال لا اخرجها ستر مهرها ان اقام البينة لاشك
فى قبولها وان لم يقم فعندهما يحلف فان نكل ثبت
دعوى الزوجية وان حلف يجب مهر المثل واما عنده
ينبغى ان لا يحلف لانه لا يحلف فى النكاح فيجب مهر المثل
وفى قدره وجال قيام القول لهما بغير مهر المثل مع
بيانه ٢ اى ان كان مهر المثل ساويا لما قاله الزوج
او اقل منه فالقول لمع اليمين وان كان مرويا
بان ادعت اكثر او اكثر منه فالقول لها مع اليمين ٣
اى ان اقام بينة قبلت بينة مهر المثل لها او لها ٣ وذلك

لان المرأة تدعي الزيادة فان اقامت بينة قبلت
وان اقام الزوج وجه يقبل البينة لان البينة تقبل
لدفع اليمين كما اذا اقام المودع بينة على رد الوديعة
الى المالك تقبل وان اقاما فبينته اولى لانه مدع
وبينتان شهدتا بالنكاح والمهر تقبل بينة الزوج
لانها اكثر اثباتا وان شهدت احداهما بالنكاح
والاخرى بالمهر تقبل بينة الزوج لانها اكثر اثباتا
وان شهدت احداهما بالنكاح والاخرى بالمهر
تقبل بينة المرأة لانها اكثر اثباتا وان شهدت
احداهما بالنكاح والاخرى بالمهر والنكول
بمنزلة البينة وان حلف احدهما دون الآخر
فالنكاح ثابت بحلف الزوج والمهر بحلف المرأة
وان حلفا فرق بينهما بغير طلاق ولا مهر لها
وان نكل احدهما عن اليمين قضي عليه بما
ادعى الآخر وان نكلا جميعا فالنكاح ثابت
بنكول الزوج والمهر بنكول المرأة وان
ادعى كل واحد منهما على صاحبه نكاحا
على مهر غير مهر صاحبه فالقول قول الزوج
مع يمينه وان ادعى كل واحد منهما على
صاحبه نكاحا على مهر مثل مهر صاحبه
فالقول قول المرأة مع يمينها وان ادعى
كل واحد منهما على صاحبه نكاحا على
مهر مثل مهر صاحبه وادعى كل واحد
منهما على صاحبه نكاحا على مهر

فلها ذلك شيء غير على فقيه تخرجها في سورة المحرم مهرا مثلها
ولو كان لا حق لهم عنه شيء كالمتق عندنا ولا يحل امرأته
فالجواب فيه يكون اعراضا عن المهر وامتنعه من خروجه
القيمة عندهم كالمتق عندنا فالجواب فيه لا يكون
اعراضا عنه فيجب مهر المثل اعراضا عن المتعة
الرقيق والمكاتب نكاح القن والمكاتب والمدبر
والامة واما الولد بالاذن السيد موقوف ان اجاز نفذ
وان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر عليهم ويشتغل
القن فيه لا الاخ اي المكاتب والمدبر بل سعيا
وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقها
اي اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها
رجعية فهو اجازة لان الطلاق الرجعي يقتضي سبق النكاح
بخلاف طلقها او فارقها فانه يحتمل ان يكون المراد اتركها فلا يكون
الرقيق بالعبد المتمرد وانا فارقها فهو اظهر فهذا المعنى
واذن العبد بالنكاح يعم جائزه وفاسده فيباع العبد

العبد لمهر مثل نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها وان لم يطأ
العبد فرق النكاح الفاسد للاب المهر ولو نكحها نكاحا
اخرى بعد الصحيح وقف على الاجازة اي ان نكحها نكاحا
فاسدا صحيحا او نكح امرأة اخرى بعد تلك المرأة فان
صحيحا يوقف على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك
النكاح الفاسد ولو تزوج عبد امة بوتا فصح وطئ
غرما مهر مثلها اي ساوت المرأة غرماءه
منه او يمكن ان يبيع العبد فيقسم ثمنه بين المرأة وغرماء
بالحصة فتأخذ حصة مهرها وياخذون حصة دينهم ان
كان مهرها اقل من مهر المثل او مساويا اذا كان
فلا تأخذ حصة مازاد بل يؤخر حقها الى الاستيفاء الغرماء
ودينهم ومن زوج امته تحته وطئها الزوج ان
ظهر فولا يجب النفقة لكن لا نفقة ولا سكنى للابها
اي لا يجب على الزوج نفقتها وسكناها الا بالنوبة
وعلى ان يخلي بينها وبينه اي بين الامة والزوج

م فمنزلة ولا يستبرئها ا اى المولى م فان بوأها ثم
جمع صح ا اى الجمع م وسقطت ا اى النفقة عنه
الزوج برجوعه الى عز النبوة م ولو نشز ما استحق ا
لا ا اى ان ضمت الامة للولى ا اخذا من مع وجود النبوة
لانه سقط النفقة عن الزوج والنبوة مصدر بوأته منزلا
وبوئته اذا اتخذت له منزلا وبوأته منزلا ولو لم يتخذ له
فالنبوة تسند اليه باعتبار انه تملك الزوج من ذلك
م وله الكل عبده وامته كر ا اى تزويج كل واحد
بلا رضاه م ولحرة قتلت نفسها قبل الوطى المهر كله لانه
امة قتلها قبل ا اى قبل الوطى لانه عجل بالفسخ اخذ المهر
فجوزى بالحرمان امة القصورة الاولى فالقاتل نفسها
لانا خذ شيئا فشيئا المهر بالموت وانما قال قبل الوطى لان
بعد الوطى المهر واجب فى القصورتين م وزوج الامة
يعزل باذن سيدها ا قال الغزل منع عن حدوث
الولد وهو ملك المولى لا م وخيرت امته ان عتقت تحت

تحت حر او عبد ا قالت بها كانت تحت العبد فلها الخيار اتفاقا
وخالفهما رد وهو ان يكون الحر قرأ بالعبد وان كانت
تحته فقه خلاف اثر وبنا ابناء على مسئلة الاعتبار
الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار منعا لزيادة الملك
عليها وعنده بالرجال فلم يوجد على الفسخ وهو الصحيح لو
زيادة الملك م امة تحت لا اذن فعتقت نفذ ولم تخير
ا لانها قد رضيت وما ستر للسيد وان زاد على مهر مثلها
لو وطئت فعتقت وان عتقت اولا فلها ومن وطئ
امة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي ام ولده
وجب على الاب قيمتها ا قال قوله م انت وما لك
لابيك او جب لا يملك الاب مال الابن عند ابي حنيفة
الوطى تصير ملكا له لئلا يكون الوطى هدرا ما يجب قيمتها على
الاب ا انه وطى مملوكته م ولا قيمة ولد ا لانه ولد
ح فكان الاب م والجد كالاب بعد موته فيه ا اى الجد موت
الاب فى الحكم المذكور لا قبله ا اى لا قبل موت الاب

قبل

م فان نكحها صح الى نكحات الذين صح ولم تصر ام ولد
ويجب مهر بالاقبضها وولده حر بقرابته اى بقرابة
الابن فان الاب ملك الابن فيسعى الولد فيعتق
عند ابيه او فسد النكاح حرة قالت لسيدها زوجها
من بالف ففعل اى حرة تحت عبد قالت لسيدها زوجها
اعتقه عني بالف فقبل صح الامر ويتبع الزوج على المراة عبده
ويفسد النكاح خلافا لزفر حتى فاده لا يعتق على المراة عنده
لعدم الملك ونحن نقول لا اقتضاء بثبت الملك اقتضاء
كما لو قالت اجعل بنتي بنتا اخرا عتقه عني وقبل اجعل اعتقه
صار كما قال بعته صاعك بصاعي اعتقه عنك فلا يثبت الملك
اقتضاء لكن يجب ويجب عليه ان غايته ما في الباب ان
صار كقوله بع عبدك عني بالف وقال الاخر اعتقت لا يصح
البيع لان الواحد لا يتولى طرفي النكاح والبيع بخلاف
وايضا الملك الذي ثبت بطريق الاقتضاء ملك ضروري
فيثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في ثبوته من جانب المكاتب

حتى يفسد النكاح وجواب عن الاول ان البيع الثابت لا
بالاقتضاء يستغني عن القبول فانه من غرف في اصول الفقه ان
المقتضى ليس كالملفوظ فان ما ضروري فيسقط عن
والشرط ما يحتاج المسقط او عن الثاني ان الثابت بالاقتضاء
وان كان ضروريا يثبت به لوازمه التي لا يحتمل السقوط كما
سيأتي في مسئلة الهبة ان الهبة الاقتضائية لا تبطل بها
عن القبض فيقال ان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين
بحيث لا ينفك عنه فلم تكن الولاء لها م
ويقع عن كفارتها الموت به اى لو مات بهذا الاعتاق
الاعتاق عن الكفارة يقع عن الكفارة م وان قالت ذلك
بلا صل لم يعتق والولاء له اى قالت اعتقني ولم تتم
والولاء له اى للسيد هنا عند محمد وكذا
عند ابي يوسف رحمه الله والاول سواء فثبت
الملك هنا بطريق الهبة ويستغني الهبة عن القبض وهو
شرط كما يستغني البيع عن القبول وهو ركن عندنا القبول

هي الام او موطوءة الاب فكل منهما حرام ولا كذلك
من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الام رضاعا
للاخت والاخ نسبا والام نسبا للاخت او الاخ
رضاعا والام رضاعا للاخت او الاخ رضاعا فان
قيل قوله الام اخته الخ بالام الام رضاعا بالاخت لجواز
رضاعا فالاولى بالام التي ارضعت احدهما فقط لغير قرابة
الرضاع وان اريد بالام الام نسبا او بالاخت
الاخت رضاعا او بالعكس لان الصور ثلاثين الا
الاخر بين قلنا المراد ما اذا كانت احديهما بالطريق
الرضاع اعم من ان يكون احديهما فقط او كل منهما
م واخت ابنه اي اخت الابن من النسب او البنت
وانما الريبة واحدهما كانت فقد وطئت امها ولا
كذلك من الرضاع وجدة ابنه اي وجدة الابن
نسبا او ابوها موطوئة ولا كذلك من الرضاع م
والام عمة وعمة وام خاله وخالته اعلم ان ام هو

هؤلاء موطوءة الجد الصحيح او الجد الفاسد ولا كذلك
من الرضاع ولا تنس الصور الثلث فجميع ما ذكر
للرجل اي بذه المذكورة لا يحرم للرجل اذا كانت
من الرضاع م واخا ابن المراة قبلها رضاعا اي
لا يحرم اخ ابن المراة قبلها اذا كان من الرضاع
واعلم ان هذا مكرر لانه قد ذكر ام الاخ ولو كانت
المراة اما اخ رجل كان الرجل خالا ابن تلك المراة
وعبارة المختصر كانت كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب
الام اولا اصول واخت اي وجدة وابن ولا اولاد
الاصول الاخ والاخت والعم والخال والخالة
فاعلم هو الا يحرم من النسب لا من الرضاع ثم غير عبارة الصباغ
الا بعد الخبر بان مع قوتها عليه كالنسب في فروعه والزوجان
عليها اي يحرم المصاهرة وزوجها ويحرم قومها على الرضيع
كما في النسب ويحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها
ويحرم زوج الرضيع وزوجته على المرضعة وزوجها

ه ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع مسائل يقع التوهم فيها احدها يجوز للرجل ان يتزوج بنت بنته او ابنه من الرضاع ولا يجوز له
2 النسب الثانية يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من الرضاع بخلاف النسب الثالثة يجوز للمرأة ان تتزوج اخا ابنها
من الرضاع بخلاف النسب الرابعة يجوز لرجل ان يتزوج ام اخيه من الرضاع بخلاف النسب السادسة يجوز للرجل ان يتزوج
ام مخالفة من الرضاع بخلاف النسب فيه

اى الرضيع ان كان ذكرا تحرم زوجته على زوج مرضعة
فان كان الرضيع انثى تحرم زوجها على مرضعتها وفاقا
لهذا البيت الفارسي نظم از جانب شيرده
خويش شوهند او از جانب شير خوارد زوجهان
فروع م وتحل اخت اخيه رضاعا كما تحل نسبا فان
ما للاب لا تحل منه تحل من ابيه ورضيعا شدى
كاخ واخت لا يشاركه بالبن شاة وحكم خلط لبنها
بماء او دواء او لبن اخرى او شاة بالغلبة وبعلم
الحل 2 اى حكم خلط لبنها بطعام الحل كما في لبن راعل
اى اذا نزل للاجل لبن فشربه صبي لا يتعلق به
حرمة الرضاع 3 واجتماع صبي لبنها وصبي لبن
البكر والميت وان ارضعت ضرتها رضيعة حرمتا
على الزوج 4 اى اذا ارضعت امراة ضرتها جاز
كون الفرقة رضيعة حرمتا على الزوج 5 ولا مهر للكبيرة
ان لم توطأ وللرضيعة نصفه ورجع به على المرضعة 6

ان قصدت الفسخ والا فلا وجبته كملا ان اوجل
وامرأتان كتاب الطلاق م احسنه طلقة
فقط في طهر لا وطئ فيه وجنسه وهو السني طلقة
لغير الموطوءة ولو في حيض والموطوءة تفرق الثلث
في اطهار لا وطئ فيها فيهم تحيض واشهر في الآيسة
والصغيرة وكمال 2 وقوله اشهر عطف على اطهار 3
وهل طلاق عقيب الوطئ وبدعيته ثلاث او اثنتان
وثالثة اوثلاث فرطلاق لا رجعة فيه او واحدة في طهر
وطئت فيه او حيض موطوءة تجب رجعتها في الاصح
3 وعند بعض مشايخنا ليس بمسنون ولا بدعي والاعلم الطلاق الى الفجر
المباح عند الله غلابة ان يكون بقدر الضرورة فاحسنه
الواحدة في طهر لا وطئ فيه ثم الواحدة بشبهة العلوق
م فاذا طهرت طلقها ان شاء وان قال الموطوءة
انت طالق ثلاثا للسنة بلا نية يقع عند كل طهر
طلقة 3 لان الطلاق السني هذا م فان نوى الكل

ان صحت ٣ اى النية حتى يقع الثلاث في الحال خلافا
لزفر لانه بنى وهو عندنا الثلث
دفعة سني الوقوع اى وقوعها عند اهل السنة
وعند الروافض لا يقع الا تمسكا بقوله تعالى الطلاق
مرتان الآية فالثلاث لا يقع الا ثلاث مرات م
ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبد ولو سكران
او اخرس باشارة المعهودة لا طلاق صبي ومجنون
٣ اى وان كان الزوج سكران يقع خلافا لمالك رحمه الله
م لا يقع طلاق نايم وسيد على زوجة عبده وطلاق
الحرة والامة ثلاثة واثنتان ٣ اى طلاق الحرة ثلاثة
وطلاق الامة اثنتان ٣ ولو زوجها خلافهما ٣
فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند الشافعي رحمه الله
بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا
اثنتان وعنده ثلاثة وان كان زوج الحرة عبدا
فالطلاق عندنا ثلاثة وعنده اثنتان ١ باب ايقاع

لما فرغ من بيان اصل
الطلاق شرع في بيان
ايقاع الطلاق ٣ منه

ايقاع الطلاق صحيح ما استعمل فيه دون غيره
شرعا مثل انت طالق ومطلق وطلقتك ويقع بها
واحدة رجعية ابدا وان نوى ضده ٣ اى ضد الواحدة
الرجعية وهو البائنة الواحدة البائنة او اكثر من الواحدة
ولفظ المحتمل به اكثر يقع به الرجعية ابدا اى سواء لم
ينو شيئا او نوى واحدة رجعية او بائنة او اكثر
من الواحدة م او لم ينو شيئا وقالت الطلاق او انت
طالق الطلاق او انت طالق طلاقا تقع بها واحدة
رجعية ان لم ينو شيئا او نوى واحدة او اثنتين فان
ثلاثا فثلاث ٣ هذا في الحرة واما في الامة فثنتان
جعلت الثلاث في الحرة وقد ذكرنا في اصول الفقه ان
لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالثلاث
في الحرة واحد ٣ اعتبارا للطلاق م حيث انه مجموع فيصح
نيته وان لم ينو شيئا يقع الواحد البتة اما الاثنتان
في الحرة فعدد محض لان لفظة المفرد عليه م وهما
الى عدد م

وباضافة الطلاق الى الكل او الى البعض بعم الكل
كانت طالق او رسك او عنقك او روحك
او بدنك او رقبتك او جسدك او جهاتك او فرجك
او الجزء شايع كنصفك او ثلثك يقع واحدة
او جعلها لا وكذا الظهر والبطن وهو الاظهر
لانه لا يتجزأ عادة الكل وعند البعض يقع
طلقة او ثلثها او من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة
الى اثنتين واحدة فقوله واحدة مبتدأ خبره بنصف
طلقة وقوله من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة
الى ثلاث يقع ثنتان وثلاثة انصاف طلقتين ثلاث
وثلاثة انصاف طلقة طلقتان وقيل ثلاث وهو
الاقل ثلاثة انصاف طلقة يكون طلقة ونصفا فتكمل
النصف فحصل طلقتان وقيل الثلاث ان كل نصف تكمل
فحصل ثلاث وقوله انت طالق واحدة فرثنتين
يقع واحدة نوى الضرب او لا قالوا لان عمل الضرب
مختلف

على الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب
وان نوى واحدة فوثنتين فثلاث في الموطوءة
وفي غير الموطوءة واحدة ومثل واحدة وثنتين اي اذا
قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى
واحدة او ثنتين يقع واحدة كما اذا قال لغير الموطوءة
انت طالق واحدة وثنتين يقع ثلاث وان نوى ثنتين
مع ثنتين مثلث وفي ثنتين في ثنتين ونوى
الضرب ثنتان وفي من مبنا الى الثلاث واحدة وجميع
وغير الطلاق في مكة او في مكة او في الدار اي اذا
قال انت طالق بمكة او في مكة فرها وتجبرها وطلق اذا
دخلت مكة او في دخولك الدار ويقع عند طلوع الفجر
في انت طالق غدا او في غد ويصح نية العصر فرقا
فقط فان اذا قال انت طالق غدا يقتضي ان
يكون موصوفا بالطلاق في كل الغد فيقع عند الفجر
ولا يصح نية العصر كما اذا قال صمت السنة يصل على

صام كلا بخلاف صمت فرالسنة وفي قوله انت طالق
في غد يقتضي وقوع الطلاق في جزء من اجزاء الغد ويسر
جزء منه اولى من الجزء الآخر فيقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح
من غير مرجح اما اذا نوى جزءا معينا صحت نيته وعند
او كلما في اليوم غدا او غدا اليوم اي اذا قال
انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم وان قال انت
طالق غدا اليوم يقع في الغد ولغا انت طالق
قبل امس لانه لا يملك انشاء الطلاق امس ويقع الآن
فيحرم ويلحق قبل امس اي ان قال انت طالق امس
للمرأة تحرمها قبل الامس يقع في الحال اذ لا قدرة له
على الايقاع في الزمان الماضي وان اكذبه اما ان طلقك
امس او لم اطلقك او ما لم اطلقك وسكت يقع حالا
وان قال لم اطلقك قط او آخر عمري واذا اذا ما بلا نية لوقت
والشرط مثل ان عند محمد وعندهما كمتى ومع نيته
الوقت او الشرط فكذلك وهذا بناء على ان اذا عند

عند الكل مشتركة بين الظرف والشرط وعند ابي حنيفة
حقيقة في الظرف وقد يجيء للشرط بطريق المجاز فقوله
اذا لم اطلقك يكون بمعنى متى لم اطلقك يقع في الحال كما
اذا قال طلقي نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت وعند
محمد اذا كان منه كما بين المغيبين فمع قوله اذا
لم اطلقك ان كان بمعنى متى يقع في الحال وان كان اذا
بمعنى ان لا يقع في آخر العمر فوقع الشك وقوعه في الحال
فلا يقع بالشك وما نسلم ان المشيئة قال الطلاق
يتعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان لا تقطع تعلقه
بمشيئتها بانقضاء المجلس وان كان بمعنى متى لم تقطع
فلا يقطع بالشك ولو قال طالق ما لم اطلقك انت
طالق تطلق بالآخرة اي ان قال انت ما لم اطلقك
انت طالق تطلق بالآخرة وهي قوله انت طالق
حتى لو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق يقع وقع
ثم واليوم للنهار مع فعل ممتد وللوقت المطلق مع فعل
لانه عند وجود الشرط السابق لا يتجزأ كما اذا امرك بيدك يوم

يقدم زيد وتطلق في يوم انزوجك فانت طالق
اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل محمد يراد به النهار
واذا قرن بفعل غير محمد يراد به الوقت وذلك
لان الظرف الزمان اذا تعلق بالفعل لا فظ في
يكون معيارا له كقولنا صمت لبسة بخلاف صمت
فاذا كان الفعل محمدا كان الامر اليه كان المعيار
محمدا فيراد باليوم النهار هنا وان كان الفعل
محمد كقولهم الطلاق كالسيف غير محمد فيراد باليوم الوقت
واعلم انه قد وقع ضبط واضطراب فان المعتبر فالاصل
وصف الفعل الذي تعلق به اليوم او الفعل الذي
اضيف اليه اليوم فالمذكور في الهداية في هذا الفصل
ان اليوم يحمل على الوقت اذا قرن بفعل لا يحمد
من هذا القبيل فيقتضي الليل مع النهار غير انه اذا سبق
على ان المعتبر الفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق
في قوله يوم انزوجك فانت طالق والمذكور في ايمانه
الهداية انه اذا قال لغير يوم اكلم فلانا فانت طالق

تتناول الليل والنهار لان اليوم اذا قرن بفعل لا
يحمد يراد به مطلق الوقت والكلام لا يحمد فهذا يدل
على ان المعتبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم اذا عرفت هذا فاعلم
فان كان كل واحد منهما غير محمد كقولنا انت طالق يوم
يقدم زيد يراد باليوم مطلق الوقت وان كان كل منهما
محمدا نحو امرك بيدك يوم يقدم اسكن هذه الدار يراد
باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم
غير محمد والفعل الذي اضيف اليه اليوم محمدا نحو انت
طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو امرك بيدك
يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحا
لجانب الحقيقة واغا قلنا ان الطلاق غير محمد لان
المراد ايقاع الطلاق فلا يقال ان كون المرأة طالقا
محمد لان الطلاق اذا وقع فكون المرأة طالقا
امر مستتم فلا فائدة في تعلق اليوم به فيكون اليوم متعلقا
بايقاع الطلاق لا بكون المرأة طالقا واعلم ان

ان المراد بالاستداد استمرار يمكن ان يستوعب الطلاق
لاطلاق الاستداد الا انه حمله المتكلم قبل غير المتعدد وذلك
ان التكلم ممتد زمانا طويلا الكنه لا يمتد بحيث يستوعب الطلاق
م ورجع في انت طالق ممتدين مع عتق سعيد كل لك
لو اعتق م رجل بزوج امته غيره فقال لها انت طالق مختارة
مع اعتاق مولاك اياك فاعتقها المولى فطلقت عتقت
فالزوج يملك الرجعة لان اعتاق المولى شرط للتطليق
فيكون معقدا عليه فالعتق يكون معقدا على وقوع الطلاق
فيقع الطلاق وهي حرة فتصير طلاقها ثلثا فيملك
الزوج الرجعة قال قيل كلمة مع للقران فلما جاءت
لتأخر قوله تعالى ان مع العسر يسرا م وعند يحيى رحمه الله تعالى
عتقها وطلاقها بجعلا لاختلاف المجلس يعني قال المولى اذا
الغد فانت حرة فقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق
فمتى جاء الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوج
الرجعة لان وقوع العتق سقارن لوقوع الطلاق فيقع

فيقع الطلاق وهي انه بخلاف في المسئلة الاولى فان
وقوع الطلاق متوقف عليه وقوع العتق فاعتبر التقدم
والتأخر بالرتبة وعند محمد رحمه الله الرجعة لان العتق اسرع
وقوعا لانه يرجع الى الحالة الاصلية وهو امر مستحق
بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون مدة وقوعه
بطيئا وتأخر م وعقد كالمرة م بالاتفاق اخذا بالاحتياط
م ويقع بانا منك بائن او حلبك حرام ان نوى لزمها
منك طالق واحدة بائن ولا نية له او نوى واحدة اولى او
مع مؤخرا وسوءك ولا طلاق بعد ما ملك اكثر من ما ملك
او تخلل بينهما وقوع الفرقة بينهما بملك الرجعة والطلاق
يستند عرفيا الى النكاح او بانت طالق بكذا البتة بالاجماع
يقع واحدة م اي بعد الاجماع والاجماع يذكر ويؤنث
م وعشر المنثورة لو اشار بعشرها ولو اشار بظهر الفمومة
ثلاثة اذا اشار الى الاصابع المنثورة فالعادة ان يكون
بظهر الكف فرجاب الى ظهر واذا عقد بالاصابع يكون
بظهر الكف فرجاب العاقدة او بانت طالق بائن او انت

طالق ثلثة الطلاق واحدة او انت او طلاق الشيطان او البدعة
او كالجبل او كالف او هذا البيت او كطلقة شديدة او طويلة
او عريضة بثلاثة ثلاث واحدة بائنة ومعها ثلاث
تقع بثلاثة ثلاث يشمل ما اذا لم ينو عددا او نوى واحدة
او ثنتين وهذا في غير المدخول بها اما هي فتبين بهذه الثلاثة
فلا تلحقها رجعة طلقها ثلاثا قبل الدخول فلم تحل فان فرق
بانت بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة فلو انت طالق
واحدة وواحدة تقع واحدة ويقع بعدها قارن بالطلاق
لا به فيما لو انت طالق لموطوءته قبل ذكر العدد وبانت طالق
واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة واحدة لان الواحدة
الاولى وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية
محل او بانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعدها واحدة
او مع واحدة او معها واحدة تقع ثنتان اما في قبلها
وبعدها فلما ذكر ان الواحدة الاولى وهي بائن لو قوعها
في المحال وصفت بالبعدية فاقتضت وقوع واحدة
متقدمة عليها لكن لا قدرة دفعا للايقاع قرن الزمان الماضي

الا ترى

الذي يقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية متقارنين
واحدة مع معها فظاهر واما في الموطوءة ثنتان فكلها في
انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار تطلقان
لو دخلت وواحدة ان قدم فلان فقدم ان قال ان دخلت
الدار فانت طالق واحدة وواحدة فعند تقدم الشرط يقع
واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة الثانية تتعلق
بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب
وهذا عند الكل واما عند محمد تقع ثنتان وتحقيقه في اصول
الفقه فرجوع الى المعاني وكنايته عامة الوقوع لما ذكرنا وغيره
على تطلق البائنة او دلالة الحال ومنها اعتدي واستبري
رحمك وانت واحدة وبها يقع واحدة رجعية وبما قبلها
كانت بائن بتة خلية حرام حبلك على غاربك الحقي باهلك
وبتلب لا هلك سد جلبك فارقتك امرك بيدك انت
حرة او تقنعي او تخمري استبري اغربي اخرجي اذهبي قومي
اتبعي الا زواج تقع واحدة بائنة الا نوى ثنتين

بعض طالب كون ازواج بائن

وكما الفاء لا طالق او طالق او ان دخلت او ان دخلت او انت
فمن الله عليه ان طالق ان دخلت الدار ان دخلت الدار
الكلام في ان يقع طالق ان دخلت

قوله على ما يجيء الا ترى ان طالق ان دخلت

امرأة فتوكيل فقبل الرجوع ولا تقيده بالمجلس ٢ وفي قوله
طلقي متى شئت لا تقيده ٢ اي بالمجلس وفي طلقيها
ان شئت يتقيد ولا رجوع ٢ ارسال لاحد طلقي المرأة
ان شئت يتقيد بالمجلس لانه علق بمشيئة قصار محلها
لا توكيلا فيتقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في طلقي نفسك
٢ ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة
ولا يقع شيء فيها ٢ اي ان قال لها طلقي نفسك واحدة
فطلقت ثلاثا وقع شيء منه بخلافه ولا ان قال طلقي
ايقاع الطلاق او احدة فقط الا في ضرائر ثلاثة هذا
يقع واحدة ٢ ولو امرها بالبائن او الاكثر فملكت وقع
ما امر ٢ ولا يقع وطلقي نفسك ثلاثا ان شئت او طلقي واحدة
وكيف ٢ اي لو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت
ثلاثا لا يقع شيء في الاول لا يقع شيء لان مراده ان
شئت الثلاث ولم يوجد مشيئة الثلاث وفي الثانية لا يقع
شيء عند البعض لان المراد طلقي نفسك واحدة فقط

قصدية ان شئت ولم يوجد مشيئة الواحدة قصدا وعند
يقع واحدة ٢ ولو قال انت طالق ان شئت فقالت شئت
ان شئت فقال شئت ٢ لانه علق الطلاق بمشيئتها
الموجودة في المجلس ولم يوجد ذلك لان الاخبار علق وجود
مشيئتها بوجود مشيئة ولا علم لها بوجود مشيئة وذلك
لان قوله انت طالق الساعة فهو ابقاع فرجال لكن
بشرط مشيئتها فتشترط لها بداهة وجودها في المجال ولم يوجد
ذلك ٢ وان نوى الطلاق ٢ اي وان نوى الطلاق
بقوله شئت قال في الهداية لان لفظ المشيئة لا يصلح في كلام المرأة ذكر الطلاق
فيصير الزوج مخاطبا في طلاقها والبينة لا تعمل في غير المذكور
فحين قال شئت طلاقك يقع او نوى لانه ايقاع مقتصرة
لان المشيئة في الوجود اذا قال الزوج انت
طالق ان شئت فمعناه ان شئت طلاقك فقالت شئت
ان شئت اي شئت طلاقا فيقع ما نوت لانه ايقاع مقتصرة

فيمكن ان يجاب عنه ان المقدر هو الطلاق الذي هو
مفعول المشية فاذا قال الزوج شئت قدرته مفعولا
وهو الطلاق فهذا هو الطلاق اذ ليس مفعولا للمشية
لان الطلاق الذي هو غير المشية وقد وجد ذلك الطلاق الا ترى ان الزوج
الوقوع لانه علق الطلاق بمشيتها الطلاق مشيتها موجود
وليس بوجه لكن لما علقت بمشيتها وجود بالوجود مشيته وهو
غير معلوم لها فاذا قال شئت الطلاق وكوني يقع فانما
هذا انشاء مبتدأ وانما احتاج الى النية لانه يمكن ان يراد
بالطلاق ما هو مفعول المشية فان نوى هذا لم يقع لانه
نوى طلاقا ابتدائيا يقع فلا بد من النية هو كذا كل تعليق
بمعدوم يقع لو علقت بموجود كما لو قال ان شئت
ان كانت السماء فوق الارض او فرات طالق اذا شئت
او متى اذا شئت او متى شئت لا يرتد الامر بالرد
لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن عليها
قبل المشية حتى يرتد بالرد وتطلق متى شاءت واحدة

لا غير وفي كل شئت لها ايقاع واحدة ثم ثم لان كلمة
ثم لا تعمل كلما تعمل متى لا الثلاث جميعا ولا تتفق
بوقوع آخرها قوله ولا التطليق بالرفع عطف على الايقاع
المضاف بالثلث تقديره ليس لها ايقاع الثلث جميعا
ولا التطليق هو فرقت عليك ان شئت وابن ان شئت بقيد
بالمجلس فان كان شئت يقع رجعية وان لم تشأ فان
كالزوج بائنة او ثلاثا وقع وان نوت ثلاثا والزوج
واحدة بائنة او بالعكس فرجعية وان لم تنو شيئا فما تنوي
هذا قول الكل وجه الاصل ان الكيفية متعلقة بها
لان اصل الطلاق يقع رجعية ان لم تنو المرأة اعداد
فان وافق مشيتها في البائن او الثلاث وقع
ما وافق عليه وان خالف لم يقع رجعية لان لا بد من
اعتبار مشيتها لان الزوج فوض المشية اليها ولا بد من
مراعاة مشيتها لان مشيتها مستفادة من مشية الزوج
فاذا تعارضا فالحق لها في الاصل اذ الواحدة الرجعية

وان لم توجد مشيئة الزوج بعد مشيئة المرأة في الكيفية وما
عندها فكل ان الكيفية مفوضة اليها فاحاصل الطلاق مفوض
اليها ايضا وفي كنت او ما كنت طلقت ما شاءت
فجلسها لا بعد وان ردت ارته وفي طلقي نفسك ثلثا
ما شئت لها ان تطلق ما دونها لانا بهذا العدد الجمعة
لان من التبعيض وعنده لها ان تطلق نفسها ثلثا فتملك
من البيع قدر الكل مجمل والبعض جميع يتبعض فيجعل
عليه باب الطلاق بالشرط شرط صحة الملك
او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك
فانت كذا فكلمها فلكمها لم تطلق بعد الشرط ان قال لزوجته
فكلمها الوجود الملك وقت التعليق او قال لاجنبية
ان تكلمتك فانت كذا فتكلمها الوجود الاضافة الى الملك
وعند الشافعي لا يقع والمراد بالاضافة الى الملك تعليق
الطلاق بالملك والفاظ الشرط ان واذا واذا ما ومتى
نحو كل امرأة اتزوجها فهي طالق وكلما ومتى ومتما

وفيها ان الخلع والشرط

ومتما ما لم يحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه
يحل اليمين بعد الثلاث والمراد بحل اليمين بطلان
اليمين ببطلان التعليق فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر
الا اذا دخلت على التزويج نحو كلما تزوجتك فانت كذا
ولو بعد زوج آخر فانه كلما تزوجها تطلق وان بعد زوج آخر
وزوال الملك لا يبطل اليمين ويحمل بعد الشرط مطلقا وشرط
الطلاق الملك فقوله مطلقا اي سواء وجد الشرط قبل الملك
وفي غير الملك فان وجد الشرط في الملك يحل الجزاء الا بطل
اليمين ويترتب عليه الجزاء وان وجد لا في الملك يحل الا الى
جزاء اي تبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزاء لانعدام المحلية
فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان
تدخل الدار مرة فان يقع الثلاث فحيلته ان يطلقها واحدة
وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين ولا يقع الثنتان
ثم تزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان اليمين
وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا تسع جهتها وشرط

لا يعلم الا منها صدقت فيما قالته فيما قاصته فقول ان حضت
فانت طالق ثلاثة وان كذبت فيجيء عكسه ولو قالت قد حضت
كذا وعبد جر لو قالت حضت احدى طلقت اى فقط وقوله
حضت يحكم بالحيض بعد الدم ثلاثة ايام مراده ان قال
ان حضت فانت كذا بعده بالدم ثلاثة ايام يحكم
من اول الدم لانه تبين بداية الدم ثلاثة ايام انه حيض فيحكم
بعد الثلاثة بوقوع الجزاء فراجعها ان حضت حيضة لا يقع
حتى تطهر فان الحيضة اى الكاملة وان صمت يوما فانت
طالق تطلق حالا بين غربت مغرب صامت بخلاف ان حضت
فانه يقع على صوم شهر لو لو علق طلقة بولادة ذكر وطلقتين
باثنى فولدتهما ولم يدر لاول طلقت واحدة قضاء وتتعين
تنزها اى ديانة بين فيما بينه وبين الله تعالى والقعدة
العدة بوضع الحمل اى بالوضع انها وانما لا يقع به طلاق
الآخر لان العدة تنقضي بالوضع قال الله تعالى واولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن ثم الوضع شرط الوجوب

لوقوع الطلاق فهو موخر الوضع فتنقضي العدة بالوضع فلا
فلا يقع بعده طلاق اى ولو علق الطلاق بشيئين يقع
ان وجد الثاني في الملك والا فلا اقوله ان وجد انهائي
في الملك يشمل ما اذا وجدا في الملك او وجد الثاني فقط في الملك
فقوله والا فلا يشمل ما اذا وجد شيء منهما في الملك او وجد
الاول في الملك دون الثاني والتنجيز يبطل التعليق فلو علق
الطلاق بشرط ثم نجز الثلاث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد
الشرط لا يقع شيء لو طئ ومن علق الثلاث بوطئ زوجته
فاولج اى ادخل حشفته حتى التقى الختانان اولبث
فلا عقر عليه اى العقر بالمثناة قبل هو مقدار اجرة الوطئ
لو كان الزنا حلالا وكذا لو علق عتق امته لو طئها ولم
يصر مراجعا بخلاف الرجعي للوطئ ثم اويجب العقر وكان رجعيا خلاف
ولو قال انت طالق ان شاء الله فهو متصلا او وصل قبل ان القدر
لم يقع ولو مات هو لم يقع لانه لم يتصل به الاستثناء اى قوله
انت طالق فائدة بالتكلم ان شاء الله فات قبل تمامه وقد ان

طلق ثلاثا الا تنتين يقع واحدة وفي الا واحدة تنتان

وفي الا ثنتين ثلاث ب اصل الطلاق بالحظر الذي يفيد ظاهرا

بالطلاق ولا يصح تعبيره الا بالناطق عليه غلب حاله الهزل

بمزح او غيره فهو انشاء ومرض موت غيرها اقامة مصالح خارج

البيت وقد رفيه اي على قاعدة مصالحة في البيت او

بامر رجلا او قدم ليقتل لقصاص او رجم مرفض الامر عليه

نحو الذي سرق فلو ابان زوجته وهو كذلك لم يرث لسبق ابينونته

ترث اصلا فالمرض فيه واعلم ان الخلاف فيما اذا علما

طلقها ثلاثا لانه ان طلقها صحيحا بائنا ترث اتفاقا وكذا ان

طلقها بالكنايات اما عندنا فلان ادارة الفار ترث

واما عنده فلان الكنايات رواجع وان خالعها لا

اتفاقا لانها رضيت بالفرقة فبقي الثلاث فهو محل التهمة

وكذا ان طالبت رجعية فطلقها ثلاثا اي طلبت

من المريض رجعية فطلقها ثلاثا فانه ترث عندنا

ان زوجها هو الذي فر العدة لانه وقعت البينونة بابائه

لا بقبيلها ابن الزوج او من للاعنها مريضة اي قذفها

فمرضت فمات عنها فوقعت الفرقة باللعان ترثها فان

الطلاق بتعليق الطلاق بفعل لابد للمرأة منه فانه لابد لها

من قضاء حاجة الخارج نفسها وانى منها ما يضاهيه كذلك

اي حلف فمرض موته ان لا يقربها اربعة اشهر فلم

فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة ثم مات ثم

وهي قاعدة خارج البيت مستكنيا او نحوه او هي محصورة

او وصف القتال او حبس بقصاص او رجم صح ان طلقت

اي طلقا فمات بانا وهو كذلك لم ترث وكذا المختلعة

وفجرة انتارت نفسها وهي طلقت ثلاثا بانا صح

اي صح من مرضه ثم مات لم ترثه او لو تصادق الزوجان

على ثلاث في الصحة وصح العدة اي تصادقا في مرضه على

وقوع الثلاث في حال الصحة وصح العدة ثم اقر بانقضائها

او وهي بنت على غلبة الامل منه وهي الارض اي ان

كان المقر به او الموصى به اقل من الارث غلبها ذلك وان كان الارث

اقل فلها الارث واعلم ان هرف من قوله فلها الاقل
ومن الارث ليس صلة للفعل التفضيل اذ لو كان يجب ان
يكون الواجب اقل من كل واحد منهما وليس كذلك ومن للبيان
والفعل التفضيل استعمل بالام فيجب ان يقال الذي الارث لانه
لا يقال للاقل بالاقل بل الاقل يضاف الى الاكثر ويجب
من الاخر اى فلها احدهما الذي هو اقل من الاخر فيكون الواو
بمعنى او او يكون الواو على معناه لكن لا يراد بها الجمع بل
الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخرى فيكون الواو للتنويع
ووجه ان الاقلية ثابتة فيهما لكن بحسب ما بين كم تركته
من ثمانية فرض لها اربعة ثم اوصى بثلاثة كان لها الاقل من الربع
ومن الارث فرضوا لها جميعا ولو على الثمانية فيكون وجه
فرضه ان علق بغير موت كوجب وعلق بفعل اجنبي ورث الاقل
اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ورث سواء كان التعليق
الى الفعل ليس بشيء كالكلام مع الاجنبية او لا ليس بشيء كالخل
وسلوة الخاطر وكلام الابوين وان علق بفعلها ان كان كذا
الى

اى التعليق والفعل ثم فرضه والفعل لها منه بتة لا ترث
وان لم يكن لها منه بتة وان كان اى التعليق في صحته لا ترث
الا فيما لابد لها منه صحيحا واليه يرجع قولهما خلافا لمحمد
ورفره رحمهما الله فانها لا ترث عنده مطلقا لانه لم يزل ضمن
بعد التعليق حتى جاء اجله هذا عبارة الهداية ومعناه ان المرأة
الفارة اذا ورث احد من الزوج فرض موته صنع
في ابطال حق ورثها بعد ما تعلق حقها بها بسبب المرض فلم يوجد
ذلك الصنع لان التعليق كان في صحته والمرأة البتة
حقها بعد التعليق حق ورثها باتيان ما علق لكن الفعل قد يوجد بها ان
البطل لابد لها منه فان مضطرة الى الاتيان به فصارت
فعلها مضافا الى الزوج كما في الاكراه وفي الرجعية ترث في
المرض اجماعا كل واحد منهما ورثها بموته في عدتها اما اذا
انقضت عدتها ثم مات لا ترث احدهما وعبارة المختصر كذا
وان علق بفعلها ثم ابانها في المرض او اكرهه على فعل فورثت
ترث ان علق بفعل لا بد لها منه او لغرضها

الرجعة فيكون المراد الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد اذا ان راجع
قبل وضع الحمل فولدت لاقل من ستة اشهر يحكم بصحة الرجعة لانه
والمراد انه قبل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطء كان
لا يحكم بصحة الرجعة وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لاقل من ستة
اشهر من وقت الطلاق فعلم بهذا انه تكذيب الشرع قبل وضع الحمل
فالصواب ان يقال ومن طلق جاهلا منكرا وطئها وراجعها
فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة وانما صححنا
الولادة فيصور بما اذا طلق امراته التي ولدت قبل الطلاق
منكرا وطئها فراجعها وانما تصح الرجعة مع انكاره الوطء
انكاره الوطء لان الشرع كذبه في انكاره الوطء لان الولد الظاهر
منه وان غلبها وانكر فعل الزنا اي لا يصير رجعتها لانه انكر الوطء
ولم يوجد تكذيب الشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانما
يتاكد المهر بالخلوة لانها سلمت المعقود عليه لانه
قبض المعقود عليه بان وطئها ثم ان طلقها فراجعها فجاءت
بولد لاقل من ستة اشهر صحت ثم هذه المسئلة متفقة بين
اصحابنا

بمسئلة الكتاب صورته بانه خلا بامراته وانكره وطئها ثم
طلقها فراجعها ثم انقضت عدتها ثم اذا ولدت لاقل من ستة اشهر
من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد منه اذ هي لم تقر بانقضاء العدة
بالولادة والولادة في البطن خبر عن العلقة فلابد من مرور زمان يحصل
الربح والطبع قبل الطلاق لابعده لانه لو لم يطأها قبل الطلاق
بزمان لكان بظهر الطلاق فيكون الوطء بعد الطلاق حراما فيجب
صيانة فعل المسلم عنه فاذا ثبت وطئها قبل الطلاق يصح
الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم اخر
بطلقتين فهو رجعة بما ذكرنا بشرط ان يكون بين الولادة
الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اذا كان اقل فيكون
بطلقة واحدة انما يثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة
الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة
الاولى فيكون الوطء حلالا لها اما اذا كانت الولادة الثانية
بطلقة واحدة لا يثبت الرجعة لان طلاق الولد الثاني قبل
الاولى لانها ولدت ولدين ستة بطون بفصل ست اشهر

والولد الثانية رجعية كالثالثة وعليها العدة بالحيض ٣ اى
عدة الطلاق الثالث الذى هو الولادة الثانية ٣ وطلقة الزوج
تسعين ٣ اى رغب الزوج فى رجعتها ما هو لابسا فيها حتى يشهد على
رجعتها وكذا وطيها ٣ بهذا عندنا وانا عند ابى حنيفة رحمه الله الجماع
الرجعى حتى يراجعها بالقول وعندنا الوطى يصير رجعة ٣ ونكاح
وسبانه بثلاث قرء تها ولا تحل حرة بعد ثلاث ولا تعجز
ثنتين حتى يطأها بنكاح صحيح وتقضى عدة الطلاق او الموت
٣ هذا عند الجمهور وعند سعيد بن المسيب لا يشترط وطى زوج انها
بل يكفى تجرد النكاح استدلالا بقوله تعالى تنكح زوجا غيره ولنا
حديث العسيلة وهو حديث مشهور يجوز الزيادة به على الكتاب
فيكون التحليل بوصول الوطى مخالفا للحديث ٣ وحتى
لو قضى القاضى بحلها لا يفتى ٣ ولو احق بحل لا سيد ٣ الا ان
حتى قارب البلوغ ويجامع مثله ولا من اهل يجوز له ان يتزوجها
٣ وكره النكاح بشرط التحليل ويحل للاول والزوج الثانى
يهدم ما دون الثالثة ٣ فلو خلفت دون ما وعادت اليه

بعد زوج آخر عادت بثلاث خلافا لهما ٣ والمبانة بثلاث
لو قالت حلت فصدقة يحتمل وغلب على ظنه صدقها حلت
لاول قيل الا ما قل لمدة ستة وثلاثون يوما
لانه من ثلاث حيض وطهرين فاقل مدة الحيض
ثلاثة ايام واقل الطهر خمسة عشر يوما بالاجماع ٣
وهو حلف يمنع وطى الزوجة مدة ٣ اى مدة الايلاء
٣ فلا ايلاء لحلف على اقل منها ٣ اى الحلف اربعة اشهر ولا
شهران وحكم طلقة بانية ان بر والكفارة او الجزاء ان حنث
٣ فلو قال والله لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر ٣
الاقل مؤبد ولنا موقت باربعة اشهر ٣ او ان قربتك
فعلى صوم او صدقة او فانت طالق او عبده حر
فقد ابى ان قربها فى المدة حنث ويجب الكفارة فسقط الحلف
بالبدل وتغير الجزاء وسقط الايلاء والبانت بواحدة
٣ اى ان لم يقربها بانت بطلقة واحدة ٣ وسقط الحلف
الموقت لا الموبد ٣ حتى لو كان الحلف موقتا باربعة اشهر ٣

ولم يقربها بانت بواحدة وسقط الحلف حتى لو تزوجها فلم يقربها
يقربها بعد ذلك تبين اما في الحلف الموقت ان نكحها ولم يقربها
اربعة اشهر تبين بتطليقتين ثانيا ثم ان نكحها ولم يقربها
اربعة اشهر تبين ثالثا بهذا من قوله ثم تبين بامضيين
ان مضت مدة اخرى بعد ذلك حتى تبين بالاولى ثم ان نكحها
بعد ثالث فقوله يوقف في الحال قربان ولم يقربها بعد ثلاث
الايلاء فلو قربها كفر ولا تبين بالايلاء فلو قربها اي
في الحلف الموقت اما وقع ثلاث تطليقات من غير قربان لان الحلف
لانه لم يقربها فلم يحل له ان يكلمها بعد البين الاولى فلو نكحها بعد زوج
الثاني وقربها حنث ويجب الكفارة لبقاء اليمين ولو لم يقربها
لا تبين بالايلاء لانه لم يبق الايلاء وقوله ويقع الحلف بعد ثلاث
فيه تفصيل ان كان الحلف بالله تعالى بحلفه يجب الكفارة
وان كان الحلف بغيره طلاقها بقي الحلف ايضا وان كان يطلقها
لا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق وقوله واذا قال لاقربنك
شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء بخلاف قوله بعد يوم

يوم والله لا اقربك شهرين بعد شهرين من الاولين الى
قوله ان والله لا اقربك شهرين ومكث يوما ثم قال والله
لا اقربك شهرين بعد شهرين من الاولين لم يكن موليا
لان في الاول كان صدقه على شهرين وفي اليوم الفا جلفه
على اربعة اشهر الا يوما واحدا او والله لا اقربك سنة الا يوما
وهو بالعدة والله الا دخل الكوفة وامرأته بها وليلا
حتى مباينة وابنيته تحيض فدخلها وامرأته الرجعي فطارت
ولو جب الفيء بالوطء لم فرق بينهما او صفرا او رتقا
او لمسيرة اربعة اشهر بينهما غلبة فوقه فيئت اليها فلا
تطلق بعد ولو مضت مدة وهو حاضر فان صح قبل مدة غضبه
بوطئه وانت علي حرام ان نوى به الطلاق فبائنة وان
نوى به الظهار او الثلاث او الكذب فما نوى وان نوى التحريم
او لم ينو شيئا فايلاء وقيل هو كل ما حلف على حرامه او هو حرمه
به ست آيات كبيرة بين حرام طلاق بائنة للاخرى وبه يفتى
باب الايلاء
الاباس بتعليقه بمجامعة بمباح يصح مبهما او هو طلاق

بائن ويلزم بدله وكره اخذه وان نشزت هو واخذه افضل
ان نشزت الى اخذ الفضل على ما دفع اليها من المهر
ولو طلقها بمال او على مال وقع بائن ان قبلت وبرئها
بمال ولو خلع او طلق كرها او خمر برئ لم يجب شئ ويقع بائن
ويخلع ورجعي ذكر الطلاق وان قالت خالعني على الف
او على ما في يدي من المال وهو رد لهم فطلقها لا شئ له
لم يجب شئ في الاولى وفي الثانية قبضت وفي الثالثة
وثلاثة دراهم في الثالثة وان طلقت اعتبر في حقه
لها ابق على براءتها من ضمانه لتسلم ان قدرت وقيمته
ان عجزت وان طلبت ثلاثا بالف وعلى الف درهم فطلقها
واحدة يقع في الاولى بائنة بثلث الالف وفي الثانية رجعية
بلا شئ عنده خلافا لهما وعندهما فيقع بائن بثلث
الالف فانها اذا قالت طلقني ثلاثا بالف فجعلت الالف
عوضا للثلث فاذا طلقها واحدة يجب ثلث الالف لان
اجزاء العوض منقسمة على اجزاء المعوض لما اذا قالت طلق

طلقني ثلاثا على الف فطلقها على الشرط والطلاق يصح تعليقه
بالشرط فابو حنيفة رحمه الله جعلها عليه اجزاء الشرط لانقسام
اجزاء الشرط وابو يوسف ومحمد رحمهما الله جعلاه على العوض
بمعنى انها ان كانت عبدت الف او على الف فالجواب انه لا يصح
لانه لا يصح تعليقه بالشرط فيجب على العوض ضرورة ولا ضرورة
في ايقاع الطلاق لصحة تعليقه بالشرط وان قال طلقي نفسك
ثلاثا بالف وعلى الف فطلقت واحدة لم يقع شئ لانه
لم يرض بالبينونة الا ليسلم له الالف كلها وتسلم
لها ان قال طلقي نفسك ثلاثا بالف فطلقت واحدة بانت بالبينونة
بالف فان رضي بالبينونة ببعضها وان قال انت طالق
وعليك الف او انت حرة وعليك الف فقبلت او طلقت
طلقت وعتقت بلا شئ هذا عند ابي حنيفة واما عندهما
ان قبلت المرأة طلقت بالف وان قبلت الامة عتقت
بالف وان لم تقبل لا يقع شئ فانها جعلا الواو في
قوله وعليك الف بمعنى او وابو حنيفة جعل الواو

للعطف وتناسب الجملتين لكونهما اسميتين يدل على العطف
للعطف فيكونا اخبارا بان عليها الالف فيقع الاشتراك في الخلع فيهما
في حقها يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب منها فقبل
قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيار لها بان قالت
خالعتك على الف على انى بالخيار ثلثة ايام او ما عندهما فالخلع صحيح
شرط الخيار لاحدهما فالطلاق واقع والبدل واجب
يقتصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها الا
من قبول الزوج فى المجلس او ما يشبه فرقة جنس المجلس الاول
اي اذا كان الايجاب من جهتها لا يصح رجوعها قبل
قبول الزوجة ولا يصح شرط الخيار لها ولا يقتصر
على المجلس اي يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس
واذا كان الخلع كذلك لان في معنى المعاوضة
فان المرأة تبذل مالا ليملك نفسها وفي
معنى اليمين فان الزوج بعد ما ذكر شرط الجزاء
فالخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة وهذا

من طرف الزوج فصل من جانبه يمينا ومن جانب المرأة معاوضة
م وطرفا العقد في الطلاق كطرفيها في الطلاق اي فيكون من طرف العبد
معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهو تعليق العتق بشرط قبول العبد
فيترتب احكام المعاوضة في جانب العبد والايمان في جانب المولى ولو قال
خالعتك امس على الف فلم تقبلي فقالت قبلت فالقول له
ولو قال البايع كذلك فالقول للمشتري اي اذا قال
البايع بعت هذا العبد منك بالف فلم تقبل وقال المشتري
قبلت فالقول للمشتري وجه الفرق ان قول البايع بعت
اقرار بقبول المشتري لان البيع لا يصح الا بالايجاب
والقبول فقوله فلم تقبل يكون رجوعا اقراره بخلاف
الخلع فانه يمين في حقها كما ذكرنا فلا يكون
اقرارا بالقبول الزامه فيكون هذا القول قولها لانه منكر للخلع
وبالبراءة عن البدل والبراءة تسقط الخلع والمبارأة كل حق لكل واحد
منهما على الآخر مما تعلق بالنكاح فلا يسقط ما تعلق
بالنكاح كالمهر الذي استحق على الزوج ويسقط ما يتعلق بالنكاح

كالمهر والنفقة الماضية او نفقة القرابة فلا يسقط الا بالذكر
كنفقة الزوجة والمهر يسقط من غير ذكره وان طلع اب جنته
بحالها لم يجب عليها شيء وبقي مهرها وتطلق في الاصح فان ظفرها
على انه فاسد صح وعليه المال وان شرط المال عليها انطلق لم تبع
ان قبلت والا فهو كما لو شرط ابراء ابيها مما يجب لشبيه زوجته
او اجنبية عنها او حيث شاء من ماله فهو على ما يجب من نظره الى نفسه
اعضاء محارمه نسبا او رضاعا كانت على كظهر امي او كرؤس
او نصفك ونحوه كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر
حي او ميتة وبعضه كظهر امه او كلها ودواعيه حتى
بكفر فان وطئ قبله اي قبل الكفارة عصى ولم تسقط
وكفر للظهار فقط اي يجب كفارة الظهار ولا
يجب شيء آخر للوطء الحرام ولا يحرم وطئ يكفر اي
لا يطأ باشا حتى يكفر والاصح وجوب الكفارة
وهو عزمه على وطئها لان كفارة الظهار لا يجب
الا بعد العزم على الوطء وليس منه الاظهار
اي الظهار

اي ما ذكر ليس للظهار سواء نوى او لم ينو شيأ او لم يكن
طلاقا او ايلاء وقالت على مثل امي او كامي ان نوى
الكرامة او الظهار صحت اي النيتهم وان نوى الطلاق
بانت وان لم ينو شيأ لغا وبانت على حرام كامي صح ما نوى
من طلاق او ظهار وان قال علي حرام كظهر امي ظهار لا غير
والي نوى طلاقا او ايلاء وفي قول الظهار بنوه فلم يصح
مراده ولا من لكنها بانت آمر ان لم ينو ظهارا بانت اجانبة وبائن
على كظهر امي لزمه بحب الكل كفارة وهي عتق رقبة
ومجزئ فيها سليم واكفار وفيه خلاف الزوج الزوجة
اصول الفقه فحمل المطلق على المقيد والذكر والانثى
والصغير والكبير الاصح اي ممن يكون فرضه وقوله الزمخشري
لا يسع اصلا ينبغي ان لا يجوز لانه فات جنس المنفعة
والمغصوب مقطوع احدى يديه واحد رجليه
من خلاف ومكاتب لم يود شيأ وشرى قريبه بنية
كفارته واعتاق نصف عبده ثم باقيه لانه ثبت
الولاء

جنس المنفعة كالاعمى ومجبوب لا يعقل اجزاء عن يمين كفارة
والمقطوع يديه او ابهاميه او رجلاه او يده ورجله من جانب
والاعسر ومكاتب لا يعتق عنه واعتاق نصف عبد
مشترك ثم باقيه بعد فحانه لانه انتقص نصيب صاحبه فيملكه
ثم يجوز الاعتاق المعلق بالملك او عندهما يجوز اذا كان
الموجود حين الايمان كنصيب صاحبه بالقياس فكان اعتاق
كل عن الكفارة بخلاف ما اذا كان معسرا فان عندهما
الواجب السعاية فنصيب الشريك فيكون اعتاق ابي حنيفة
م ونصف عبده عن كفارته ظهاره ثم باقيه بعد وطئ امته
ظاهر منها لا يجوز لان الاعتاق يجب ان يكون قبل المسيس وعلى
يجوز لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما وان
عجز عن الصوم صام شهرين ولا وليس فيهما شهر رمضان
ولا ايام نهي صامها وان افطر يوما او يومين او ثلثة
فعليه شهرين لبلا عاد او يوما سواء استأنف الصوم
لذا الاطعام وان وطئها في خلاله او هذا عند محمد

ويجزيهما الله وعند ابي يوسف لا يستأنف الصوم
لانه يجب ان يكون متتابعا مقدما على المسيس فالتتابع حاصل
كما بقي ولهما ان التقديم على المسيس غير حاصل لكنه ان اتمها فالكل
كلهم الكل موجود من المسيس ولو لم يستأنف فبعضه مقدم
على المسيس فيجزيه اذ الكل ولا يحصل مقصود التقديم
بخلاف ما اذا كفر بالاطعام قبل المسيس فانه لا يجزيه
المسيس فيه فات الكل فلو اعاد الاطعام قبل المسيس فكذلك
م وان عجز عن الصوم اطعم ستين مسكينا كل
قدر الفطرة او قيمتها عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز دفع
القيمة وان غداهم وعشاهم فيها وان فل ما اكل
او اعطى عن بر ونصف صاع تمر او شعير او واحد الشهرين جاز
وان يوم واحد قدر الشهرين لا الاكثر يوما الا ان اعطى
نصفا واحدا ليوم واحد قدر الشهرين لا يجوز الا عن هذا
اليوم هذا هو المذهب وانما عدل الشيخ رحمه الله عن التحليل كما فعله
الكرخي وبه قول ما ذكر في اصول الفقه فرارا لالة التقيد

التتابع ح

ان الاطعام فعل الغير شرعا وهو بالاباحة الخ هو الصحيح
ستين مسكينا لكل صاع منها عن ظهاريين لم يصح الا عن ظهار
واحد عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يصح عنهما
واما عند محمد رحمه الله فيجزئ عن ظهارين هما يقولان النية تعمل عمل
اختلاف الجنسين كالافطار والظهار لابي حنيفة رحمه الله ان
فاذا لغت النية والصاع يصلح كفارة واحدة لان
نصف الصاع من ادنى المقادير فالمؤدى وهو نصف
يصلح كفارة واحدة فجعلها عن الظهارين فلا يصح كما لو صام
اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا او اعتق
عبدين عن ظهارين والى لم يعين واحدا من الواحد
لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التعيين كما في اعتاق
عبد عنهما او صوم شهرين لان يعين لاي سنتين
اعتق عن قتل وظهار لم يجزه عن واحد وعندزفر رحمه الله يجزه
عن احدهما غير المعين لان الكفارات كلها عنده حقوق الله تعالى
فالجنسان والنوعان سواء وعندنا انها حقوق العباد فيجب
ان يكون الجنسان كالنوعين وكفارة الظهار كفارة اليمين فقط لانها

ان الظهار منكر من القول وزور

عليه لان الكفارة عبادة ففعل الآخر لا يكون فعلا عن
باب اللعان من قذف بالزنا زوجته العفيفة سمي اي
من فعل الزنا غير متهمة بان يكون صغيرا او لا يكون له
المعروف وانما قيد على كون الزوجة عفيفة لان
يقتل والمراد قذفها صريحا كما قال في الهداية ولا شك ان
البعض انهم لا يكونها صريحا قذفها لان اشترط كونها
من اهل الشهادة بملك الحرية والتكليف والاسلام
فذا احتاج الى قوله وهي محصنة قاذفها بل يكفي ذكر الضمير
ولكن صلح شاهدا او نفي ولدا فطالبت به اي بموجب
القذف او لاعن قال ابا اي امتنع عن اللعان حبس حتى
يلاعن او يكذب نفسه فيحد اقال لا احد عليه ولا لاعنت والا لاعنت
حتى تلاعن او تصدقه فيسقط الحد عنه اعند ابي حنيفة رحمه الله لكن لا يجب عليها
الحد بهذا التصديق اقال كان هو صبيا او كافرا او
مجبوبا او قذف جدته لم يسقط عنه اهل الشهادة للعان
لعدم اهليته الشهادة وهو ان يصلح هو شاهدا وهي امته

او كافرة او محدودة في قذف او مجنونة او زانية
فلا حد عليه ولا لعان لانها ان اتصفت بالزنا
لا يكون عفيفة وان اتصفت بغيره مما ذكر لا يكون اهلا
للشهادة فلا حد عليه للقذف لعدم احصانها ولا لعان
لعدم عفتها او اجنبيتها للشهادة وصورته ان يقول
اولا اربع مرات اشهد بالله انها صادق فيما رميتها
من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان
فيما رماها من الزنا ثم يشير اليها فيقول ثم تقول هي اربع
مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة
غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رماني به من الزنا
ثم يفرق القاضي بينهما وان قذف بنفي الولد قدم
وبالزنا ذكر افيه اي في اللعان ما قذف به ثم
يفرق القاضي وينفر بسببه بحيث لا يجتمعان ابدا وبين بطلقة
فان اكذب نفسه حد وحل لها نكاحها لانه لا حق اللعان
بينهما فقوله ثم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا اي ما دام

اي ما داما متصفين بما ذكر لان علة عدم اجتماعهما اللعان
فما دام الاول باقيا بحكمه وهو عدم الاجتماع وكذا ان
قذف غير بالغة او رتقاء او رتقت قبل اي قبل ان يكذب نفسه
قذف غير بالغة او رتقاء او رتقت بعد التلاعن فحد فان
بقاء اهلية الاحصان شرط لبقاء حكمه ولا لعان بقذف
الاخرس ونفي الحمل وان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ
عنه المحمدون رحمهم الله وعند ابي يوسف رحمه الله
يجب اللعان اذا ولدت لاقل من ستة اشهر لانه حينئذ تيقن ان الولد
كان موجودا وقت النفي والمحمدون رحمهم الله لا يتيقنون
بوجوده وقت النفي ولا حد ولا لعان بنفي حمل وفيما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر بصيرورة كأنه قال
ان كنت حاملا فما حملت مني من حين تزوجتك انها كانت حاملا
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وهذا الحمل منه فلا حد
ولا ينفي القاضي الحمل لان نفاه كان بسبب قوله وقد بطل
لانه نفي الحمل وان نفى الولد زمان التهنئة وسمى له
الولادة صح ولا بعده لا ولا عن غير جاليه اي حال النفي لان

قدر زمان التهنئة اربعة ايام كذا في بعض الكتب

هذا اخر ما وجدته بخط المصنف رحمه الله تعالى فقوة النار على

زمان القرئية وحال النفي بعد زمان القرئية وان نفى
اول توقيت واقرب للآخر ح لانه اكذب نفسه بمعنى
النافي لانها خلقت من ماء واحد م وفيه نظر لانه ح اى
اذا اقر بالدم وان نفى الناسي لانه قد ينفي الشيء
ولم يسمع عنه م وصح نسبها في البرهان الى اكثر اقرانه
بلحد باحد بها وهي خلقة ظاهرة واحد باب العيب
ان اقر بالحيض لاقل الحيض بحكم سنة قرئه الصحيح وفرقا
الحسن عن احمد لا اثنا عشر سنة خمسة وفي ظاهر الرقا
سنة قرئه فالسنة الشمسية ثلاثة وصول الشمس الى النقطة
التي فارقها من فلك البروج وذلك ثلثمائة وخمسة
وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنى عشر شهرا
قمريا وهذه ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثلث يوم وثلث
عشر يوم م وهذا واما صحيحا ما لا عدة عليه م
فان لم يصل فيها فرق القاضي بينهما ان طلبته اى
طلبت لذة الفرق م وتبين ببطلقة ولها كل المهر ان خلا

ان خلا بها وتجب العدة وان اختلفا عطف على قوله
ان اقر فلها اذا لاختلاف ابتداء الدعوى التأجيل م
وكانت ثيبا او بكرا فنظرتا نساء فقلن ثيب حلف فان
حلف بطل حقها والا نكل او قطع بكل اجل ولو اجل ثم اختلفا
فالقول لها كما مر وبطل حقها بحلفه حيث بطل ثمة كما لو تقارنا
وخيرت بينا حيث اجل ثمة اى لا يخلو اما ان كانت
ثيبا او كانت بكرا فنظرتا نساء فقلن ثيب حلف فان حلف
بطل حقها كما ذا لاختلاف قبل التأجيل وان نكل خيرت بكرا
وان قلن هي بكر خيرتا ايضا وقوله كما لو اختارته فان مح
لو اختارت زوجها بطل حقها وطلب التفريق هو الخصي
كالعنين فيه اى ذا التأجيل م وفي المجبوب فرق حالا م
اى ذا مال بطلبها اذ لا فائدة فرقا جيل بخلاف الخصي فان
الوطء منه متوقع ولا يتجزأ احد هي بعيب لآخر خلافا
للشعبي فيجب بالجبة وهي المجبوب وبالخصاء والبرص والقرن
والرتق وعنه محمد ان كان بالزوج جنون او جذام او برص

ذا آلة الرجل ... ولا ما ... ولا ... ولا ... ولا ...

فالمراة بالخيار وان كان بالمراة لا لانه يكون للزوج رفع
الضرر عنه بالطلاق بالطلاق رجعية ثم هي لحرة تحيض للطلاق
والفسخ كالفسخ بخيار البلوغ وذلك لعدم الزوجين الآخر
وتعقيبها ابن الزوج بشهوة وارتداد احدهما وعدم
الكفاءة ثلاث حيض كوامل افاد بقوله كوامل انه اذا
علقها بالحيض لا يحسب بقية الحيض من العدة كما هو لو بانت
حولا او اعتقها او موطوءة بشبهة كما اذا زفت اليه غير
وهو لا يدري بها فوطيها او نكاح فاسد كالنكاح الموقت
ثم في الموت والفرقة تتعلق بالموطي بالشبهة ونكاح فاسد
فيها خلت حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقة
ولم تحض عطف على قوله لحرة تحيض اي الصغيرة او كبيرة لا تحيض
بالسن ولم تحض ثلثة اشهر اي العدة لحرة لا تحيض للصغر فيحمل
للطلاق والفسخ ثلثة اشهر وللموت اربعة اشهر وعشرا
قوله والموت معطوف على قوله للطلاق والفسخ معنى العدة
للحرة اربعة اشهر وعشرا دلالة تحيض حيضة ولادة اقل الحمل

او مات عنها زوجها نصف للحرة اي العدة لامة تحيض للطلاق والفسخ
حيضة ولامة لا تحيض للطلاق والفسخ نصف للحرة اي شهر ونصف شهر
واما للموت فنصف للحرة اربعة اشهر وخمسة ايام لامة لا تحيض للحرة اثنا
فان لم تحض لعلة من ان يكون حرة او امة وان مات عنها زوجها
وضع حملها اي وان كان ولدا ميتا لمت عليه عدة الوفاة لان العدة
تجب وضع الحمل وعند ابي حنيفة رحمه الله عدة الوفاة لان العدة
بموته كما ان الاجل لصيانة ماء وذلك غير ثابت النسب في هذا الاشتباه
النسب عند الصبي ولا حسبة كما ان قوله تعالى واولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن تناول بعمومه قوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا يستحيل غير مخاطبة بالآيتين ونحو حامل توفي عنها
زوجها فان قبل المراد اولات الاحمال اولات الاحمال الاتي
ليست بحوامل قلنا لا نسلم اولات الاحمال الا التي وجبت
عليها العدة فعدته ان يضعن حملهن ولم تجب
بعد موته الصبي عدة الموت لانها ما كانت حاملا وقت

موت الصبي تعتد عدة الموت ۞ والاسبق في وجه ۞ اي في وجه
جعلت قبل موت الصبي وبعده ۞ ولو المراة الفارسيان البعد
الرجلين ۞ اي اذا انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض
مثلا ولم تنقض عدة الموت فقولان ان لم تنقض انقضاء عدة الموت
ولو انقضت عدة الموت ولم تنقض عدة الطلاق تنقض عدة
الطلاق ۞ والاصح الاول وان انقضت فرعة رجعي كعدة حرة ۞
اي عدة رجعي كعدة حرة ۞ وفي عدة بان ارتموته كامة ۞ اي عدة
كعدة الامة ۞ وايسة رات الدم بعد عدة الاقراء تتأخر في الحيض
۞ اي اذا كانت الزوجة ممن ايست اي خمسة وخمسين سنة
فصاعدا وقد تقطعت دمها فطلقها الزوج في اثنائه ثم رات الدم
فقبل انقضاء ۞ رات الدم فعلم انها لم تكن ايسة فتتأخر
بالحيض قال في الهداية وهو الصحيح في رواية وبه علق فان انقطع
رات الدم بعد الحكم ۞ باسه فالاظهر انه لا يكون حيضا والا يبطل الايس
ولا يظهر ذلك في نفسها والا كمن لا ندم في غير اوانه كما لو رات
بالشهور ثم حاضت حيضة ثم ايست ۞ اي انقطع دمها وهي

فمن خمس وخمسين ستتأخر بالشهور فتعتد بثلثة اشهر فتحل للازواج
لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق فالحيضة التي
رات قبل الايس مستثناة على الوقت فيجب ان يكون محسوبا
من العدة من حيث انه وقت ۞ وعلى معتدة وطئت بشبهة
عدة اخرى من انقضت وحيض تراه منهما ۞ اي حيض معتدة
تراه صفة ومنهما جر اي حيض تراه عن الوطي بالشبهة وقد
فهم هذا من ان وطئت فعل ماض وتراه فعل مستقبل ومنهما
اي العدتين اعتبار هذا من حينما اما عند الثاني فعدة
ان كان الوطي بالشبهة من طلاق وحيض عدته اما اذا كان
من الاخر فلا ۞ فاذا انقضت الاولى دون الثانية بحيضة اتى بها
صورته طلقها الزوجة بائنا او ثلثا في طهر جامعها فيه ثم
غاب الزوج بشبهة فعليها عدتان فحاضت الاولى من العدة الاولى
وحيضتان بعدها يكونان من العدتين فتمت العدة الاولى في
حيضة رابعة لتتم العدة الثانية ۞ وتنقضي عدة الطلاق وان
وان جهلت بهما ۞ اي بتطليقة الزوج وموته ۞ وعدتها

طلاقا بائنا لاقل من ستين من وقت البينونة لانه لا وقت للعود
لانكار العلوق في زمان النكاح وان ولدت لتمام ما لا يثبت
الا بثبوت ويحمل على ظهوره بالبينة في العدة وهذه اثبت به لاقل
من تسعة اشهر من وقت الطلاق وكذا بالاولى حتى يثبت بما دون
ستة اشهر من يوم تزوجها لان الحمل لا يظهر فيما علامات البلوغ وانما اقصر مدته
ستة اشهر لان ثلاثة اشهر اقل مدة الحمل وانما اكثر مدته
سنتان او اكثر منه بالحمل قول المرأة لان النسب يثبت
بالفراش لا بشهادة القابلة وفي البينة شهادة على فعل الغير
النكاح او قول العدة ثابتة وهي حقيقة الوطء قول احد هذين
الرجلين يوجب ثبوت النسب فكذا الشهادة واما في
المراجعة فشهادة الوطء قول النكاح اذ الرجعية
ثلاثة اشهر ثابتة ثم حقيقة الوطء قول احد هذين الرجلين
يوجب ثبوت النسب لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ
امر حادث يضاف الى اقرب الاوقات وهو ستة اشهر

او وقت الولادة فصاعدا ثبت بشهادتهن وحدهن واما عند ابي حنيفة
فان كان الطلاق رجعيا فالاستبراء وعشر من شهر الان غاية
الشهر عدة بالاشهر وسنتان اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق بائنا
فالاستبراء ثلاثة اشهر عدة وتحمل ان يكون حاملا ولم تقر بانقضاء
العدة فصارت كالكبيرة وعدة اقرت بمضي العدة وولدت
لاقل من نصف سنة ولنصف بالاولى لانها كما ولدت لاقل من نصف
سنة من وقت الطلاق ظهر كذبها يقينا فبطل اقرارها ان
ولدت لنصف سنة او اكثر منه من وقت الطلاق لا يثبت النسب
لان الاقرار بطلان الاقرار ثم لفظ العدة ينتظم كل عدة
وعدة ظاهرا صلبا او اقر الزوج به او ثبت والادتها بحجة تامة
اي ثبت نسب ولد عدة ادعت ولادته وانكر الزوج
وقد كان قبل الولادة حبل ظاهر او اقر الزوج بالحبل او شهد على الاقرار
رجلان او رجل وامرأتان بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن احد
معها ولا في البيت شيء والاقلان على الباب حتى ولدت فعلما
الولادة برؤيتها الولد او سماع صوته وانما قيد بالحجة بالتمام

حتى لا يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما قال ك
ان عند محمد رح ان كان للجمعة قبيل ظاهرا واقر الزوج به او
يثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يولد قبيل الظاهر
او اقر الزوج به لانه من كمال السلامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة
واحدة او ولدت لاقل من ستين واقر الورثة بها او ان كان
العدة عدة وفات وعدة بين ثبوت والولادة اقل من ستين
اعلم ان لفظ الوفاة وقع بالواو في قوله واقر الورثة بها او
وبذكر في الهداية بحتفي كلمة او لان العبارة في الهداية هكذا
ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين الستين
فقوله ما بين الوفاة وبين ستين ظرف الولد فالولد بمعنى
المولود اي يثبت نسب مولود فرق بين الوفاة وبين الستين
ثم اورد هذه المسئلة فان كانت معتدة عن وفاة فصدقها الورثة
بولادتها ولم يشهد على الولادة احد فهو انه فعلم ما بين الستين
ان الحمل كان وهو كون مدة اقل من ستين او اقر الورثة
فان قبل ان اقرار الورثة يكذبه بين الوفاة والولادة ستين او

او اكثر لان عند اقرارهم وانى يعتبر اقرارهم فان كان المدة
اقل من ستين فالواجب كل الواجب عليهم ان يجعلوا كان اي مدة او
الاقرار اي ان كانت المدة اقل من ستين يثبت النسب والا
لم يعلم المدة بين الوفاة والولادة فنحن ان اقر الورثة بعد اقرارهم
فيجب تقدير عبارة الوقاية الى هذه النحو او يثبت ولد تها بالجملة
تامة او اعلم انها ولدت بعد وفاته لاقل من ستين او لم يعلم
واقرار الورثة بفقوله او لم يعلم الا خر يشمل ما اذا لم يعلم
ولد قبل الموت او بعده وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت
الزوج لا يعلم انه ولد لاقل من ستين او ستين او اكثر لكن
ان اقرار الورثة ان هذا الولد مولود منه فان اقروا بانه كان
فالمراد اقرار لم يكن يصح شهادتهم لعدم قبول شهادة
او عدم العدة بعد اقرارهم في الارث فيه فقط والا صح فيها ايضا
يثبت نسبه مطلقا اي في حق المفوقة في حق غيرها وهي كونه امة او
سنة اشهر اي حين وقت النكاح اقر به الزوج او انكره
فان ثبوت نسب ولد المنكوحة لا يحتاج الى الاقرار فان

ولادتها ثبتت بشهادة امرأة فصاعدا عن انفراده ٢ اى بعد ما ثبتت
ولادتها بشهادة امرأة واحدة في قول الولداى قال السرخسي ٣ ولا اقل منها لان اقل
نسب ٤ معطوف على قوله لستة اشهر فان اذا كان بين النكاح وولادة
لاقل من ستة اشهر لا يكون حملا ٥ فان ولدت فاصاعدا فالحمل
منه لستة اشهر فصاعدا لان الزوج الاقل صدقت بلا يمين فصار كالمسئلة

٣ لان الظاهر شاهد بها لبيان الولد من النكاح لان من السفاح ٤
ولو علق طلاقها بولادتها فشهدت امرأة بها لم يقع ٥ هذا
عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع لان الولادة ثبتت بشهادة امرأة
واحدة ثم ثبت الطلاق بالتبعية ولابي حنيفة رح ان الولادة ثبتت فرادى
فصار بقدر ما فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس بمتعال لانه
كلا منهما يوجد بدون الآخر ٦ وان اقر بالحمل فعلق يقع
بلا شهادة صحيحة ٧ اى علق طلاقها بولادتها فقالت قد ولدت
وكذبها الزوج لم يقع بلا شهادة ٨ هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما
يشترط شهادة القابلة لانها تتعلق بفسخه فلا يرجع الى قولها
الا اذا قرره بالحمل اقرارا يفضي اليه وهو الولادة ٩ والكثرة

فلا يثبت بشهادة واحدة ١٠ بخلاف ما اذا قال ان كنت حاملا فانت طالق
ولدت لاقل من ستة اشهر منذ اقر به والا لا ١١ لانه اذا كان
بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر كان العلوق قبل النكاح
فيقع الطلاق ١٢ ولو قال ان كنت حاملا بولد ذكر فانت طالق
فالولد ولد ١٣ لان العلوق قد وجد ثبت غيبة الزوج او حضرته
فلا يلزم الا دعوة ١٤ ثم قال المسئلة كلها في بطنك ولدها
منذ خمس سنين من وقت الولادة ١٥ امرأة فهي ام ولده قال الفضل
عطف على قوله لامرأة ١٦ هو ابن ومات فقالت ام الطفل هو ابنه
وانا زوجته ١٧ اى ورثت الطفل وانا زوجته مع ان الظاهر ان المسئلة
فيما اذا كانت المرأة معروفة بالمرة وكذبوها ام الطفل فلا سبيل الى
نسبة الطفل لانه لا نكاح ١٨ اعتبر كلامها صحيحا لانه هو الموضوع للحل ١٩ وان
قال ورثت ام ولده وجبت حريتها للارث ٢٠ اى ام الطفل وورث
ورث الطفل ٢١ وحضانة الام جاز الطفت او لا ثم لا معاد وان عادت
ثم ام ابيه ثم ام ابيه ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ٢٢ اى ثم
لاب وام ثم لام ثم لاب فان كانت اخت الام فاختها لاب

وام اولى ثم اختها لام ثم اختها لاب وذلك لان الاصل في هذا
الباب للام فالقرابة من جهة الام قدمت على القرابة من جهة الاب
ثم ثم تنبيه كذلك اى للاب وام ثم لام ثم لاب فان الاخت للاب
فقدم اخت لاب وام ثم لام ثم لاب ابن حربة بين الاخ لاب
لام وام ولد ذمية اى حيث لم يسلم والدته كالمسلمة حيث يعقل دينها
اى غير المسلم وفي الهداية عالم يعقل دينا ويخاف عليه ان يألف
الكفر وقولها ويخاف يجب بالجزم لانه عطف على محذوف وهو بالغ
لان عالم يخف وبهذا القيد لم يذكروا الوقاية ويجب رعايته لان ما يخاف
الخوف قد يكون قبل بلوغ الصبي فاذا خيف ذلك لم تنفك الحضانة عنه
وبنكاح غير محرم منه يسقط حقها اى فرخشتم ثم ثم ان لم يكن ثمة
ثم وجدة جدة اى جدة تكبت جده فهذا من باب اطلاق المعلول
على العلتين المختلفين والمجد مقدم ويعود الحق بزوال النكاح
سقط بسبب العصبة على ترتيب الارث لان الارث جهة الى عصبة بنفسه
كمولى العتاقة وابن العم ولا حق لغير عصبة ولا يخير طفل اختلفا فان لم يختر
او الام وحدها اجبر لان الابن حينئذ يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده

وقدره اتفقا لا بسبع سنين او بالبلوغ حيث يحيض ويحتلم
محمد حيث تشتهى وهو المعتبر لاختلاف الزمان وغيره حيث تشتهى
اى غير الام وجدة اتى بالبلوغ حيث تشتهى ولا تخير
مطلقة بولد الا الاول وظرفها الذي يكبر فيه وبهذا الام فقط
اى السفر المذكور بالنفقة يجب اى الحكم وهو يسكن على
الزوج والصغير لا يقدر على الوطء لو مراهقا مسلمة او كافرة كبيرة
او صغيرة توطأ حيث لو لم توطأ كان له منع مرجوتها فلو توطئ
تسليم البضع فلا تجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا
يقدر على الوطء لان مانع مرجو تها يقدر على ازالته فوجب نفقة
البيت وذكر الضمير نفقة اب وضمير وسعه لمعة عكسه ان كان
هذا عنده ما واه عند ان فعنده فلمعة حال الزوج ولو حكم عليه
ابيه او مرضت فرجعت الزوج لا لنشوزها حرجت حيث غير حق
احتراز عن خروجها بحق كما لو سافرت لحج الفرض فخرجت حيث منعها
فجعلته بيت ثم مرضه لم ترفق ومخصوصة كرتاؤ حاجة لا معروفة لو
كانت معه فلها نفقة الحضر لا السفر وعليه وسر نفقة خادم

واحد لها فقط ۳ اذا عند المحشي رحمه الله واما عند ابي يوسف
فعليه نفقة خادمين احدهما للمصالح الداخل والآخر للمصالح
خارج البيت وهي القول الواحد لقولهم جميعا ۳ ولا معتبر
في الاصح ۳ اجرة الخادم قول محمد وعليه فان غاب وجب على الموسر نفقة
الخادم ۳ ولا يفرق بينهما بخلاف ما مر من الاستدانة
عليه ۳ اي لو مات المستقرض عليه وتعذر الاخذ بالمعروف
الى نفقتها حتى ان غني الزوج يورث قدرها دينا عليه
واما عند الشعير فالقاضي يفرق بينهما لانه لما تعذر الاخذ
بالمعروف ينوب القاضي منابه في التسريح بالاحسان والمجاز
للضرورة قاله الشارح وفيه تأمل ۳ وفي الفرق بينهما
لما شاهدوا الضرورة في التفريق لان وضع الحاجة الدائمة
للتيسير بالاستدانة والظاهر انها لا تخرج من تقديرها فتنبه
فرع لو مات الزوج معسرا وقد استدان ليصلح القاضي ما شاء فله
ان يفرق بينهما ۳ وهل فرضت لعدم كفايتهم تقديرا ام طلبت
وتسقط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضاها
فتجب لا مضت ما داجتمعا فاذا مات احدهما او طلقها قبض سقط

سقط المفروض لا اذا استدانت باستقراض قاض ۳ هذا عندهما واما عند
الشافعي فلا يسقط بالموت بل يصير دينا عليه ۳ ولا تسقط
مجتبى مدة مات احدهما قبلها ۳ اي اذا تجمعت نفقة مدة كاملة
كشهر مثلا فمات احدهما قبلها كما اذا مات عند مضي شهر لا تسقط
منها شيء عند محمد وابي يوسف خلافا لهما قنية
القبض فيما لو مات سقط اه رحمتي كما في الاشباه وعند محمد وابي يوسف
كسوة نفقة كما مر في وجوب الكسوة ۳ ونفقة خدمة
لانها عوض عما استوجبه عليه الاحتباس ۳ ونفقة عرس القاضي عليه
بباع فيها مرة بعد اخرى وفي الخانية بيع بباع مرة ۳ صورته
تزوج امرأة موسرة بأن ملكها فرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه
دراهم خمسة وهو معسر ومحتاج والمشتري عالم ان عليه دين النفقة
بباع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان هذا الدين عليه دينا بسبب آخر
فيبع خمسة لا بباع مرة اخرى ۳ ويجب سكناها في بيت يليق بحالها
احدهما او ولي احدهما ۳ لا برضاه ويبيت معها ولو ليلة ۳ لا يغلق
كفاها ولو مع والدها وولدها من غيره عليها الدخول عليها ۳ بناء

على ان البيت ملكه فله المنع من الدخول فيه لا من النظر
اليها وكلامها حتى تشاء وقيل لا منع من الخروج الى الوليمة
ولا من دخولها عليها كل جمعة وفرض لهم غيرها كل سنة
هو الصحيح ويفرض نفقة عرس الغائب وطفليه وابويه في
حال ليس جنس حقهم فقط كالدراهم والدنانير او
الطعام او الكسوة التي تلبسها هي بخلاف ما اذا كان لم
يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج الى بيعها للصرف
الى نفقتها لم عند سودع او مضارب او مرهون ان اقر
به وبالنكاح او علم القاضي ذلك بكفلها ح اي بما فرض
منها كفيل لم ويخلفها انه لم يطلقها النفقة ح الغير فرائه
غير الغائب ح لاباقامة بينة على النكاح ح اي لا يفرض
القاضي النفقة باقامة البينة لم ولا ان يحلف ما لها
فاقامت بينة اي على النكاح ليفرض القاضي
عليه بما لها بالاستدانة عليه ولا يقضي به ح اي بالنفقة
لانه قضاء على الغائب لم وقال زفر لا يقضي بالنفقة

لا بالنكاح وعلى القضاة اليوم على هذه اللجاجة والطلقة الرجعية
والبائن والمتوفى عنها مطلقا لتخير العتق والبلوغ والتفريق
لعدم الكفاءة النفقة والكسوة ح اي وامته ام الولد وام معتدة
البائن خلافا للشافعي لما روى حديث فاطمة بنت قيس ولنا
رد عمر رضي الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة
وتقبيل ابن الزوج وردة معتدة الثلاث ليسقط لا يمكنها
ابيه لانه لاثر للردة والتمكين في الفرقة لانها قد تثبت
قبلا فلا تسقط النفقة الا ان المرتدة تحبس فتسقط ولا نفقة
للحبس بخلاف الممكنة ابن الزوج ح ونفقة الطفل فقيرا
على ابيه انما قال فقيرا حتى لو كان غنيا ففي ماله ولابنك
الا كنفقة ابويه وعرسه اي لابنه كه احدى نفقة طفل كما
لابنه كه مرتفعة ابويه وعرسه ح وليس على الام ارضاعه الا اذا تعينت
ح بان لا يوجد من يرضعه او لابنه ب لابن غير ح ويستأجر الاب
مرأة فصاعدا ح اي اذا لم تتعين الام ولو استأجر هي بنكوحه
او معتدة ان رجعي لم يصح ولم يجز في المبتوتة وروينان ح اعلم

الى قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن ما وجب للام ارضاع
على الاب ثم قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب دفع الضرر عن الامهات
والآباء فالام ممتنعة والاب لا يتضرر باستيجار الام فصح ان
الام لان الظاهر ان استنكافها متساويا للعجز لان استحقاق الاجرة
يدل على انها لم تمتنع الا للعجز فاذا ثبت عليه وطلب الاجرة
لا يسقط لان ظاهر قدرتها فالاتيان بالواجب لا يوجب الاجرة
على ان الشرع لم يوجب للزوجة الا النفقة قال الله تعالى وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فكل من هو اخذ النفقة
وهي المنكوحة او معتدة الرجعي لا تستحق شيئا آخر للارضاع واما
المبتوتة فكذلك في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج
قد احضرها بالاباية فلا يبقى منها المسكنة والمسامحة فصارت
كما بعد العدة وانما يجوز الاجارة بعد العدة لان النفقة غير واجبة
فيجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية ولان
بعد العدة اولد ابنه من غير ضرر اي الاستيجار لارضاع ولده الذي

والنفقة

ولد منها بعد طلاقها او انقضت عدتها والاستيجار لارضاع
ابنه الذي ولد منها صح سواء كانت في نكاحه او في عصمة
او بعد العدة وهي اي الام احق بها اي بالولد من الاجنبيات الا
اذا طلبت زيادة اجرة ونفقة البنت بالغة والابن زمنا
على الاب خاصة بدفع اي انما قال ابنه الابن على رواية الخصاف
ويجب ان يثبت نفقتها على الاب وحضانتها على الام وهذا
اذا لم يكن لها مال حتى لو كان لهما مال فالنفقة في مالها
وعلى الموسر لها نفقة نفقة الاصول الفقراء بالتسوية
بين الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لان الارث
تعتبر فيه البنت وابن ابن كلها على البنت وولد بنت واخ
على قدر اي مع ان الارث نصفان بين البنت والابن
الابن والارث كل للاخ ولا شيء لولد البنت لانه ذو
الارحام ونفقة كل ذي رحم محرم صغيرا او انثى بالغة
فقيرة او ذكرا هذا او غير قادر للارث وعجز عليه ويعتبر فيها
اهلية الارث لا حقيقة اي وانما قال ابنه الابن نفقة

انما تجب لقوله تعالى على الوارث مثل ذلك فيشمل الاجنبي لا الاب
على الوارث فقال المصنف باعتبار الارث الاب حقيقة وذلك لان
حقيقة الارث لا يعلم الا بعد موت مورثه لجواز ان يموت الابن عن ابن
ان يموت ابن الابن ويكون الارث للجد فاعتبر الاقرب منهما وقت
الارث ونفقة هؤلاء واجبة مقدرة على ترتيب الارث فاذا كان له
ونفقة من له جد وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف دينا
الا لزوجته والاصول والفروع ثم بعد هذا يحسن ايراد قوله
هذه العبارة على الفقير الا لها والفروع والا لغني الا لها وعلى
المختصر تغييرها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا تجب
على الفقير الا لزوجة والفروع ولا تجب للغني الا لزوجته واما
غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب النفقة على احد ومتى
الاب عرض له لا عقارة النفقة ولا دين له عليه سوى النفقة
اي بيع الاب مال الابن ليس له سوى النفقة عليه على الاب
قالوا ان للاب ولاية حفظ مال الابن وبيع المنقولات
من باب حفظ الا بيع العقار لانه محض نفع فاذا باع المنقولات

المنقولات فانفرد جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها قلت
الكلام فرأيته يحمل بيع العروض على اصل النفقة لا على البيع لاجل
النفقة ثم الانفاق من الثمن على العلة لو كان هذا الجنس
البيع ليس سوى النفقة بعين هذا الدليل بل العلة ان
للاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاد
جارية الابن فيملكون له ولاية بيع عروض الابن لبقاء نفقته
واما لا يطرد بيع العقار لانه يعد لانتفاع به مع بقاء ذاته
الزراعة وولاية الاب نظرية ولا نظر في بيع العقار بل
بيعه اجحاف بمقصود الابن ابقاؤه وهو الانتفاع به ولان
بيع ماله لنفقته لان ملك مال الابن مخصوص بباب
لقوله عليه السلام انت ومالك لابيك فلانه ليس للاب
ولاية التصرف في مال الابن وفي بيع عروض الابن لو
انفقها على بيع به بلا اختلاف لان الابوان لو انفقا ماله
عند اهما واذا اقتضى بنفقة غير المرسل مضت مدة يسقط
لان نفقة هو الا ان تجب لكفاية للحاجة فاذا مضت

المدة جعلت الكفاية وقد نقل عن جامع البكير للبزدوي
رحمه الله ان هذا اذا طالت المدة بعد الفرض اما اذا
قصرت فلا سقوط وقدروا القصير بعادون الشهر الا
ان ياذن القاضي بالاستدانة اي ياذن القاضي بالا
ستدانة فاستدانت فهي دين على الغايب ونفقة
المملوك على سيده فان ابى كسب وانفق بنفسه وان
عجز امر ببيعه والله اعلم بالصواب كتاب العتاق
هو يقع من حر مكلف بصريح لفظه بانيته كانت حرا او
معتق او عتيق او اعتقتك او فكرا او حررتك او هذا
مولاي او يا مولائي لفظ المولى مشترك بين معانيه
العتق ومن العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق بلا نية
او انت حر ونحوه مما عبر به عن البدن وبكنايته
ان نوى كل ملك له عليك ولا سبيل ولا رق وان
كان لا يملك عليك كتابة لانه يحتمل عدم الملك بالبيع
ونحوه او بلا عتق ولا سبيل لك اليك او التصرف

وكذا لا سبيل لي اليك اي الى التصرف فيك ولي الانتفاع بك وكذا
لا سبيل لي عليك اي لا ملك لي عليك فان ملك امر الطريق المروي
لا التصرف والانتفاع وانا كارق لي عليك فان الرق هو عجز
شرعي يثبت فرالانتفاع لا زالة الملك وهو حق الله تعالى واما الملك فهو
اتصال شرعي بين الادمي وبين شيء يكسبه مطلقا التصرف فيه
وحاجزا عن تصرف الغير فيه فالشيء يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا
كالمكاتب فانه مرقوق الا وان يكون مملوكا فارق في الابتداء بسبب الملك
فقوله لا رق لي عليك اطلق فترك وازاد به الملك وخرج به الملك
والكتابة بسبب الملك قد اطلقت بهذا اي بهذا اللفظ الصريح والاكم
منا فما حافظ الباء قوله وبهذا اي ليعلم انه عطف على قوله
وبكنايته ولو لم يذكر حرف الباء اوهم انه عطف على مشكل كقوله انت
لي عليك الى نوه فيلزم انه كناية وليس كذلك فان المقول له
ان كان نوى منه يشبه وبه يفتى وان لم ينو لم يقع وان نوى
لم يقع وان لم يكن كذلك يكون بهذا اللفظ مجازا عرفيا فيعتق
وان لم ينو لان مجاز متعارف ولو كان كناية يحتاج الى النية

كالكتابة والتدبير فعتق له فيه نصيب لانه اتلف عليه ذلك فان كان هو المعتق
والولاء ستة اشهر او اكثر فجر الولاء لمعتقه لانه كسبه
وولد الامة من زوج او ملك مستبدا وولد ان مولاها حر يا
عتق البعض وان اعتق بعضه عبده صح وسعى فيما بقي وهو قول
بلا وقالا رحمهما الله لو جر وقالا عتق كله لانا بينا ان العتق لا يتجزى
بالاتفاق فكذا الاعتاق عنده لانه اثبات العتق كالكسب
فيلزم منها عدم تجزي الالزام وهو العتق عدم تجزي ملزومه وهو الا
لكن ابو حنيفة رحمه الله يقول الاعتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك
الا ازالة حقه وهو الملك والملك يتجزى فكذا ازالته فاعتاق البعض
اثبات حظر العلة فلا تتحقق المعلول الا لو ان تتحقق تمام العلة وهو
ازالة الملك كلها ولو اعتق شريك حظه اعتق الآخر او استسعاه
او ضمن المعتق موسرا اي حال كون المعتق موسرا قيمة حظه
لغيره يرجع بها الآخر لانه سعى او لانه لما اعتق او استسعاه المعتق
ان ضمنه رجع به اي باختياره على العبد وقاله ليصحانه غنيه
اي الآخر فضمن المعتق عند ابي حال كونه غنيا وبالسعاية فقير فقط

فعتقا والولاء للمعتق لان اعتاق البعض اعتاق الكل عنده
ولو اعتق كل شريك عتق الآخر سعى لصاحبه حظه والولاء لهما
وقالا يسعى العبد في قيمته لهما لان على اصلهما الضمان
مع اليسار والسعاية مع الاعسار فان كانا معسرين تجب السعاية
وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا لان كل واحد
منهما على اعتاق الآخر والآخر بريء ولا بينة بينهم ولا اختلاف بينهم
وهذا على العكس لانه ضمان اتلاف بقولهما ثم ان كان المعتق
يزعم ان عتقه قبل الكتابة لان المكاتب معه والمعسر يزعم انه لا حق له
لانه سعاية لان المعتق موسر ولا يقدر على اثبات الضمان
غير بكل منكر فلا شيء له اصلا فان قالت ينبغي ان لا تجب السعاية
في شيء من الاحوال لان العتق انما ثبت باقرار كل منهما بانه
شريكه والشريك منكر فصار اقرار كل واحد منهما انما للمعتق فلا
تجب السعاية فلت العبد ان كذب كلا واحد منهما فهما يزعمان انه
معتقهما ان صدق فقد صدق بتعجيز كل واحد منهما فيكون اقرارا بوجوب
سعاية له على اصل تصديقه واما على اصل تكذيبه فتقدير قيمة للمعسر

والربع للثابت والداخل فقد تصف بينهما فالنصف الذى صار
الثابت شائع فيه فيها اصاب النصف الذى عتق بالايجاب الاول
لغا وما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقى فتق منه ثمانية ارباعه
واما مع الداخل فعتق بعد محمد بولاء هذا الايجاب لانه
عتق الربع من الثابت فكذا مع الداخل لانه شائع فيهما وهما
يقولان الباقى من عتق النصف فتحقق بالثابت ولا مانع فى الباقى
فيعتق نصفهم قال قاله مرتجلا ولم يخرج الوارث جعل كل عبد ستة
كسهام عتق عندهما وعتق منه ثلثة اسهم ومن كل
سهمان وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهام عتق عنده وعتق منه
خرج سهمان ومن ثلثة اسهم ومن داخل سهم ويسعى كل
غانما فيه على القولين ويصح الثلث والثلثان اى ولو قال
ذلك فى مرضه وترك ولم يخرج وارث ولا مال آخر سوى العبيد الثلثة
وقيمتهم سواء يجعل كل عبد ستة اسهم عندهما كسهام العتق لانه
خرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهى
ثلثة اسهم ومن الداخل ربعه وهو واحد من اربعة فيعول الى
فعندهما يجعل سهام العتق وهى سبعة ثلث المال ويجعل كل عبد سبعة
للمال قيمته كل عبد تسعة وهى ثلث المال فيعتق من الخارج اثنان
وهو السدسان ويسعى فى خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل وفى
الثابت يعتق منه ثلثة وهو ثلثة اسباعه ويسعى فى اربعة
اسباع قيمته وعند محمد يجعل سهام العتق وهى ستة ثلث المال
فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان وهو ثلث الستة
فى خمسة اسداس قيمته فلو كان قيمة كل عبد اثنين واربعين درهما
وهى اثنتا فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما يعتق
من الخارج السدسان اى اثنا عشر ويسعى فى خمسة اسباع الباقى
وكذا الداخل ومن الثابت ثلثة اسباعه وهى خمسة
عشر ويسعى فى اربعة اسباعه وهى اربعة وعشرون وعند محمد
يعتق من الخارج من ثمانين واربعين ثلثها وهى اربعة عشر
ومن الثابت نصفه وهو احد وعشرون ومن الداخل سبعة

سبعة فجميع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهي ثلث المال
وان طلق كذلك قبل الوطي سقط اربع مهور من خرجت ثمانية
اثمان من ثبتت وثمن من دخلت سواء ان كان تزوج
ثلاثة زوجات مهورهن على السواء فطلقهن قبل الوطي على الصفة
المذكورة فبالاجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفا
بين الخارجة والثابتة فسقط اربع مهر كل واحدة منهما ثم
بالاجاب الثاني سقط الربع منصفا بين الثابتة والداخلة
فاصاب كل واحدة اثنى فسقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة بالاجابين
وسقط ثمن مهر الداخلة من قارعة الربع وانما فرضت المسئلة
في الطلاق قبل الوطي ليكون الاجاب الاول موجبا للبينونة
فاصابه الاجاب الاول لا يبقى محلا للاجاب الثاني فيصير الزوج
في هذا المعنى كالعتق ثم قال بعض المشايخ هذا اذا قال لهن
وقيل هذا قولها ايضا على هذه الرواية لابد لها من الفرق
بين العتق والطلاق وهو ان الاجاب الاول اذا لم العتق

والطلاق وجب التنصيف بين الخارج والثابت فلما
قبل البيان تبين ان في صورة العتق كان كل واحد منصفا
بينهما لان الاصل في الاثنين اذا ثبت الحكم لهما بتعارضهما
بها لان يمنع مانع في العتق ارادة الخارج فعارضها ارادة
الثابت فالاجاب الاول لما وقع بينهما فيصير كل واحد
مع معتق البعض وهذا عتق البعض ابتداء ويصير مترددا بين الكرية
والرقية كالمكاتب وهذا عتق البعض سعاية فالاجاب الثاني
لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا يجب
من المجلى فالداخل كل محل فيعتق منه نصفه والثابت لو كان
كل محلا يعتق منه للاجاب الثاني فاذا كان نصف محل
يعتق منه ربعه واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما
مطلقة البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم تتنصف
الاول فالداخل مطلقة اما الخارجة واما الثابتة فان كانت
الثابتة طلقت بالاول ولا حكم للاجاب الثاني فلا يمكن
ان يراد به الاخبار وان كانت الخارجة فالاجاب الثاني

فيما فرضنا وقوله في وجهه اي فيما لم يقل فيه وفيما قال عتق

باب التدبير والاستيلاد م من اعتق عن دبر منه مطلقا

بان مت فانت حر او انت حر عن دبر مني او انت مدبر

او دبرتك وان مت الى مائة سنة وعاش موته قبلها

فمدبر م قوله من اعتق سنة اجزه فمدبر واعلم انه قال في الهداية

ان التدبير اثبات العتق عن دبر وانما قصر به على هذه عادة الشافعي

اشتقاق التدبير فلهذا قال في الملتقى من اعتق عن دبر وانما

قال مطلقا احترازا عن المقيد فالمطلق ان يعلق العتق بموت

مطلقا او مقيد بقيد يكون الغالب وقوعه قبلها والمقيد

ان يعلقه بموت مقيد بقيد لا يكون كذلك عادة نحو ان مت

فمرض هذا هو م قوله ان مت الى مائة سنة وهو ابن

سنة مثلا وان كان في الصورة مقيدا لكنه في المعنى مطلق لان

الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقوله ان مت الى مائة سنة

يكون بمنزلة قوله ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان مت

الى مائة سنة تقديره ان مت فرضا من هذا الزمان الى

الى مائة سنة ثم شرع في حكم المدبر فقال م لا يباع ولا يوهب

ويستخدم ويستأجر وله ان يطأ ويتكسب هذا عندنا واما عند

الشافعي رحمه الله يجوز بيعه استدلالا بما روي ان مالك اطلق فقال ان مت فعبدي حر

من ثلث ماله وليس في ثلثه ان لم يترك غيره وقد كان

استغرق دينه لان لانه كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية

فيسعى او مرضي هذا الى سنة او نحوها مما يمكن عيشه غالبا وعتق

ان وجد شرط كعتق مدبر م قوله بيع اي صح بيعه وكذا جميع تصرفاته

الاستغلال م ملك الى ملك وقوله مما يمكن غالبا اي مما لا يكون

وقوعه واجبا غالبا ذكر الامكان واراد الزوال م وان

ولدت له بعد ما دبرها زوج مملكها فصار ام ولده وحكمها كما

الا انها يعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت

نسب ولده الا ان يقر به فان اقر فولدت آخر ثبت نسبه

بلا دعوة وانتفى بنفيه اعلم ان الفرع اذا ضعيف ومتوسط

او قوي فالضعيف هي التي لا تثبت نسب ولدها الا بدعوة

سببه فاذا ادعى صارت ام ولد وهي الفراش المتوسط
وثبت نسب ولدها بلا دعوة ولكنه ينتفي بنفيه والفراش القوي
هي المنكوحة فيثبت نسب ولدها بلا دعوة ولا ينتفي بالنفي
الا بحكم اللعان ٢ وام ولد النصراني اذا اسلمت تسعى
في قيمتها ويعتق بعدها ٣ اي بعد السعاية ٤ ان عرض عليه
الاسلام فابى وهي بحالها ان عرض فاسلم ٥ اي بكونه ام ولد
كما كانت ٦ فان ادعى ولد امة مشتركة اي بين اثنين ادعاه كل واحد منهما بالملك
آخرهم يثبت نسبه وهي ام ولده وعليه نصف قيمتها ونصف
عقر الاقل قيمة ولدها ٧ لانه لما استولد الجارية يثبت النسب في النصف
لمصادفته ملكه فيثبت في الباقي ضرورة لان النسب لا يتجزى لان
الولد لا يتعلق من ماءين فيلزم تملك الباقي فيجب عليه نصف
وايضا نصف عقر الجزء الوطي بخلاف وطي جارية الابن
فان قوله عليه السلام انت ومالك لابيك لا يراد به المعنى
الحقيقي وهو ان يكون ملكا للاب ضرورة كونه ملكا للابن بل
عليه قوله انت ومالك لابيك فيراد به المعنى المجازي وهو حل

حل الانتفاع فقصر فيحمل الوطي على ملك اللاب ليكون الوطي حلالا
فلا يجب العقر وفي مسئلتنا وقع الوطي في محل يعتقد ملك الغير
ولا سبب لحل الوطي فحرم فيجب العقر والتملك يثبت ضرورة
فيثبت النسب فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابنه الوطي فلا يجب
قيمة الولد وان اعتياه معا فهو منهما ٨ خلافا للشافعي رحمه الله فان
عنده يرجع الى قول القائف وهو الذي يتبع آثار الآباء في الابناء
٩ وهي ام ولد لهما وعليهما لكل نصف عقرها ونقصان قيمتها لكل
ارش ابن ١٠ لان العقر يؤخذ باقراره ١١ وورثه منه ارث ابن
لان الاب احدهما لكنه غير معلوم فيوزع ميراث الاب عليهما
١٢ وان ادعى ولد امة مكاتبة لزمه عقرها وثبت نسب الولد
وقيمته ١٣ لانه وطي صادف ملكا فيكون ولده ولد المغرور وهو
ثابت النسب وهو حر بالقيمة ١٤ الا الاتية ١٥ اي لان القصر لاجل ام ولده
اذ لا ملك له فيها حقيقة ١٦ ان صدق مكاتبه ١٧ اي انما يثبت
النسب ان صدق المكاتب المولى وعنده ابو يوسف لا بشرط
تصديق المكاتب المولى ١٨ والا لا يثبت نسبه لانه اذا ملكه يوما

بالجانين بكفر فيهما ٢ وجعاد وحمل فتنه وحرمته وسوكنه حرام كذلك
يا بطلاق زان والى فعله غضبه وسخطه اولعنته اوانا
زان او سارق او شارب الخمر او اكل ربوا الدو حروف القسم
الواو والبا والتا ولقد كافية اخصو وكفارته عتق رقبته او اطعام
عشرة مساكين كما ياتى فى النظر او كسوتهم لكل ثوب يستر عامة
فلم يكفر الستة اول فان ٣ كفر بعضها وقت الاداء ٣ اى الحالف
الثلاثة وقت ارادة الاداء اصامه ثلثة ايام ولا يجزئه
بلا حنث ٢ التكفير قبل الحنث لا يجوز عندنا لو كفر قبل الحنث
ثم حنث يجب الكفارة فعلا خلافا لمالك فى احد قوليه والشافعى
وجبت شرط وجوب الاداء فيجوز التقديم على وعندنا الحنث
كفارة اليمين العقوبة المحضة والكفارة على تقدير الحنث
فلا يكون اليمين سببا لها فالحنث سبب اليمين شرطا فلا
وجوب الاداء بالفعل قلت المال غير مقصود فى حقوق الله

تعالى فالكفارة المالية وغيرها مالية سواء على ان نفس الوجوب فلك
على وجوب الاداء فى العبادات البدنية كما فى المريض
فان الصوم واجب عليه حتى جاز الاداء فنفس الوجوب يتعلق
بالذمة لحاصلة للعبادات ووجوب الاداء يتعلق بالاتيان
بالذمة على ما حققناه فى شرح المنتقى ٢ وان حلف على
كلام مع ابو يعنث وكفر ولا كفارة فى حلف كافر
وان حنث مسلما وحرم حرم ملكه لا يحل وان استحله كفر
٣ اى وان عامل به معاملة المباح كفر لان تحريم الحلال
كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم علان اليمين ان كان
على فعل وجودى فواجبه الحاب المباح وان كان على عدمى
فهو تحريم الحلال وفرضه مطلقا ٢ اى غير معلق بشرط نحو
لله على صوم هذا اليوم ٢ او معلقا بشرط يريده كان قدم
غائبى فوجه وفى لم يرده كان زنيت وفاؤه وكفر هو الصحيح
٣ واما قال هذا اخر الخ القول الاخر هو وجوب الوفاء
سواء علق بشرط يريده او لا يريده واما كان هذا صحيحا لانه

اذا علق بشرط لا يريده ففيه منع الحامل وهو المنع لكنه
بظاهره منه منجزا قول ان كان الشرط امرا غير ما كان
مثلا ينبغي ان لا يتجزا لان التنجيز تخفيف والحرام لا يتوصل
التنجيز لتخفيف م و الاوصل ان الله تعالى يجعله باطلا
الحالف على الفعل م وهو حلف لا يدخل بيتا يحنث بدخول
لا الكعبة او مسجدا وسيعة او كنيسة او دار الندوة او حمامها او خلوة بات دار
م لان البيت موضع اعد للبيتوتة فالصفة بيت لا
بهذه المواضع م كما في لا يدخل دارا فدخل خربة
م وفي هذا الدار يحنث ان دخل خلاها منهدمة صحيحا او بعضه
بانيت اخرى او وقف على سطحها وقيل في عرفنا لا يحنث
م اي بالوقوف على السطح كما لو نبت مسجدا او حماما او بستانا
او بيتا او دارا بعد هدم محترم م حيث لا يحنث لانها لم تبق
دارا اصلا م وكذا البيت ودخله منهدما صحيحا او بعد ما بني
بيتا آخر م فانه لا يحنث لزوال اسم البيت وعلم انهم قالوا
في لا يدخل هذه الدار فدخل منهدمة انه يحنث لان اسم الدار

يطلق على الخربة فهذا العقد يوجب الحنث في لا يدخل دارا
فدخل دارا خربة ثم فرقهم بان الوصف في الحاضر لغو فرق
واعلال معناه انه اذا وصف المشار اليه بصفة يحول العلم
بهذا الشاب فكلمه شخص يحنث لان الوصف بالشاب
صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار والا يدخل دارا ايا كان الوقف
يتكلموا في احد هما لغو فالآخر هذا الكلام يوجب الحنث
في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخل منهدما
صحيحا لان البيتوتة وصف فيلغوا في المشار اليه فقولوا اسم
البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار
فدخلها بعد ما بنيت حماما انه لا يحنث لانه لم يبق دارا اقول
لفظ الدار في الدار الحمومة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا
على المنهدمة فاذا قيل لا تدخل دارا فالاولى ان يراد الدار المعمورة
وايضا وجوب حمل المطلق على الكامل اوجب ارادة الدار المعمورة
واذا قيل هذه الدار فانهدم ثم بناؤها فصحيح اطلاقها على المنهدمة
ترجحت بالاشارة فيحنث ان دخلها منهدمة وان حنث

دارا اخرى يحنث بخروجها ايضا اما لو حلفت تاما او ستانا
فلا يحنث لانه زال عنها اسم الدار بالكلية واما البيت فانه
يطلق الاعلى هو موضع اعد للبيتوتة فاذا خرب لم يصح اطلاق
البيت عليه اصلا ولا يقال ان البيتوتة وصف والوصف
في الدار لغو لان البيت اسم جنس مع انه مشتق
البيتوتة وليس كل اسم صفة كان تاب ونحوه فالاسم للذات
اذا دخل فيه الصفات يكون الوصف لغوا نحو لا يكلم هذا الشاب
فكلم شيخا يحنث اما ان دخل فلان الاسم جنس وان كان
نحو والله لا اشرب هذه الخمر فلانه من بقايا حقيقتها حتى لو حلف
خمرا لا يحنث ولو خلف لا يشرب هذه الخمر فخللها فشربه
بعد ما صار خلا يحنث فاحفظ هذا البحث فانه مزلة الاقدام
او هذه الدار فوقف فرطاق باب لو غلق كان خارجا منها لا
وهو ساكنها او لا يطيب وهو لا يركب وهو راكبه فاخذ
في النقلة فنزل ولم يتحول لم يحنث اي اذا حلف لا يسكن هذه الدار
وهو ساكنها فلا بد من ان يأخذ في النقلة لا انه حتى لو مكث

لو مكث ساعة يحنث وهذا عندنا واما عند زفر لا يحنث
لوجود السكنى وان قلنا اليمين تنعقد للبر فان البر يحصل
بكون مستغنيا وكذا في لا يطيب فهو لا يطيب ولا يركب وهو راكبه
م او لا يدخل فقعد فيها فانه لا يحنث فان الدخول هو الانتقال
من خارج الدار الى داخل فلا يحنث بالمكث بخلاف السكنى فانها
فانه فعل اللبث ساكن ولابس وراكب فمن قولنا وفيما قلنا
لا يحنث في مسألة الكتاب عدم الحنث الا ان يخرج ثم يدخل هذا
استثناء مستغرق من ضد الظرف فان قوله الا ان يخرج ثم يدخل
الا الخروج ثم العصد يقع جبرا بخلاف خفوق النجوم وقت
فتقدير الكلام الا في قوله لا يدخل فقعد لا يحنث فروقت الا
في وقت خروجه ثم دخوله م وفي لا يسكن هذه الدار للابد من
بابه ومتاعه جميع ما يحنث بوجوده بقي هذا عند ابي حنيفة رح واما
عند ابي يوسف رح فيعتبر نقل الاكثر واما عند محمد رح فيعتبر ما يقوم به
كما في خانية قالوا هذا احسن وارفق بالناس م بخلاف المصر والقرية
فانه لا يشترط نقل الاثاث والمتاع م وحنث في لا يخرج لو حمل امتعته

فقعد في غير ذلك الموضع ساعة لم يحنث

النقلة
كوچ كردن

بامره لان الخروج بلا امره مكروها واراضيا وشرعا لانه خلاف امره وحكما
خلافا م ان يخرج بامره وان يخرج بلا امره اما مكروها او راضيا
والحكم الحنث في الاول وعدمه في الاخرين م ولا فرق بين ان يخرج
الا الى الجنازة ان خرج اليها ثم الى امر آخر ح فانه لا يحنث لانه
خروجه لم يكن الا الى الجنازة ه وحنث فيما لو خرج الى مكة فخرج
يريد بها ورجع ح لان الخروج الى مكة قد تحقق م لان الغرض انها
جعلت غاية ح اي لو حلف لا يأتي مكة لا يحنث حتى يجيء غايتها م
وذهابه كخروجه في الاصح ح اي لو حلف لا يذهب الى مكة فانه لا يحنث
انه مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا يأتي مكة والاول اصح
كذا في التتارخانية ذاهب الى بلخ اي متوجها اليها واما الوصول فليس بشرط
م وفي ليأتين مكة ولم يأتها لم يحنث لانه اتى جهتها ح لانه
ح قد تحقق عدم الاتيان م وحنث في ليأتينه غدا ان لم يأته غدا اي
ان لم يأته بلا مانع كمرض او سلطان وليس ذلك بحقيقة ح اي
ان قال علي الاستطاعة بالحقيقة وهي القدرة التامة التي
يجب عندها الفعل ولا يكون الا مقارنة للفعل تصدق ديانة

ديانة لانها تطلق قد العرف على سلامة الاسباب
والآلات فالمنوي الآخر خلاف الظاهر فلا تصدق قضاء م
وشرط البر في لا يخرج الا باذنه لكل خروج اذن ح لان تقديره
لا يخرج الا خروجا ملتصقا باذنه فالمستثنى هو الخروج الملتصق
فما سواه بقي في صدر الكلام م لانه الا ان اذن ح اي ان قال
لا يخرج الا ان اذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان
للغاية مثل الى ان فاذا اذن مرة انتهى اليمين ويمكن ان
يراد الا وقت اذني ما لم يجعل المصدر حينيا فيجب لكل
خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة
اخرى بلا اذن فعلى التأويل الاول لا يحنث وعلى الثاني
فلا يحنث بالشك م والحنث في ان خرجت وان ضربت
لم يرد خروج او ضرب عبد فعلها فورا ح اي شرط للحنث في ان
خرجت وان ضربت فعلها فورا م وفي ان تغديت بعد تعال
تغد معي تغديه معه ح اي شرط للحنث في ان تغديت تغديه
معه م وكفى مطلق التغدي اي ان صام اليوم ح اي يكفي للحنث

م والضرب والكفو والكلام والدخول عليه بالليل فلا يفسد
ش اى ان حلف ليضربن زيدا مقيد بحال حياته زيد والحنث
لا يفسد بزيد لا يقيد بحال حياته م والقريب حول الشهر
اى يقيد القريب بما حول الشهر م فيقتضى ان يبدأ من قريب
والشهر بعيد وما اصطبح من خادم وكذا الحلف لا اشتري
قال ابن الانباري الادام ما يطيب الخبز ويصلحه ويلتذ
الآكل به وهو يعم المايع وغير المايع واما الصبغ فمختص بالمايع
وهو ما يغمس فيصبغ الخبز ويلون به م ولا يحنث فلا يأكل من
هذا البسر فاكل من رطبه او من هذا الرطب واللبن فاكل غرا
او شيرازا او بسرا فاكل رطبا ش اى لا يحنث في لا يأكل من هذا البسر
فاكل رطبا واعلم انه لا فرق بين قولنا لا يأكل من هذا البسر
فاكله رطبا وبين قولنا لا يأكل بسرا فاكل رطبا بناء على ان
البسر والرطب من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار حقيقة
اخرى كما بيناه في لا يشتري لحما م او لحما فاكل سمكا ش اى لا يحنث
في لا يأكل لحما فاكل سمكا م او لحما او شحما فاكل الية وللذة لا

لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف
لا يأكل رطبا او بسرا او ولا بسرا فاكل مذنبا ش
اى حلف لا يأكل رطبا فاكل مذنبا او حلف لا يأكل بسرا
فاكل مذنبا او حلف لا يأكل رطبا ولا بسرا فاكل مذنبا
حنث لان المذنب بعضه رطب وبعضه بسر
فمن اكل اكل الرطب والبسر وقال فرقة الهداية ان عنى بها
اذا حلف لا يأكل رطبا لا يحنث بالبسر المذنب واذا
لا يأكل بسرا لا يحنث بالرطب المذنب وقد قال في المنتقى
البسر المذنب وقد رطب اذا بدا الارطاب من قبل
ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك
ان الارطاب ليس الا من جانب واحد وهو الذي
ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب هو المذنب
فاذا عرفت هذا تكشف يصح ما قال في الهداية ان الرطب
المذنب ما يكون في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على العكس
اى ما في ذنبه قليل رطب فاقول لاصناف النمر المذكر ذكرناها

من تمر نخل ذو فارس وكرمان يباع ارطابها مع يابسها
الذي يسير على القيع فوجه فقهي فيه هذا البلاد ان كان بسره
الارطاب مع خلف القيع فما قال صاحب الهداية يكون صحيحا
وان لم يكن الارطاب من جانب القيع فوجه صحته ان الرطب
الرطب يا يكون اكثره رطبا والبسر المذنب يكون بسرا فحكم الاكثر
البسر على طرف القيع فراس البسر ما يلي القيع وذنبه طرف
وما كان الرطب هو الطرف الآخر فراس الرطب طرفه وذنبه طرف القيع فهذا وجه صحته م اولا يا كل لجا فاكل
او كرشا او لحم خنزير او انسان سو وقيل لا يحنث يا كل الكبد
والكرش فيه عرفنا لانها في عرفنا لم يعد الجا واما لحم الخنزير والانسان
فهما لحم حقيقة فيحنث بهما م والغداء الاكل من طلوع الفجر الى
الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور منه الا الفجر
وفي ان لبست او اكلت او شربت ولا نوى عينا م يقتصر
اصلا اي نوى ثوبا معينا او طعاما معينا او شرابا
معينا لم يصدق قضاء ولا ديانة لان المنفي ما بتينا بصير

البس دال الا على الثوب الا اقتضاء والمنفي لا عموم له فلا يصح
فيه نية التعميم م ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا دين
اي صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنيته التخصيص
خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء م وتصور البر شرط
صحة الحلف قال فالحالف ليوسفن دين حلف لا شربن ماء هذا
الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب فيه بعد ما لا يحنث
اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند ابي حنيفة ومحمد
سواء كان الحلف بالله او بالطلاق او بالعتاق وعند
ابي يوسف ليس بشرط فان حلف والله لاشربن الماء الذي
في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه وحلف ان لم اشرب الماء
الذي في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ماء فيه لا
يحنث عندهما وعند ابي يوسف يحنث وان حلف وكان فيه
ماء ريق في اليوم فالحكم على ما ذكرنا ان اطلق فكذا في الاول
ان الثاني اي وان لم يقل اليوم لا يحنث فيما لم يشرب
في الكوز ماء عندهما خلافا لابي يوسف وان كان فصب

يحنث لان حلف وكان فيهما فاذا ذلك لانه اذا لم
يكن في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم اولا وان
فيه ما فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه فور الاخير من اليوم
فاذا مضت لم يكن البر مقصودا متصورا فان لم يذكر اليوم فالبر
انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موسعا بشرط
ان لا يفوته ما يعد تاركا والبر متصور عند الفراغ من التكلم
فانعقد اليمين وعند ابي يوسف رح يحنث فور الكل فوت الموت
بموت في الوقت وفرع الموت يحنث فورا لان وفر نصيبه من
السمن او ليقاسمن هذا الجوز فيها او ليقتلن غلاما لي
انعقد التصور البر وحنث للعجز ان لم يعلم فلا وغيبة
خلاف زفر رح فعنده لا ينعقد اليمين لكون البر مستحيلا
فلنا هذه الامور ممكنة في ذواتها فيكفي هذا لانعقاد اليمين
ويحنث فالحال بلا توقف الى زمان الموت للعجز عادة
وانا فلكنا عالما بموته لاضجراره قتل ابعد احيا، اهند
وهو ممكن غير واقع فينعقد اليمين ويحنث فورا لان اذا لم

لم يكن عالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا
كان القتل المتعارف ممتنعا فصار كمسئلة الكوز م وقد
شرابا وتنقرها وعصرها كفرها وقطن ملك بعد ان لبست
من غزلك فهدى فغزلته ونسج ولبس يهدى م وقطن
مبتدأ وهدى خبره ومن الهدى ما يهدى الى مكة ليضحى
وعند ان كان القطن ملكه يوم الحلف فغزلته ونسج
ولبس يحنث ان يهدى الى مكة وان لم يكن القطن
ملكه يوم الحلف لا م وخاتم ذهب حلى لا خاتم فضة
وعند هما يعقد لو لو لم يرصع حلى وبه يفتى ومن حلف
لا ينام على هذا الفراش فنام على فراش فوقه حنث لان
فوقه فراشا آخر م لان القوائم تبع للفراش الآخر
م او حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير حنث
م حنث لانه جلس على الارض ولو حال بينه وبينها الباسه حنث لانه جلس على الارض ولباسه تبع
م او حلف لا يجلس على السرير فجلس على بساط فوقه لم

او وابه لانه سيجئ في باب مسائل شتى من كتاب
القضاء ان الزيف ما يروج بين الناس والنبهرجة ما يروج
التجار والسوقة ما غلب غشه فالزيف والنبهرجة ما يكون
الفضة غالبة على النقش حتى يكون من جنس الدراهم
لان يروج للنقش وفي المغرب قيل الزيف دون النبهرجة لانه
لانه يروج بين العمال والنبهرجة يروجه التجار م وفي الايضاح
دينه درهما حول درهم حنث بقبض كل منهما قالا يحنث
دون ما قبضه او كله يوزن لم يحنث هذا هو الذي عليه الوزن م
ولانه لو كان له الامانة فكذا ولم يملك الا خمسين
بناء على ان الاستثناء عنه بالكلام بعد الثنيا
وليس الاستثناء من النفي اثباتا فان قوله ان كان له
الامانة فكذا استثناء ليس له الامانة فهو نفي فوق الامانة
واما اثبات الامانة فغير لازم عندنا م ولانه لا يشتم
ان شتم ورثه او يسبنا م لان الرجال بالاساقي
والورد والياسمين لهما ساقان م والتفسخ والتر

والورد على الورق م اي ورق لورد وهو اجار
التي عليها الورق باب حلف بالقول م وحنث
في حلفه لا يكلم ان كلمه بامر الشرط وفي الاباضية م ان اذن
ولم يعلم بحنثه م لان الاذن اعلام فان اذن
ولم يعلم هو فيه لا يكون اذنا وعند ابي يوسف لو كنت
لان الاذن هو الاطلاق وفي لا يكلمه صاحب هذا الثوب
فباعه فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخا م لان الوصف
المذكور لا يصلح ما نعا من التكلم فيراد به الذات م
وفي هذا اجر ان بعته او اشتريته ان عقد بالخيار م
اي فان ان بعته فهو حر فباعه على انه بالخيار يعتق لانه
لم يخرج عن ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع ولو قال
ان اشتريته فهو حر فشراه على انه بالخيار عتق ما علم بها
فلانه دخل على ملك المشتري واما على اصل ابي حنيفة رحمه الله
عتق العتق بالشراء فكانه قال بعد الشراء بالخيار وهو حر
فيعتق وفي ان لم ابعه فكذا اي عتق او دبر م اي قال لعبده

ايقاظ م
اي حنث في حلف لا يكلم الا باذنه

ان لم ابعه فكذا اى ان لم ابعه فامراته طالق فاعتقه او دبره
طلقت امراته لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق
م وبفعل وكيله خلافا لهما فى النكاح والطلاق والخلع والعتق
والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض
والاستقراض والايداع والاستيداع والاعارة
والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضاء الدين
وقبضه والبناء والخياطة والكسوة وحمل فان الوكيل فى
فى هذه العقود سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى
الآمر فكان الآمر فعل نفسه م لانه حلف البيع والشراء
والاجارة والاستيجار والصلح عن مال والمخصومة
والقسمة وضرب الولد لان العقد صدر من الوكيل حقا
ان الحقوق ترجع اليه ولم يصدر من الموكل فلا يحنث
فالفرق بين ضرب الولد وضرب العبد ان الضرب
فعل حسى لا ينتقل من احد الى آخر الا اذا صح
التوكيل وصحة التوكيل يكون فى الاموال فيصح فى

فى العبد دون الولد م والا فى لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح
او هلل او كبر فى الصلوة او خارجها م هذا عندنا فانه
لا يستى متكلما عرفا وشرعا وعند الشافعى فى الوجهين يحنث
وهو القياس لانه كلام حقيقة م ويوم اكلمه على الليالى
اى ان لامراته انت طالق يوم اكلم فلانا فهو
على الليل والنهار م كما قرر فى باب ايقاع الطلاق اليوم
اذا قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت م وصح
بنية النهار م لانه مستعمل فيه اليوم وعند الشافعى
يصدق ديانة لا قضاء لانه خلاف المتعارف م وليلة
اكلمه على الليل والا ان للغاية كحتى ففى ان كلمته الا ان يقدم
زيد او حتى جئت ان كلمه قبل قدومه وفى لا يكلم عبد
او امرته او صديقه او لا يدخل داره ان زالت اضافته
وكلم لا يحنث فى العبد اشار اليه بهذا اولا وفى غيره
ان اشار بهذا حنث والا فلا م حلف لا يكلم عبد فلان
او حلف لا يكلم عبد فلان هذا فزالت اضافته اى الرق

عبده فكلما لا يحنث اما اذا لم يشر فظاهر وان اشار
فلان العبد لسقوط مئونة الايجاد وهي الذاتية على المعنى
في المضاف اليه فالاضافة يكون معتبرة فان زالت
لا يحنث وان حلف لا يكلم صديق فلان او قال
صديق فلان هذا او حلف لا يدخل دار فلان هذا او قال
دار فلان هذه فلم يبق للصداقة او باع الدار فكلموه او دخل
الدار ففي صورة عدم الاشارة لا يحنث لان الاضافة
معتبرة وفي صورة الاشارة يحنث لان هذه الاشياء
يمكن ان يراد بها انها كانت الذات معتبرة كان الوصف
وهو كونه مضافا الى فلان في الحاضر لغوا وحينئذ
بلا نية نصف سنة تكرا او عرف لقوله تتابعوا كلما
كل حين باذن ربها وسعها ما نوى والدهر لم يتقيد
قال ابو حنيفة خلافا لهما والسنة
مثل الاكل حينئذ وللابد معرفا وايام منكرة ثلاثة وايام
كثيرة والايام والشهور عشرة وفي اول عبد اشتريته اخر

ان اشترى عبدا عتق لان الاحتياج للولاية لا اثر
عبدا آخر وان شرى عبدين ثم اخر فلا اصلا لان الاول
فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا مقارنا
له ولم يوجد فان ضم وجده عتق الثالث اي قال
اول عبد اشتريته وجده حر فاشترى عبدين ثم اخر
عتق الثابت لانه اول عبد اشتراه ووجده ولو اخر عبد
ان اشترى عبدا ومات لم يعتق ومن قال آخر عبد اشتريته
حر فاشترى عبدا فمات المشتري لا يعتق بذا ولا يعتقهم
انه اذا مات يكون ذلك العبد آخر لان الآخر لا بد له
من اول ولم يوجد فان اشترى عبدا ثم آخر ثم
مات عتق الآخر يوم شرى مع كل ماله وعندهما يوم مات
مع ماله لان الآخرية تحققت بالموت فيعتق عند الموت
مع ماله ولان بالموت تبين انه كان آخر عند الشراء
فيعتق في ذلك الوقت ولا يصير الزوج قاذفا لو علق
الثلاث به فلانها لم تقع والضمير في به يرجع الى الآخر وصح

المسئلة رجل قال لامرأة تزوجها طالق ثلاثا فتزوجت
امرأة ثم أخرى ثم مات طلقت عنه امرأته وعنه المرأة
ولا يصير فارا فلا ترث عنه وعنه بما الطلاق عند موته
فيصير فارا فترث م وبكل عبد بشرائه بكذا فهو حر عتق
اول ثلاثة بشروه مستغرقين والكل ان بشروه معا
ويسقط بشراؤه بيعه لكفارته اى الكفارة وهذا عنده
وعندهما فيه رجوع الى رجوعهما انه لا يسقط فالحاصل ان النية
لا بد ان يكون مقارنة للعتق لعلة الا وهما جعلا القرابة
علة للعتق والملك شرطا ونحن جعلنا عكس العلة لان الشرط
جعل شرط القريب اعتاقا فاذا اشترى اباه بنية الكفارة
كانت النية مقارنة لعلة العتق وعندهما لا حيث
جعلا القرابة علة م لان شراء عبده جائز بعتقه اى قال
ان اشتريت هذا العبد فهو حر فشراه بنية الكفارة لان
علة العتق اليمين والشراء شرط فلا يكون النية مقارنة
للعلة يرد عليه انه قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عند

عندنا يمنع العلة فاذا وجد الشرط يصير المعلق عليه كأنه
النية مقارنة لعلة العتق م وبمسئولة نكاح علق عتقها
عن كفارته بشرائها م قوله ومسئولة عطف على عبدا
ولا بشراء مسئولة وصورتها ان يقول لامة استبرئي
بالنكاح ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني فانه
يعتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة لان حريتها
مستحقة بالاستيلاد م وعتق بان تسريت امة فحملت
من سراها وهي ملكه يوم حلف لان من شراها فقد م لان
هذه الامة لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم يضف عتقها
او سببه وقيه خلاف زفر م وبكل مملوك لي حرام بات
اولاده ومدبروه وعبيد علامكاتبوه الا بنيتهم م لانه لا
يمين م وبهذا حرا وبهذا وبهذا العبيد ثالثهم وخبر الاولين
كالطلاق م كأنه قال اصبحا حرا وبهذا قال قلت بل امو
كقوله بهذا حرا وبهذا ان قلت قد جبت عنه في شرح الجامع
بجوابين فان شئت فطالعه م ولام دخل على فعل يقع

عن غيره كبيع وشراء واجارة وخياطة وصياغة وبناء فتحصل
امره لنفسه فلم يحنث وان بعث لك ثوبا ان باع ثوبا له امره
للكل ولا يراد به خصوص فعل للتلفظ به فغر قوله ان بعت
لك ثوبا فصبيه حر فاللام متعلق بالبيع فيقتضي اختصاصها
البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفاعل الا بالامر اي
التوكيل فلهذا اقتضى الامر وان دخل على فعل يختص به فعل
لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضى
ملكه فحنث وان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه لا امره
هذا نظير الدخول على العين وهو الثوب اما نظير دخوله
على فعل لا يقع عن غيره فقوله اي قول القائل ان اكلت
لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام
والشراب ملكا لمن خاطب كما قوله ان اكلت طعاما لك
فانه وان كان منعقدا بالاكل صورة فهو غير منعقد
بالطعام اما ضرب الولد لمن ضرب لك ولده فعبد حر
فاقتضاه الملك فيه غير ممكن الا ان يراد به الملك لا مقتضاه

وقوله كل عرس ضلكا بعد قوله عرسه نكحت على طلقت اي
وصح بنيته غيرها ديانة فانه الخ قال بعد الكلام ارضاها
فيكون اكراه غير بالاولى لكن هذا خلاف الظاهر لان كلا
كلمة العموم فلا يصدق قضاء كتاب الحدود الحدود
عقدة تجب حقا لله تعالى فلا تعزير ولا قصاص حد
اما التعزير فلعدم التقدير واما القصاص فلانه حق العبد
وهو في القصاص والزنا وطئ في قبل خال عن ملكه
وشبهته كعقدة البايع او الثلاث وثبت بشهادة
اربعة بالزنا لا بوطئ او جماع فيما لهم الامام عنه ما هو
وكيفه هو ابن زنا ومني من بمزنا اما السوال عن الماهية
فان بعض الناس يطلقونه على كل وطئ حرام وايضا
قد اطلق الشارع على غير هذا الفعل نحو قوله عليه السلام
العينان تزنيان واما عن الكيفية فلانه يقع الوطئ
من غير التقاء ختانين وعما عن ابن فلان الزنا
في دار الحرب لا يوجب الحد واما عن متى فلان التقادم

لا يوجب الحد واما عن المرتبة فلانه قد يكون زنا وطيها
شبهة قال ينتوه وقالوا رايناه وطيها فقرها كالمرا
له الكتابة وعدلوا سرا وعلانية حكم ثم عطف قوله بشبهة
اربعة قوله وباقراره اربعا اى اربع مرات م في اربعة
مجالس رده كل مرة ثم سأله كما مر م اعلم ان قوله
كل مرة ليس بشرط لانه حاصل على ان الامام يرده اربع مرة
وليس كذلك بل الامام يرده ثلاث مرات فاذا اقر مرة
رابعة لا يرده بل يقبله فانه كما مر من قبل الا في السوال
عن سبق لسان انما يسأله عنه احضار عن المقادم وهو جمع
الشهادة لا الاقرار وقيل سأل عن سبق ايضا لاحتمال
في زمان الصبي م قال وان جب تلفيف رجوعه بلا علة
لمست او قبلت او وطئت بشهوة قال رجع قبل حده
او في وسط فلي والاحد وهو للمحصن الحر المكلف المسلم
وطئ بنكاح صحيح وهما بصفة الاحصان اى وطئ
حال كونهما بصفة الاحصان اى الامور التي يثبت بها

بها الاحصان ما بعد الوطي كانت حاصلة قبل هذا الوطي
فاذا وجد الوطي تم جميع ما يثبت بها الاحصان فقوله
وهو للمحصن مبتدا وخبره قوله م رجم فضاجعي يموت
بها ايضا هو ده قال الوا او غالوا او ماتوا سقط
ثم الامام ثم الناس في المقر بها الامام ثم الناس وغسل
وكفن وصلى عليه ولغير المحصن جلد مائة وسط بسوط الم
لا ثمرة له م في المغرب الثمرة العقوبة وهي ذنبه وقيل
العقوبة فالاول صحيح وفي الصحاح ثمرة السياط
عضا طرافها م ينزع ثيابه الا ما يواري عورته
الا راسه ووجهه وفرجه قايما في كل حد بلا مد اى
غير ان يلقى على الارض ويمد رجلاه وقيل ان يمد ضاربه
يده فوق راسه وقيل ان يمد السوط على العضو بعد الضرب
م والعبد نصفها ولا يجد سيده الا ذن الامام م
هذا عندنا خلافا للشافعي م ولا ينزع ثيابها الا الفرو
وتجد جالسة وجاز الحفر لها لا له وجمع بين جلد ورجم

ولا جلد ونفي الاسباب هذا عندنا وعند الشافعي
يجمع فيه الكبائر بالجلد والنفي وهو تغريب عام ٢ ويغرب
مريض زنا ولا يجلد حتى شفي او جامل زنت ترجم وصف جلد م
ويجلد بعد النفاس باب وطئ يوجب الحد والعلم
الشبهة دارئة للحد ٢ اعلم ان الشبهة ضربان في الفعل
وفي المحل فشرع في الضرب الاول بقوله م وهي ان
يثبت بظن غير الدليل فلا يحد بها اذا ظن انها
تحل له فوطء الابن وان علا وجاريته وامه وان
في الاصح والمعتدة ثلاث وبطلاق على مال وباعتاق
ام ولده ٢ اعلم ان اتصال الملك بين الاصل
والفروع قد توهم ان للابن ولاية وطئ جارية الاب
كما في العكس وغنى الزوج بمال الزوجة المستفاد
من قوله تعالى وجدك عائلا فاغنى اي بمال خديجة
رضي الله عنها قد يورث شبهة كون مال الزوجة
بلكا للزوج واحتياج العبد الى مولاه لزمه النفقة

لهم مال ينفقونه منه مع كمال الانتظام بين مماليك مولى
واحد ومع انهم مفقورون بالجهل مظنة للاعتقاد بهم
حل وطئ اماء المولى ومالكية المرتهن المرهونة ملك يد فقد زوالهم
حل وطئ المرهونة وبقاء اثر النكاح وهو العدة
لا يجوز ان يصير سببا للزنا يشتبه عليه حل وطئ المعتدة
بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة بالاعتاق
على كونها ام ولده ثم شرع في الضرب الثاني فقال
ومن الشبهة بقوله م وفي المحل كقيام دليل ناف للحرمة زانا
فلم يحد والد اقر بحرمتها عليه فوطء امة ابنه ومعتدة الكنايات
والبائع المبيعة والزوج المرهونة قيل تسليمها
والمشتركة الدليل الناف للحرمة قوله عليه السلام
انت ومالك لابيك وقول بعض الصحابة رضي الله
عنهم ان الكنايات رواجع وكون المبيعة قبل القبض
بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون المرهونة
اي غير مقابل بما دليل عدم زوال الملك كالهبة والملك

في الجارية المشتركة دليل حل الوطئ ففي قوله نافيه للحرمة
زنا اما لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون
منافيا للحرمة م قال ادعى النسب حيث قرنه بالاقرار
اي في شبهة المحل لا في شبهة الفعل م وحد لو طئ امة
اخيه وعمته واجنبية وجدها على فراشه والا اي وان ادعى ذلك
زنى بها حربا وذمي زنى بحربية لانها حربية والحربية بمنع
الاخلاص ورنا بامان وذلك لانه ان كان هذا
في دار الحرب لا يوجب الحد وعند ابي يوسف ومحمد رح
جميعا وعند محمد ان زنى الحربية لا الحد وقوله وذمية
عطف على الضمير المستتر في حد وهذا جائز لوجود الفاصل
م ولا من وطئ اجنبية زفت اليه وقال هي امرأتي
وعليه مهرها او وطئ ناكحها عطف على قوله اجنبية وهذا
عند محمد رح فانه جعل النكاح شبهة في درء الحد
او شبهة اوانه في درء هذا عند محمد رح واما عندهما
وعند ائمتنا رحمهم الله ان اقر بحرمة او علم بها

عمل قوم لوط في اصح قوليه يحد حد الزنا لانه في معنى الزنا
لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال
على وجه يختص حراما وله انه ليس بزنا فان القصد
اشكفوا في موجبه من الاحراق وهو عدم الحجارة والتكميس
من مكان مرتفع باتباع الاحجار فعند اتحاده لو وجد
باشتمال هذه الامور م او زنى في دار الحرب او بقي هذا عندنا
خلافا لشافعي رح ولا يزنا غير مكلف بمكلفة اصلا
اي لا على هذه عنده وعند زفر والشافعي رحمهما الله
لا على هذا م
حد هي م وفي عكسه حد هو فقط ولا ان اقر واحد منهما
والآخر بنكاح وفي قتل امة بزنا يجب الحد والقيمة والخلية
لانه لانه صاحب الحق بإباحة الله تعالى م ويسقط
ويؤخذ بالمال لان من له الحق هو الوارث والمالك

باب شهادة الزنا والرجوع عنها م من شهد بحد
متقادم فرجما من امامه لم تقبل الا في قذف م فان
حد القذف فيه حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم م

وضمن السارق السرقة اى ان شهدوا بالسرقة
المتقادمة يثبت الضمان لانه حق العبد وهو لا يسقط
بالتقادم وعند الثاني فيه لا تقبل وان اقر به حد
اى ان اقر بالحد المتقادم حد الا في الشرب على ما يأتي
لان المانع من قبول الشهادة اما قد يمنع على الشهادة
عداوة جارية وهي تمنع لا يوجد في الاقرار وتقادم
الشرب بزوال الرائحة ونحوه بمضي شهر فان شهدوا
بزنا وهي غائبة حد وبسرقة من غائب لا تقطع
الدعوى في السرقة حول الزنا على ما يأتي الفرق في
ان يكون السرقة ان شاء الله تعالى ولو اختلف اربعة في
زمان وبيت او اقر بزنا وجهلوا حد اذ الموفق
ممكن بان يكون ابتداء الفعل في رواية واشتراه في
اخرى وجهل المقر لانه اذا لو كانت امرأته او امة
ولده لا يخفى عليه فان شهدوا كذلك او اختلفوا
في طوعها وكرهها او بلد زناه او اتفق جهاته في وقته

واختلفوا في بلده او شهد وا بزنا وهي بكر او ثيب فيه
او شهود ولم يجد احد وان شهد الاصول لا يضاد بعضهم
اعلم ان هذه الصور لا يجد احد لا المشهود عليها
بالزنا ولا الشهود بسبب القذف فقوله وان يشهد
كذلك اى ان شهدوا وجهلوا الموطوءة لانه حق الشهود
عليه لاحتمال ان يكون المرأة زوجته او مستولدته
على الشهود لو جوز ان يجعل شهدا وان شهد اربعة
وقال اثنان منهما كانت طائعة واثنان منهما كانت
مكرهة فلا حد عند احمد وعليه ما يجد الرجل للانفاق
الاربعة على الزنا والمرأة للاختلاف في طوعها وكرهها
وزال الفعل المشهود به ان كان واحدا بعضهم
ان الفعل الواحد يكون بطوعها وكرهها وان لم يكن واحد
فلا نصاب للشهادة على كل واحد منهما ولا يجد الشهود
لو جحدوا العدد وان شهد اربعة بزناه واختلفوا في بلد زناه
فلا حد عليهما لما مر ولا على الشهود خلافا لزفر لو جوز الشهود

تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء
الآية وارشد جرح جلده بعد رده توبة رجمه فرجمت احال
اى شهد الشهود بالزنا والزانى غير محصن فجلده فجرحه
الجلد ثم اقام احد الشهود بعد ذلك شهادة واحدة فقذف قاذف
الجلد احمد رد بعد وقال مات حيث كان الاولى فعل الجلد
حتى الى القاضى وهو عامل للمسلمين فالمؤاخذة فرعال
المسلمين وله ان الفعل الجارح لا ينقل الى القاضى
لانه مأمور بالجرح فيقتضيه على الوجه الذى امر به الا ترى
انه لو امتنع عن الاقامة يخافه المؤاخذة وان شهد واحد او
محصن فرجم ثم ظهر الشهود عبيدا او كفارا فى حيث
المال واى رجع عن الاربعة رجع حد الرابع اى عند الرابع
فقط حد القذف وعند ثلثة لا شئ لانه ان كان قاذف
حتى فقد سقط بالموت وان كان قاذف ميت فهو
بحكم القاضى فلما هو كاذب حيث لان شهادة بالرجوع
انقلبت قذفا فاضفا رقاذف بعد الموت ولم يبق

مرجوعا بحكم القاضى للانفاذ الحكم بانفاذ الحجة واذا رجع
ربع الدية لانه اعتدنا وفعل الشاهد فيه يقتضى بناء على الحكم
فى شهود القصاص كما قال فى الهداية وقيد بحد وافقط
اى اذا رجع من الاربعة جميع الشهود حد القذف ولا
بعد شهود عليه فان كان الرجوع بعد الحكم فعند
حد الراجع فقط والاصح الباقون لانه كذب شهادتهم بالقضاء
وان كان الرجوع قبل الحكم فعند زفر على الراجع فقط
ولا شئ عن خامس رجع آخر حدا وغرم ربع الدية
قال الحسن فيما اذا كان الرجوع بعد الرجم والصغير
لو بقى لا رجوع فلو رجع وقد بقى ثلاثة ارباع النصاب
وغرم الدية من قتل اما مور برجمه اى امر بالرجم فقتله
بطريق الامر او زكى شهود الزنا فرجم فظهروا عبيدا
او كفارا فيهما اى فى مسئلة القتل والتركية والقضاء
على الاكثرين على قول احمد وعند الاضحان عليهم كل
حيث حال وحيث احال ان لم يتركك فرجم اى فحم حيث حال

والاصل فيه قوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر فالثمر ما يتناثر من رؤس الشجر والكثر الجمار وهو شحم النخل وقال الشافعي رحمه الله يقطع في الثمر المعلق اذا كان في اكمامه لان الحرز بالاكمام وهو حرز في حق الثمر المعلق كالحرز بالدار في حق سائر الاموال ولنا ان الحرز بالاكمام في حق الثمر المعلق ليس بحرز لان الثمر لا يبقى فيها عادة فكان الحرز بالاكمام في حقه كالحرز بالصحراء في حق سائر الاموال وقوله عليه السلام لا قطع في ثمر ولا كثر نص في الباب فلا يجوز تركه بالقياس ولان الثمر يسرع اليه الفساد فيسارع الناس الى اخذه فيكثر فيه الاخذ فلو اوجبنا القطع فيه لادى الى سد باب الاخذ على الناس وفيه حرج عظيم وهو منفي بالنص ولان الثمر يتسامح الناس في اخذه عادة فكان الاخذ فيه بمنزلة الاخذ من مال مباح وهو لا يسرق اعانة لخبر بابه ولان الكتاب والسنة وردا في سرقة المال وهو ما يتمول ويضن به عادة وذلك لا يكون الا في المحرز وما ليس بمحرز لا يضن به عادة كان ببيت مال او في بيت فيه شركة وسواء سرق قليلا او كثيرا اي ان كان له على آخر دين بقدر ما سرق او كانت عنده امانة او مضاربة فسرق منها ولو سرق لانه بقدر حقه لا يقطع لان له شركا فيه وما يقطع فيه هو المال اي لا يقطع بسرقة شيء قطع فيه ثم رد وصل الى مالكه ثم سرق والحال انه لم يتغير حال ولا عضو فاذا عضه اجير سقط ضمان ما عضه فقطع القول عليه السلام فان عاد فاقطعوا وانما ان عضو السارق قد سقط حدا بالسرقة فلا يقطع مع الضمان ثم اذا ملكه عاد السرقة الى مالكه فاعدمه وان عادت غيبة مستحق طويلة سقط القطع وقوله عليه السلام فان عاد اي الى السرقة لان الى المسروق المثل بدليل سقوط العصمة على انه مطعوم طبعا او مطعوم عادة فان تغير فسرق قطع خلافا كغير القطع فيه بتغير السرق

والا ان سرق من ذي رحم محرم منه سواء كان المال في حرز او لا لان الشبهة في المحرز بخلاف ما اذا سرق من بيت الغلة غير محرم فانه اذا سرق مال ذي رحم محرم منها يقطع لوجود الحرز وقال مالك رحمه الله سواء سرق من بيت غير محرم او بيت محرم منه فانه يقطع فيهما لان الرضا عادة لا يثبت فلا يسقط القطع بالشك والاضافة الى الاذن بالدخول في حرز متحقق والاخت رضاعا مع ابن يقطع والاصل عندنا ان كل من يدخل بيت غيره بالاذن العام لا قطع عليه كالضيف والاجير الخاص له اذا سرق ما لا يدخل فيه عادة كالدابة والعبد والثوب ونحوها وكالضيف والمضيف وعيال الرجل وخدمه وبيت الذي في قوله فان كان الاذن نهارا فسرق ليلا يقطع واعلم ان المحرز بالحافظ لا اعتبار له عند وجود المحرز بالمكان فاذا سرق من الحمام شيئا وله حافظ فلا قطع لان الحمام حرز وقد انضم اليه الاذن بالدخول ولا اعتبار بالحافظ فيه فلا قطع بخلاف الحافظ في المسجد فان المسجد

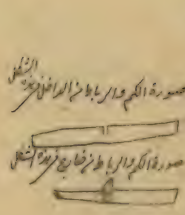

على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وجنا نظير صلوة
تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن البيت
فان قام بها البعض سقط عن الكل وان
بلغ الى الابعدين الاقربين ضيعوا حقه فعلى الابعدين
يقوم بها فان تركه الكل فكل من بلغه خبره مؤاخذ
يصير اثما ٭ وكره ان يجعل مع
للعامل على عمله والمراد انه اذا كان في بيت المال شيء
لا يحمل الامام ارباب الاموال شيئا من غير طيب
الفقهاء يستقوى به الغزاة اما اذا لم يكن فيه شيء
فيفعل ذلك ٭ فان حوصروا اى الكفار بلدا
هم المسلمين ودعوا الى الاسلام فان اجابوا فالى غير
فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا ٭ اعلم انه لا يدل
هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه يجب عليهم
وغيرها ما يجب علينا لان الكفار لا يخاطبون بالعبادات
عندنا واما عند من يقول انهم مخاطبون فالفرق وغيرها

ذلك سواء وعنده قبول الجزية لانهم بالعبادات
كسائر المسلمين وبل مراده انه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم
اذا تعرضنا لدمائهم واموالهم واتعرضوا لدمائنا واموالنا
ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك لان قبول
كنا نتعرض لدمائهم واموالهم لانهم كانوا يتعرضون لدمائنا
واموالهم وكانوا يتعرضون لدمائنا واموالنا فقبول
جزية ليس الا لازوال هذا التعرض يؤيد ذلك
جعلوا الدليل على هذا الحكم قبول على ان اباحة اموالهم
دمائهم كدمائنا واموالنا لهم كاموالنا ٭ ولا تقاتل من
لم تبلغه الدعوة وندب اى الدعوة قبل
٭ لمن بلغته فان ابوا اى جزية ٭ جوبروا المجتمعين
وخربوا وحرقوا ورمى وليه مسلما او صبيا او امرأة
لاجنبية وقطع شجر وزرع بلا عذر وقتل وقتله
قال في الهداية الغدر الخيانة وتقض العهد وقد قال عليه
مذمة يفتضح بها على الناس الى يوم القيامة بين الغدر وبين

فله سهم فارس وهو واحد فارس وهو واحد فارس وهو واحد

الى بعض ٢ والثالث غاية الطاقة وتفضل ان لم تطق
وطيقها ولا يزاد ان طاقت عند ابي يوسف رحمه الله وهو جائز
عند محمد ولا خراج لو انقطع الماء عنها او غلب عليها او
اصاب الزرع آفة ويجب الخراج اذا عطلها بالا باء وفي
الخراج اذا سلم المالك او تركها بسلم ولا عشر في خارج ارضه خراج
٢ اي الذي فرض وهذا عندنا وعند الشافعي يجب وتكرر
بتكرر الخارج ٣ بخلاف الخراج فانه لا يتكرر واعلم ان الخراج
نوعان خراج موظف وهو الوظيفة المعينة التي توضع
على الارض كما وضع عمر رضي الله عنه على سواد العراق وخراج
مقاسمة كربع الخارج وخمسه ونحوها فالذي لا يتكرر هو الموظف
واما خراج المقاسمة فهو متكرر كالعشر ٤ اي الجزية ٢ اعلم
ان الجزية نوعان جزية وضعت بالتراضي فتقدر بحسب
ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الامام بوضعها اذا

اذا غلب عليهم ٢ او ضعفت بعضها لا تغير وعلى عكسها
واقروا على ما كانوا عليه توضع على كنائسهم وبيعهم وشيء
عليهم غناء ٣ فيه خلاف الشافعي رحمه الله فانه لا توضع
عليه عنده ٢ لكل سنة ثمانية واربعون درهما ٢ ناضة فكل
اربعة دراهم ٣ وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير بقدر
٢ وعندهما تعزر بها الامام توضع على كل جماجم دينار والفقير
والغني سواء ٣ لا على ارض وثني عليه عربي فان ظاهر عليه
غنيمة ولم يقسم فهي ولام يجد ولا يقبل منها ٢ اي الوثني
العربي والمرتد ٣ الا الاسلام والسيف ٢ وعند الشافعي
يسترق مشركو العرب ٣ ولا على راهب لا يخالط الناس
٢ وعند ابي يوسف وهو رواية محمد عن ابي حنيفة رحمهما الله
توضع ان كان قادرا على العمل ٣ وعلى زمنى وامرأة ومملوك
وراهب وزمن ٢ وعند ابي يوسف يوجب الا ان كان له مال ٣

وكفيه الا معا واو لا واو لست للاستئناف م وهي اي
التوبة م بالنسبة من كل دين سوى دين الاسلام او بما
انتقل اليه وقبله قبل القبض حتى كتب بالضمان لانه استحق
القتل بالارتداد وعند الشافعي تجب ان يرجع الامام اشهد (ام)
وللحال قتل قبل ذلك م وبزوال الحكم بين ماله موقوفا فان اسلم
عاد والا مات او قتل او لحق بدارهم وحكم بموته (وان)
وحل كل دين عليه في ذمته حكم الميت والدين المؤجل يصير حالا
بموت المديون وذلك فيما وبقي ماله موقوفا فان كان م
وكسب سلامه لورثة المسلم وكسب رزقه في م هذا عند محمد
وعندهما كلاهما للورثة وعند ابي حنيفة كلاهما في وقضي دين
كل حال من كسب ذلك اي دين حال الاسلام يقضى من حال
الاسلام ودين حال الردة من كسب حال الردة م وبطل نكاحه
وذبيحه وصح طلاقه واستيلاده م فانه قد انفسخ النكاح بالردة

بالردة فكونها لا يوجد طلقها وكذا اذا ارتدا معا وطلقها
قبله فانه لم ينفسخ النكاح فوقع الطلاق م وتوقف معا
وبيعه وشراؤه وهبته واجارته وتدبيره وكتابته وعتقه
ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم
بطل م الحكم ان النكاح والذبح بالطلاق اتفاقا والطلاق
والاستيلاد صحيحان اتفاقا والمعاوضة موقوفة اتفاقا
والبيع موقوف عند ابي حنيفة ونافذ عندهما م قال جاء المرتد
مسلما قبل حكم به فكأنه لم يرتد وان جاء بعده فمال مبيع وثمنه
اخذه ولا تقتل مرتدة م خلافا للشافعي م وتجبر على
تسليم وضع اكثر حمل وكسبا لو رقيقا قال ولدت امته
فادعاه فهو ابنه حر ابن ام ولد مطلقا ان مات
او لحق بدارهم وكنا في النصرانية الا اذا اجابت به لاكثر
من نصف حول منذ ارتد م قوله مطلقا سواء كان بين الارتداد

في الاصح لان اسقاط رواية اخرى وهي ان الاصح انها لا تسقط
بمضي المولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لا بد
ان يشترط الرجوع والقضية قولهم ان كان هو اصلح فيه
اي الانفاق وشرط الرجوع والمنفق جنسها لا قدرها
نفقته اي نفقة المنفق فان ملك بيت
سقطت اي النفقة لانها اذا وجبت للنفقة صارت
كالدين وهو مقدم بالدين وقبله اي ان ملك
قبل الحبس لا تسقط النفقة فان بين مدعيها علامتها
حل الدفع ولا يجب بلا حجة هذا عندنا وعند الشافعي
الدفع اذا بان العلامة وينفق بها فقرا والا اي
ان لم يكن الملتقط فقيرا تصدق ولو على اصله وفرعه

وعرسه كتاب الآبق

ندب اخذه لمن قوي
عليه وترك الفضل قبل احبه الآبق هو المملوك الحر غير

فترجمة مالك قصدا والقتال المولى الذي فضل الطريق
الى شرائه من غير قصد واما كان تركه احب لانه لا يدري
من مكانه فيأتيه مالكه فيأخذه وان عرف الواحد بيت
ملكه فالافضل ان يوصله اليه وراده اي الآبق
فخاوه مدبرا او ام ولد من مدة سفر ان يؤوي رحلها وان
بعدها الى شهر فانه اخذه للرد ومن اقل منها بقسطه
هذا عندنا وعند الشافعي لا يجب شيء بلا شرط قال
ابن مسلم الفقيه قال لم يشهد فلا شيء له وفهم ان ابن مسلم
وعلى الزمان جعل مدته كتاب المفقود هو غائب
لم يدر اثره ولم يأت نعيه فلا يحل عرسه ولا يقسم ماله
ولا تفسخ اجارته ويقيم القاضي من يقبض حقه ويحفظ
ماله وينفق بالمعروف على زوجته وولده والوديعة وعمر
ميت في حق غيره فلا يرث من غيره اي يوقف قسط من مال

مورثه إلى سنين سنة ٢ اختلف في المدة فقيل المدار فيه على ما يرى
ان يفقد عشرين سنة وظاهر الرواية انه يقدر بموت اقرانه
فان لم يعد العصر قدر ما يعيش لمثله ان استكمل مائة سنة فان خلف
حيا قدرها فانه يملك بعد ذلك ٣ الى البلدة ٤ يحكم بموته ذلك اليوم
تمت بحمد الله وحسن عونه كتاب الموت ويقسم ماله بين كتاب يرثه الان
وما ظهر من مال غير ما بين ايدي الغرماء وقضاء ما عليه من دين
فصل ٢ الاصل عندنا ان ظاهر الحال هو الاستحقاق فجعلناه حجة للدفع
للاثبات فاذا مات المرتد ثم مات قريبه وله مال فقسم على اهل الدين
فلا ميراث للوارث الذي كان حيا وقت فقده ثم مات بعد ذلك
لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة للدفع ان يرث الغير
وما ظهر من ماله غير ما بين ايدي الغرماء وقضاء ما عليه من دين
فيرد ما

اى كل واحد وكيل الآخر فى المعاوضة كذا قالوا فعلى
كفيل عن الآخر فاذا اشترى احدهما شيئا فطلب البائع مطالبة
الشريك الآخر وشرى كل لها الاطعام احد
وكل دين لزم احدهما تصح فيه الشركة كالشراء والبيع
والاستيجار فيه احتراز عن لزوم دين بسبب لا تصح
فيه الشركة كالجناية والنكاح والخلع والصلح عن دم عمد
كالنفقة او بكفالة بامر ضمنه الآخر وبغير امره لا هو الصحيح
اى اذا لزم على احدهما دين بسبب الكفالة من غير الكفيل
عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الآخر فاذا
ورث احدهما او وهب له فالصحيح فيه الشركة وقيض
عبارة عنانا القبض الشركة فيه والمراد الموقوف الخ
تبقى مفاوضة اى اذا ورث العروض والعقار تبقى مفاوضة
لان مال الشركة لم يزد ثم شرع فى الوجه الثانى من الشركة فقال

وعنان وهو شركة فى كل تجارة او نوع ولا يضمن الكفالة
وكل شيء بحسب ماله ومع فضل مال احدهما وتساويا فى مال
اى الصحيح بان يشترطا ان يكون لكل مساويا ولا يكون الربح
على خلاف المال فرق وانت عليه ايضا وكل مطالب بحصة منه
ويكون احدهما دراهم والآخر دنانير وبلا خلط خلافا لزفر رحمه
رحمها الله ايضا وكل مطالب بحصة شريكه لا غير خلافا
لا يضمن الكفالة بيان اذا اشترى احدهما شيئا للبيع مطالبة
الشريك الآخر ثم رجع على شريكه بحصته منه ان اداه من
ماله ولا تعارض الاموال المتفرقين والمخلوط انما تفقه سوائر
والبقرة ان تعامل الناس بها القبض وهب غير مقبوض
والبقرة قبضه غير مقبوض بالفرض بعد ان باع كل نصف
عرض الآخر بنصف عرض الآخر اعلم انه لا يخلو اما ان تكون
قيمة متاعهما مساوية فبيع كل واحد منهما النصف متاعه بنصف

متاع الآخر ثم يعقدان عقد الشركة وان كان قيمة متاعها
متفاوتة كما اذا كان قيمة متاع الآخر الف وبيع صاحب
الاقل بثلثي متاعه ثلثمائة متاع الآخر ليكون كل واحد منهما
اخلاطا ثلثا واصاحب الكثير ثلثا لصاحب القليل ثم يعقدان
عقد الشركة حتى يكون الربح بينهما بقدر رأس المال وانما يحتاج الى
عقد الشركة ليكون كل واحد وكيلا عن الآخر وانما يكون الربح
بينهما بقدر رأس المال بخلاف ما اذا كان
دين على المال احدهما فان الربح يستحق بالشرط
وايضا الربح والوضيعة لا يعتبران في العقد فان الربح
لا يكون نماء رأس المال م وهلاك مال احدهما
اى الهلاك على صاحب المال قبل اى هلاك مال الشركة
او مال احدهما م قبل الشراء بغلبة او موت صاحبه م
اى الهلاك على صاحب مال م قبل الخلط بمال فريده او قبل الآخر

اصلهما الفاو قيمة متاع ع

اوقبله الآخر وبعد الخلط عليهما فان هلك مال احدهما بعد شراء
الآخر بالثلثين فشركة بينهما ورجع على الآخر بحصته من ثمنه م
اى رجع المشتري على احدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن
لان الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال وعبارة الهداية
هكذا م ولو اشترى احدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فهما
شركاء ان لم يخلطا في الفهم ويفهم انه هلك مال الآخر قبل شراء احدهما
لكن يجب ان لا يفهم هذا فان وقع المسئلة فيما اذا كان
هلاك مال الآخر بعد شراء احدهما بماله بدليل قوله ولا تتغير الحكم
بهلاك مال الآخر بعد ذلك وبه يسقط قوله هذا اشترى احدهما
باجد هما ان ثم هلك مال الآخر فعجب ان لم يفهم وهلك مال الآخر قبل
ان يشتري هذا الآخر فيما يشتبه انما ذكرت هذا الا به موضع الخلط

م وان هلك قبل شراء الآخر او كلهما بين الشركة هم بحالها
فشركة بينهما شركة ملك ورجع بحصته من ثمنه والا فله م اى ان هلك

المشتري

ورد ان لم يرض له فالمشتري كما لو هلك المشتري

مال احدهما ثم اشترى الآخر شيئا بماله فان الشركة بينهما
بهلاك المال قبل الوكالة الثابتة ولو هلك بعد الشركة
فان وكل احدهما الآخر بالشراء توكيلا صريحا فيقبل كل
ما اشتراه بينهما بالمال الذي هلك فاشترى نصفه لنفسه فيكون المشترى
بينهما شركة ملك فلا منة لاحدهما ان يرجع على الآخر بحصته من الثمن
وان لم يوكله فالمشترى يكون للمشترى ولكل منهما ان يرد
مفاوضة ومعناه ان يبضع وتوضع ويضارب اى
يدفع المال مضاربة ويوكل اى يوكل احدهما الآخر والاجير
ونحوهما والمال في يده امانة اى في يد كل واحد من الشريكين
امانة حتى لا يضمنه بلا تعد وشركة الصنائع والتقبل هذه
اى الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترك صانعان
كخياطين او خياط وصباغ وتقبلا العمل باجر بينهما
صحت وان شرط العمل لاحدهما والمال لاثنين اى

اى الاجر او الثمن بينهما على ما عقدا عليه وعقد شركة فيه لا يجوز
وعلى هذا لا يجوز الا عند كل
ويطالب الآخر اى يطالب كل واحد باجر عمل صاحبه
ويبرأ الرافع بالدفع اليه اى بدفع الاجر الى كل واحد منهما
والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه
هذه هي الوجه الرابع من الشركة وهي ان يشتركا
بلا مال بشيء بوجوههما وهي بشيء بلا عقد الخ
بيعه بالنسيئة فيما حصل من الربح فان منه الثمن الى ابعادها
فان فضل شيء يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز
وهي مفاوضة بان يشتركا في كل ما يملكان
بجنس ما يملكانه من المفاوضة وكل وكيل الآخر
في الشراء اى اذا كان عقد الشركة مطلقا واما اذا اشترطت
فيها المفاوضة وكل وكيل الآخر وكفيله فان شرط مفاوضة

والقبول اذا دل بذكر الثمن والمبيع والا فقدم ذكر الثمن لانه
وسيلة لحصول المبيع وهو المقصود والوسائل متقدمة
على المقاصد فقال ﴿ وصح في العوضين المشار اليه بلا علم بقدره
ووصفه لا في غير المشار اليه ﴾ فخرج لابد من أن لا يذكر قدره
ووصفه ﴿ وخير بهلا وله او لاحدهما بالغبن المطلق ﴾ اى لم يذكر
صفته بأن قيل بعتك بعشرة دراهم فان استوفاه بالنقود
فعلى ما قدره به من اى نوع شاء ﴿ اى يقع البيع على عشرة دراهم
اى نوع كان اى يعطى المشترى اى نوع شاء ﴿ وان اختلفت
فيها الرواج وفسد ان استوى رواجها ﴿ اى في صورة اختلافها
بالنقود اذ الاثمان يتعين اعتبارها ﴿ اى اجد النقود وجدا
استثناء منقطع لان الجنس في البيع بالثمن المطلق غير ملحوظ
حال بيان اجد النقود من جنس معاملة اطلاق الثمن ثم بعد ذكر الشرح
شرع في ذكر المبيع فقال ﴿ وصح في الطعام الطعام وشبهه كيلا وزنا
وبرؤية المبيع بغير جنسه وانما او وجد معاينة لم يتغير وفي صاع
واجد في بيع صبرة كل صاع بكذا ﴿ اى اذا قال بعت هذه الصبرة
كل صاع بدرهم صح في صاع واحد ﴿ وفي كلها ان استوى جملة فقرا فانا
﴿ اى اذا قال بعت هذه الصبرة كل قفيز بدرهم وهي عشرة
صح في الكل ﴿ وفسد في الكل فرقت او ثوب كل ثناه او ذرع
بكذا ﴿ لان البيع لا يجوز الا في واحد وذلك لجواز تفاوت
﴿ وكذا الكل معدود متفاوت فان باع صبرة على ان مائة صاع
بمائة وهي اقل او اكثر فهذا المشترى الاقل بحصته او فسخ
البيع وخير البائع ﴿ لانه لم يبع الا مائة صاع فاذا زاد لم
وان باع الخروج بكذا فهذا الاقل بكل الثمن او ترك الاكثر
او بعكسه خير البائع ﴿ لان الذرع في الثوب وصف وقد اورد
بالوصف الامر الذي اذا حام بالجمل يوجب في ذلك كله حسنا او قبحا
فالكمية في الجملة لا تكون من الاوصاف بل هي اصل لان الكمية بما

من قوله الا بقرار وكثرتها والشيء انما يوجد بالاجزاء والوصف
ما يقوم بالشيء فلا يتبادر يكون متغيرا عن وجود ذلك الشيء
فالكمية التي تختلف بها الكيفية كالذرع في الثوب امر مختلف
جنس يجري عليه فان الثوب اذا كان عشرة اذرع لا تساوي
عشرة دنانير واذا كان تسعة اذرع لا تساوي تسعة دنانير
لانها لا تكتفي بتسعة والعشرة تكتفي بوجود الذراع الزائد على التسعة
يزيد التسعة شيئا فشيئا كالاوصاف الزائدة فلا يقابلها
شيء من الثمن اي الثمن لا ينقسم على الاذرع كما ينقسم على المحفوظ
فانه اذا كان عشرة اقفزة بعشرة دراهم كان كل قفيز بدرهم
بدرهم ولا كذلك في الثوب فاذا باع عشرة اذرع بعشرة
دراهم وكان الثوب تسعة اذرع كان مسلما الا بانقص
بتسعة بل ان شاء اخذه بعشرة وان كان زائدا للمشتري
فانه باع هذا الثوب فوجد المشتري فيه ذراعا مرفوعا كان للمشتري

للمشتري كما اذا اشترى عبدا فوجد به كتابة وان قال كل ذراع
بدرهم اخذ الا قل بحصته وترك وكل الكثير كل ذراع بدرهم
او فسخ الا فوق كل ذراع بدرهم فله ذلك من رعاية هذا الشرط
واعلم ان المسئلة على ما اذا باع ثوبا على انه عشرة اذرع
بعشرة كل ذراع بدرهم فاذا هو تسعة اذرع او احد عشر ذراعا
حتى لو كان تسعة ونصفا او عشرة ونصفا فحكمه كذلك
على السياقة في هذه القضية وصح بيع عشرة اسلم بها مائة
سهم الباقي عشرة اذرع من مائة ذراع والا فسد البيع
وقال الصيمري في الوجيز لا تباع عشرة اشبار من عامر الدار وله الا
في الذراع المبيع مجهول الذرع وهو معلوم مجهول الاشباع بخلاف
الاستهم وللبيع بدل على عشرة اثواب وهو اقل واكثر
لانه اذا كان اقل لا يدري كم هو ليس بموجود فتكون
حصته الموجود مجهولة وان كان اكثر لا يكون المبيع معلوما

ولو اشترى كل شاة صح في الاقل بقدرها وخير في الاكثر

لان المبيع مجهول وفي ثوب على انه عشرة اذرع

كل ذراع بدرهم اخذ بعشرة في عشرة ونصف لا خيار وسعه

في السبعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف رحمه الله ان

شاء اخذ بعشرة في الاول وبثمانية في الثاني وقال محمد رحمه الله

ان شاء اخذ بعشرة ونصف في الاول وبثمانية ونصف في

الثاني لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة

نصفه بنصفه ولابي يوسف رحمه الله انا لا نوفر كل ذراع حيدا لئلا

كل ذراع منه ثوب في قوا سقط من الباقي حقه رحمه الله ان الذراع

في الاصل وصف عند ذكر الجملة رحمه الله قولان وبيع الباقلا

وانما اخذ حكم المعيار بالشرط وهو مقيد بالذراع ففي لا دخل حكمه

الا الاصل وبيع البر في سنبله والباقلا والارز

والتبن في قشره بيع البر في سنبله يجوز عندنا خلافا

وعن ابي يوسف رحمه الله قولان وبيع الباقلا والجوز واللوز والفستق في قشره الاول انما فال في قشره

الاول لان فيه خلافا الشافعي رحمه الله واما في قشره الثاني فيجوز اتفاقا وبيع ثمرة لم يبد صلاحها او قد بدا ويجب على المشتري

قطعها وشرط تركها على الشجر تفسد البيع كاستثناء قدر

معلوم منها اي باع الثمر على النخيل واستثنى قدرا معلوما

لا يجوز البيع لانه ربما لا يبقى شيء بعد المستثنى واجرة الكيل

والوزن والعد والذرع على البائع واجرة وزن الثمن وتقده

على المشتري وفي بيع سلة بنصف سلم او لوزة فيها سلما

اي في بيع السلة بالثمر اي بالدراهم او الدنانير سلم الثمر اولا

لان السلة تتعين بالبيع والدراهم والدنانير لا تتعين الا

بالتسليم فلا بد من تعيينه لئلا يلزم الربوا وفي غيرها اي في بيع السلة

بالسلة وهو بيع المقايضة وفي بيع الثمر بالثمر اي الصرف سلما

لان الوطئ بالنكاح لا يكون اجازة الا ان تكون بكرا لانه نقصها
بالوطئ فلا يملك الرد وعندهما لا يملك الرد وان كانت ثيبا
رخصت لان المشترى قد ملكها بعقد النكاح فالوطئ يكون
يملك اليمين فيكون اجازة ثم ولا يعتق قريبه عليه فرد عليه فرد ضمانه
٣ اى ان اشترى قريبه بالخيار لا يعتق عندنا خلافا لزفر رحمه الله
فى ايام الخيار خلافا لهما ولا من شبهة فاما ان ملكت عبدا فهو
جز ١٠ اى ان قال ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى ذلك بالخيار لا يعتق
فى ايام الخيار عندنا خلافا لزفر رحمه الله لعدم الملك ولا يعتق المشترى
فى المدة من الاسقاط ٣ اى ان اشترى زوجته بالخيار فحاضت
فى ايام الخيار فهو على الاختلاف الذى ذكرنا ان الاستبراء عندنا يجب فى زمن الحيض
لان الاستبراء انما يجب بعد ثبوت الملك والاستبراء على البائع
ان رددت عليه بالخيار ٣ اى ان ردت الامة المشتراة
بالخيار لا يجب الاستبراء على البائع عندنا خلافا لزفر رحمه الله لان

لان الاستبراء انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك ولم يوجد هنا
اجماعا فزفر رحمه الله حيث لم يملكها المشترى ام ولد لانه ولدت فى ملك الفاسد
لانها ام ولده ٣ اى ان اشترى زوجته بالخيار فولدت فى ايام
الخيار فهى للبائع لانها ام ولد المشترى فملك الرد عندنا خلافا
لزفر رحمه الله وعندهما هى ام ولده لانها ولدت فى ملك المشترى
فلا يملك الرد وانا فلنا فى يده البائع حتى لو قبض المشترى وولدت
فى يده تصير ام ولده لانها تعيب بالولادة فلا يملك
الرد فصارت ملكا للمشترى فالولد وضعت فى ملكه فتصير ام ولده
لهم وهلاكه فى يد البائع عليه ان قبضه المشترى باذنه او رضى
عنده لارتفاع القبض الرد لعدم الملك ٣ اى المشترى بالخيار
ان قبض شيئا ثم اودع عند البائع فهلك فى يد البائع فهلاكه يكون
على البائع لان القبض قد ارتفع بالرد لان المشترى لم يملكه فلم
يصح الايداع بل رد ذلك الى البائع لان القبض يكون رفعا للضمر

فيكون الهلاك قبل القبض فيكون على البائع وعند الشافعي
المشتري صح ابتداءه ولم يتم القبض فكان هلاكه على زيد المشتري
فيكون الهلاك عليه ما لم يقبض وبقي خيار المأذون مشتري بالخيار والمولى
بائعه فصار كما لو كان المأذون باقيا على عدم التملك
اي ان شرى عبده المأذون شيئا بالخيار وقبضه بإذن مولاه
ثم مضت مدة الخيار وبقي خياره عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يسقط الخيار
لانه ان بقي خياره كان لولاية الرد فرد فيكون تمليكا من غير
والمأذون لا يملك ذلك وعند ابي حنيفة رحمه الله لما لم يملك كان
رده امتناعا عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه ازداد خيرا
شيئا فلانه يشاء ان لا يقبله وبطل شراؤه في حق من وقع له البيع
ان أسلم لمسلم خمرا بمسلم باسقاط خياره اي ان اشترى
ذمي بشرط خيار عمن ذمي خمرا ثم اسلم المشتري بطل شراؤه لانه
ان بقي عند اسقاط الخيار يتملك بالقبض فيلزم تملك المشتري المسلم

Scanned with CamScanner

المسلم الخمر وعند هما يفسد الشراء ويطل الخيار لانه لو بقي يتملك رد بالعيب
والرد يكون تملكا والمسلم لا يملك خمرا فصار كما لو مضت المدة والمسألة بحالها
المؤلف اي بالخيار يجيز فوان جهل صاحبه ولا ينفسخ لا علمه
اي ان فسخ ذو الخيار لا ينفسخ بلا علم صاحبه خلافا لابي يوسف
والشافعي رحمهما الله لها انه ان فسخ علم صاحبه لم تبق فائدة
ولنا ان الخيار للان صاحبه ان ينفق فربما لا يعلم فلم يجز ان يفسخ
العقد فيتضرر من الخيار فان فسخ وعلم في المدة انفسخ والا
ثم عقده ويورث خيار العيب لا الشرط والرؤية
خيار السنين ان يشتري ما يتسارع اليه بشرط على ان يبتاع
اياما وخيار النظر يورث عند ان في رجوعا عندهما وخيار الرؤية
لا يثبت على مذهبه لان شراء عالم برؤيته لا يجوز عنده وان اشترى
وشرط الخيار هو فيه فاجاز او نقض صح ذلك فان اجاز احدهما
وفسخ الآخر فالاقالة اولى ولو وجدا معا فالفسخ اولى قالوا

لان شرط الخيار لغير العاقد اذا تم يثبت بطريق النيابة عن العاقد
فثبت له اقتضاء اقوله اذا اشترى على ان البيع بالخيار له
الخيار الا برضاء المتعاقدين فيكون ثابتا لهما فلا يتم
رضى البائع بالخيار الغير لا يقتضي رضاه فيخيار المشتري
وجميع عبدين بالخيار فرضي احدهما صح ان فصل ثم قبل
محل الخيار وقته في الوجه الباقي وهو اذا لم يفصل
ولم يتعين محل الخيار او فصل ولم يتعين او تعين ولم يتميز
لجهالة الثمن والمبيع او جهالة احدهما بقي الامر في صورة
والا لم يوجد الجهالة لكن قبول البيع جميع فعل شرط القبول
ما هو مبيع فينبغي ان يقيد بالشرط الفاسد عندهما
ان البيع بشرط الخيار داخل في الايجاب لا في الحكم فلا يصدق
عليه انه بيع من كل وجه بل هو بيع من وجه
فاعتبرناه من الوجهين ففي صورة عدم الرضا اعتبرنا انه ما ليس ببيع

وفي صورة ان يكون كل واحد منهما معلوما اعتبرنا انه
بيع حتى لا ينفذ العتق وشراء احد الثوبين او احد نصفي
على ان ينفرد ايا شاء في ثلثة ايام صح لان لم يشترط
تعيينه وللاحد اربعة لان القياس عدم الجواز لكنا استحسنا
الثلاثة لكان الحاجة فان الثلاثة مشتملة على
الجيد والردي والمتوسط والزايد على الثلاثة بقينا على
اصل القياس وهو عدم الجواز واخذه بالشفعة وان اسقط الخيار
ما شرط فيه الخيار رضا لان اشترى دارا على انه بالخيار
فبيعت الدار بجنب تلك الدار فاخذها المشتري بشفعة فله
الاخذ رضا بشراء تلك الدار لان الاخذ بالشفعة يقتضي
اجازة المشفوع به وخيار شرط المشتري يسقط
برضاء احدهما وكذا خيار العيب والرؤية لانه ان رد
الآخر يكون مفيدا بعيب الشركة وعندهما لا

لان خيار ثابت لكل واحد وعبد مشترى بشرط فيزوه
او كتبه ووجه نحلا فاخذ ثمنا او ترك الا ركا الا وصاف
لا بقابلها شئ من الثمن فصل في خيار الرؤية صح شرى ما لم يرة
خلافا للشافعي رحمه الله والمشتري به الخيار عندنا اى عند الائمة
الى ان لو جعله بطلقه وان رضى قبلها اى والبيع رضى قبل الرؤية
يكون له حق الفسخ اذا رآه لكن لو فسخ قبل الرؤية بغير الفسخ
بحكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجارته عند الرؤية
للبائع اى اذا باع شيئا لم يره لا يكون له الخيار
اذا رآه وبطله خيار الشرط بقوله وبصفة لا تفسخ
كالاعتاق والتدبير او يوجب حقا لغيره كالبيع المطلق
اى بدون شرط الخيار والرهن والاجارة قبل الرؤية
او بعدها اى هذه التصرفات تبطل خيار الرؤية سواء
كانت قبل الرؤية او بعدها وما لا يوجب حقا لغيره

وما لا يوجب شيئا لغيره كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم
تبطل بعدها لا قبلها من لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا
وهو انما يبطل بعد الرؤية اما التصرفات الاول فهي اقوى لان يبطلها
لا يقبل الفسخ ونقضها اوجب شيئا لغيره فلا يكون ممكن ابطاله
م والنظر الموجب للاصغر والصغيرة هو وجه الرؤية وكذلك وظاهر
مطوى غير مذكور والى يوضع على سطحا ونظر وكيله بالشراء او بالقبض
كالنظر بنفسه من الوكيل بالقبض هو الذى ملك القبض
بخلاف الرسول فانه الذى امر بها داء الرسالة بالتسليم
فالبيع اذا لم يسلم اليه لا يملك المقبوضة بخلاف الوكيل وعند
نظر الوكيل بالقبض غيره كاف له لانه وكلها بالقبض لا بالنظر ولا يجب
ان القبض الكامل بالنظر البعد ان هذا الذى امر بالقبض
وغيره طوعه واخل الدار اليوم من واما قال اليوم لان الرؤية
انه اذا راى خيطان الدار وما تحتى البستان دخل فاخرج كان

وكل شئ ثبت بالبينة فعند العجز عنها يتوجه اليمين على المنكر
واختلف المشايخ على قول الامام فقيل وجه عدم الاستحلاف
ان اليمين لا يتوجه الا على الخصم ولا يصير خصما الا بعد قيام
العيب عنده فلا يمكن اثبات هذا الحلف لانه يؤدي الى اثبات
فقد قام ليصير خصما لكن لا يحلف ليصير خصما والخوف ان
وجوب الحلف ضرر فاذا لم يكن خصما فلا وجه لالزام الضرر
عليه بخلاف اقامة البينة اذا المدعي مختار في اقامة البينة
في الحال من الزام الضرر عليه فجعل اقامة البينة طريقا لاثبات
كونه خصما لا التحليف هذا ولو قال البائع بعد التقابض عند
هذا العيب مع آخر وقال المشتري بل هذا وحده فالقول له
اي اذا ظهر في المبيع بعد التقابض عيب فرده المشتري و
يطالب الثمن فيقول هذا الثمن مقابل بهذا الشئ مع شئ آخر
ويقول المشتري بل هو مقابل بهذا الشئ وحده فالقول له مع

قوله كان في الغصب بيع اذ ذكر الغاصب الزيادة فالقول قوله والجامع بينه وبين المشتري ان كل واحد منهما قابض
صورة الى رجوع المغصوب فرسا مع سرجه غصبا من رجل آخر ثم ادعى هذا الرجل على الغاصب بان قال انك اغصبت مني فرسا
مع سرجه فكان للغاصب لانه اغصبت الفرس وحده فان لم يكن للمدعي بينة فالقول للغاصب مع اليمين

مع اليمين للاختلاف وقع في مقدار المقبوض
فالقول للقابض كما في الغصب وكذا اذا اتفقا في قدر المبيع و
اختلفا في المقبوض فرأى اتفاقي ان المبيع شيئان
واختلفا في المقبوض فقال المشتري قبضت احدهما فقط وقال
البائع بل قبضتهما فالقول للمشتري على ما مر ولو شرى عبدين
صفقة وقبض احدهما ووجد به عيبا فرضيا اخذهما او ردهما
ولو قبض احدهما فاصاب به عيبا ليس له ان يرد المعيب خاصة لان الصفقة انما تتم بالقبض
وقبل القبض لا يجوز تفريق الصفقة وبعد القبض يجوز وكيلي
او وزنية فقبض ان وجد ببعضه عيبا رد كلا واخذه لان
اذا كان من جنس واحد فهو كشئ واحد وقيل هذا اذا كان
في وعاء واحد حتى لو كان في وعائين فهو بمنزلة عبدين
فيرد وعاء الذي فيه المعيب ولو استحق بعضه لم يرد باقيه
بخلاف الثوب لان له ان يضره التبعيض والاستحقاق المانع

تمام القبض الا ان تمامها برضاء العاقدين وهذا بعد القبض
اما لو استحق البعض قبل القبض فللمشتري حق الفسخ في الباقي
لتفرق الصفقة قبل التمام اما في الثوب فالتبعيض يضره اي المشتري
فله الخيار في الباقي ومداواة العيب وركوبه في جامده ونحو ذلك
ولو ركب ارده او سقيه او شاه علف ولا يرده فلا ولو
بعد قبضه وقتل بسبب كان عند البايع رده واخذ ثمنه من
الرد في صورة القطع اما في القتل فلا رد بل اخذ الثمن عند
الجمهور لان هذا بمنزلة الاستحقاق عندهم واما عندنا
يرجع بالنقصان لان هذا بمنزلة العيب فيقوم بدون هذا العيب
ثم بهذا العيب فيضم البدع بقابلتها كما اذا اشترى
جارية فماتت ولدها بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قيمتها
حاملا وغير حامل ولا عبرة بان سبب الهلاك كان قبل القبض
فانا هلك في يد المشتري يكون مضافا الى ذلك السبب بخلاف

بخلاف الجمل فانه لم يسبب بالهلاك مع ولو باع وبرئ من كل
عيب صح والم يعد بالمس وعند ابي حنيفة لا يصح بناء
على صلة وهو ان البراءة عن الحقوق المجهولة لا يصح عنده
وعندنا يصح اذ اسقاط المجهولة لا يفضي الى المنازعة لان المشتري
الحال ان رضي بهذا البراءة تشمل العيب الموجود والفساد العيب
الحادث قبل القبض عندنا بوسفه وعند محمد لا يشمل العيب

الحادث باب البيع الفاسد وبطل بيع ما ليس بمال

كالدم والميتة والحر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمدبر والمكاتب
وبيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير بالتمر مثلا على ان المال عين
يجري فيه التفاضل والاستبدال فيخرج التراب وبجوه والميتة التي
والميتة التي ماتت حتف انفها التي خنقت او جرحت في غير موضع
الذبح كما هو عادة بعض الكفار وذبائح المجوس قال لانها
غير متقومة كالخمر والخنزير ويخرج منه الحر لانه لا يجري فيه الابتذال

بل هو متقوم والمال الغير المتقوم مال اذ ما بانه لكنه في غير
دينا مال متقوم فكل ما يصلح ثمنا فالبيع فيه باطل سواء اجل
ثمنا او ثمنا وكل ما هو مال غير متقوم فالبيع به بالخمر اي بالدم
او الدار به فالبيع باطل وان بيع بالعوض او بيع العوض به
فالبيع في العوض فاسد فالباطل هو الذي لا يكون مشروعا اصلا
والفاسد هو القبيح اصلا لا بوصفه وعند الشافعي رحمه الله
لا فرق بين الباطل والفاسد وتحقيق هذا في اصول الفقه
م وبيع من ضم الى حر وذكية ميتة وان سمى
ثمن كل وصح في من ضم الى مدبر او من غيره بحصته س
لان المدبر محل للبيع عند البعض فبطلانه لا يسري الى الغير
م كملك ضم الى وقف في الصحيح وفسد بيع العوض والمحرم ملك
اي البيع فاسد في العوض حتى يجب قيمته عند القبض
هو بالقبض لكن البيع في المحرم باطل حتى لا يملك عين المحرم والخمر

وان غير بيع السمك بعد او عبد والقى في حظيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة
وصح بيع السمك في الماء الذي لا يؤخذ الا اذا دخل شبكة ولم يستحق
حتى لو دخل شبكة مشتريه لا يجوز بيعه لان ملكه دخل فعل اختياري موجب
للملك وتسليم ما نظر كثير من المسائل في مسلك واحد وقال لم يجز لكن لم
ان البيع باطل او فاسد وان بينه وذلك لانه اذا قبض السمك الذي
لم يصد بشبكة الشاري يجوز البيع فيه باطلا اذا كان بالدراهم والدنانير
ويكون فاسدا اذا كان بالعوض لانه مال غير متقوم لان المتقوم بالاحراز
وانا السمك الذي صيد والقى في حظيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة بشبكة
لا يجوز البيع فيه فاسدا لانه مال مملوك لكن في تسليمه عسر ولا يجوز
طيره الهواء بحيث ان يكون باطلا كبيع العبد قبل ان يصطاد
واللبن في الضرع س وكذا بيع علقيس وبيع الحمل او النتاج س
بحيث لا يكون باطلا لان النتاج معدوم فلا يكون مالا وفي الحمل شكوك
الوجود فلا يكون مالا م واللبن في الضرع س وكذا بيع علقيس

ان لا يعلم ان لبن اوهم او بيع فعلى هذا يبطل البيع لانه مشكوك
الوجود فلا يجوز مالا والثاني ان اللبن شيء فيه شيئا فشيئا
فملك البايع يحتمل ان يملك المشتري والصوف على ظهر الغنم لا ينقطع
فهو موضع القطع وكل بيع يفضي الى المنازعة فهو فاسد وبيع
قفيز ونبراع من ثوب ذكر قطوا ولا فان البيع فيهما فاسد
وان اثوب ليقطع ويعود صحيحا ان قلى او قطع الزراع قبل
فسخ المشتري الا ان الصفة قد زال وغرة القاضي وابو
ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة وهذا البيع ينبغي ان يكون
باطلا لما ذكرنا في الطير قبل الهواء والمزابنة وهي بيع الثمر
بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا مثل كيل حال على الثمر على النخيل وخرصنا
تمر من المثل اي يكون الثمر على النخيل مثلا بطريق الخرص لكيل الثمر المجذوذ
فهذا البيع من البيوع الفاسدة لشبهة الربوا وهلاك
والقابجر والمنابذة وهي ان يقول ما سلعة فقد لزم البيع ان

ان لمسها المشتري او تولى منها او ضاجعها او ينبذ البايع المبيع
فهذا البيع فاسد لان البيع متعلق باحد هذه الافعال فيكون
كالقمار ولان الراعي ولا اجازتها بيع المرابي الى الكلاء بالحوالة
فيه شرط وما اجازتها فلانها اجارة على استهلاك عين ولا
الاتم الكوارات الكوارات بالضم والتشديد مثل النحل اذا
شوكا من الطين هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خيار ان
ان يكون البيع باطلا عند هما العدم الى المقوم وعند محمد وانتفع
رحمهما الله يجوز اذا كان يجوز ان ودود القز فيه عند ابي حنيفة
بيعها باطل وعند ابي يوسف يجوز ان ظهر القز وعند محمد يجوز
والاتيان لا من يراعم عند جزا اي فهذا البيع فاسد لوجود الجهالة
المتقدم الا انه لا قدرة على تسليمه فلما قال المشتري اذا عندي فسخ
يجوز ولبن امراة قبح انما قال قبح لان اللبن قد يزداد
قد ذكر فلبن المراة قد ينقص بطل بعولانه من الاجزاء الادمي لا يكون

وفيه خلاف الشافعي وعندنا ابو حنيفة يجوز بيع لبن الآدمية
اعتبارا للحر بالكل ولانه جزء ان الرق غير زائل في اللبن فهو
باقية فيبقى على اصل الآدمية وعند الشافعي رحمه الله البيع فيه باطل
لانه حل الانتفاع به للضرورة ولا ضرورة في الآدمي فكان بيعه
باطلا ولا انتفاع به ولا حل اليته قبل وجوده فكان بيعه باطل
كما وان صح بيعه والانتفاع به بعد وجوده كعظمها وشعرها وسوارها وشعر
وقرنها ووبرها فكان بيع هذه الاشياء صحيحا كذا الانتفاع بها لان
الموت غير زائل عن هذه الاشياء والفيل كالسبع خلافا لمحمد رحمه الله
حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع بعظمه خلافا لغيره فانه كالخنزير عنده
والبيع عليه بعد سقوط السقف اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل
فسقطا او سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه بطل البيع
اذ بعد السقوط لم يبق الا حق التعلي وهو ليس بمال والبيع
شخص على انه ان فهو عبده فكان البيع باطلا بخلاف ما اذا اشترى

ما اذا اشترى كبشا فاذا هو نعجة فان البيع منعقد والمشتري
الخيار والاصل في ذلك ان الاشارة والتسمية اذا اجتمعتا
فالعبرة للتسمية حتى لو اشترى هذا الحمل وسماه جملا
فخرج ناقة تخير المشتري ويتخير كذا لو اشترى هذا الحمل
يتعلق بالمس رأيه وسقط لوجود المس رأيه لكن المشتري بالخيار
لفوات الوصف فالذكر والانثى في بني آدم جنس واحد في حق الغبن والتفاوت والاصل
في الانواع ان ما لا يدخل تحت وزن واحد وشراء ما باع جاز قبل
نقد الثمن الا في ثلاثة الا في مائة درهم بمائة وعشرة ولم يأخذ الثمن ثم اشتراه
بعشرة فتقاصا بالعشرة بعشرة من خمسة عشر فبقي للبائع على المشتري
خمسة فهي بيع ما لم يقبض الا في الثمن وهو خمسة عشر ولم يقبض البائع
لم يدخل في ضمانه فاذا هلك الغنم بآفة الغنم فيكون الهلاك عليه فيكون
هذا البيع فاسدا خلافا لزفر رحمه الله او اشترى ما باع من شيء آخر
لم يسم شيئا للاول فباع درهما بمائة درهم ثم اشترى شيئا بخمسة عشر
ولم يأخذ الثمن ثم اشتراه مع شيء آخر بخمسة عشر فالبيع فاسد

الاول جاز فالشئ الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما فيجوز الشئ الآخر
بحصته من الثمن وهو خمسة عشر وربع لان عدل ما يوزن بظروف
عنه لكل ظرف كذا رطلا اى بعقد لان شرط لا يقتضيه العقد
ان يطرح بازاء الظرف مقداره وزنه كذا فى المسئلة الثانية وهى قوله
بخلاف شرط طرح وزن الظرف عنه وان اختلفا فى نفس الظرف
وقدره فالقول للبائع مع يمينه اى ان اشترى سمنا فى زق فقال
وهو عشرة ارطال فقال البائع الزق فيه ثلاثة وهو خمس رطال وطلب
بيع السمن وحده وصحا فى الطريق اى صحا البيع والبقعة فالطريق
قيل ان اريد رقبة السيل والطريق فمقدار ما يسيل فيها مجهول فلا يجوز
فى البيع والبقعة وان اريد حق السيل فان كان وأما الطريق
فمعلوم وان لم يبين فهو مقدار عرض باب الدار كذا فى البقعة
فيجوز فى البيع والبقعة وان اريد حق السيل فان كان على الارض
فجهول لامر وان كان على السطح فهو حق التعلى فهو حق متعلق بعين

بعين لا يبقى وقت المرور فيه وايضا ان وجه البطلان انه غير مال فوجه
الصحة الاحتجاج بما وهو حق معلوم متعلق بعين باق وام المسلم
ربع خمرا وخنزيرا وشرائها ذميا وام المحرم غير صيد صيده فقوله
وام عطف على الضمير المرفوع المتصل فى قوله وصحا وهذا العطف
جائز لوجود الفصل وهو قوله الطريق وهذا عنده ابى حنيفة رحمه الله
لا يجوز لان الموكل لا يليه فلا يولى غيره وله ان العاقد وهو الوكيل
يتصرف بالاهلية والبيع بشرط يقتضيه العقد كشرط ان للمشترى
او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة بخلاف
شرط لا يقتضيه فيه نفع لاحد المتعاقدين او للمبيع يستحق اى لو
البيع الا لاستحقاق النفع بان يكون آدميا فظهر ان قوله ولا نفع فيه
لاحد اراد به لاحد من العاقدين وللمبيع المستحق للنفع حتى لو كان
النفع للمبيع الذى لا يستحق النفع كشرط ان لا يبيع الدابة المبيعة
لا يكون هذا الشرط مفسدا كشرط ان يعلفها البائع

ويخيط قباء او يخرز نعلا او نشركه اى يجعل العمل شركا للمتعاقد
بذا العمل للتعامل نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشترى
وصح في العمل استحسانا انما يجوز في القياس
اذا لا يجوز او يستحق شهرا اى يستحق البائع شهرا وهذا نظير
شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع او يطعمه او يخبزه وديكاته
بذا فكذا شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع فوجب ان لا يفسد
وصح امهاله الاجل اى عطف على شرط لا يقتضيه العقد الاصل ان كل
ان كل ما لا يصح افراده بالعقد لا يجوز استثناؤه من العقد فان كل ما لا
افراده فانه من توابع الشئ فيكون داخلا في المبيع تبعا فاستثناؤه
من العقد شرط لا يقتضيه العقد فيكون مفسدا واما الخبز والطبخ
وصح النصارى وفطر اليهود ان لم يعرفا ذلك وقد مر احكامه
والحصاد والدياس والقطاف وجز اى القطف جنى الثمر وغيره
وجز قطع الصوف عن ظهر الغنم ويحمل اليها اى يكون الكفالة

الى هذه الاوقات لان الجهالة اليسيرة متحملة في الكفالة
ويصح ان اسقط الاجل قبل حلوله ان اسقط هذه الآجال
المجهولة قبل حلولها ينقلب البيع صحيحا ثم علم ان في البيع الباطل
ان المبيع ان هلك فهو من مال المشترى فعند البعض امانة وعند البعض
مضمون بالقيمة كالمقبوض على سوم الشراء واما حكم البيع الفاسد
ففي المعاوضات التي شرع في احكامه فقال فان قبض المشترى
المبيع بيعا فاسدا برضا بايعه صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده
وكل من عوضيه اى ملك فان قبل كلا منهما في البيع الفاسد فيملك
كل من العوضين ما لا البتة اذ لو لم يكن لكان البيع باطلا فلم
قدمه الفاسد وراء به الباطل كما في اول كتاب العقود وبعد قبض البيع
بالبيعة فاسدا وهو باطل فلهذا قال وكل من عوضيه اى الاعتياض
لو شمل الفاسد الباطل يكون هذا القيد خارجا عن هذا الحكم وهو ان
ان يصير ملكا على انه قد يكون البيع فاسدا مع انه لا يكون كل من عوضيه

مالاكى اذا بلغ وسكت عن الخيار فالبيع فاسد فضمانه على البائع كالمبيع
بالقبض وجب الثمن اى القيمة وازم مثله حقيقة او منه اى
ان هلك فى يد المشترى وجب عليه المثل حقيقة ذوات الامثال
والمثل منه وهو القيمة ذوات القيم ولكل منهما فسخ قبل القبض
وكذا بعده مادام فى ملك المشترى ان كان الفساد فى صلب العقد
كبيع درهم بدرهمين او زاد بالفا وفى صلب العقد الفاسد الذى
يكون فى احد العوضين م ولمن الشرط ان كان بشرط زائد
كشرط ان يهدى له هدية وذكر الذخيرة ان هذا قول محمد
اما عندهما فلكل واحد حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع الا حق
احد المتبايعين فانهما راضيان بالعقد فان باعه المشترى وقبضه
وسلمه واعتقه مضى وعليه قيمته وسقط حق الفسخ لانه تعلق
حق العبد وانما الفسخ حقا لله تعالى واذا اجتمع حق الله تعالى وحق العبد
يرجح حق العبد حاجة م ولا ياخذه البائع حتى يرد ثمنه اى

اى البائع اذا فسخ البيع الفاسد لا ياخذ المبيع حتى يرد الثمن
لان المبيع محبوس بالثمن بعد الفسخ م فان مات هو فالمشترى
احق به حتى ياخذ ثمنه اى باع شيئا بيعا فاسدا ووقع التقابض
ثم فسخ البيع ثم مات البائع فللمشترى حق حبس المبيع حتى ياخذ الثمن
والمراد بسوء الوفاء البائع م وطاب للبائع ربح ثمنه بعد التفاوت
للمشترى فى بيع جيد فيتصدق فى صورة المسئلة باع جارية
بيعا فاسدا بالف درهم الوالد ما يزيد وتقابضا فباع المشترى الجارية
وربح لا يطيب له الربح وان ربح البائع فى الثمن طاب له الربح والفرق
ان المبيع متعين فى العقد فيكون مضمونا فيه بخبث بسبب فيه والملك
وقع على الملك بشبهة عدم الملك فالشبهة ملحقة بالحقيقة فى حرمة
قال النبى عليه السلام نهى عن الربوا والريبة واما الدراهم فليست
بمتعينة فى العقد ولو كانت متعينة كانت فيها شبهة لخبث
بسبب الفساد فعند عدم التعيين يكون مضمونا بمثله فلا شبهة

فيكون فيها شبهة الشبهة ولا اعتبار لها فيها هذا فيما يملك بسبب
فاسد اما الملك الذي ثبت بسبب ملك فيشمل النوعين عند ابي حنيفة
يعني ان ربح ذا المغصوب لا يطيب له سواء كان المغصوب مما
مثلي او مما لا يتعين كالدراهم والدنانير حتى ان باع الدراهم
او الدنانير المغصوبة وحصل فيها ربح لا يجوز له طيبا لانه الاول
حقيقة الخبث وفي الثاني شبهة والشبهة ملحقة بالحقيقة
كما طاب ربح مال الوعاء فقضى ثم ظهر عليه بالتصادق
اي انفق على عيال الا فقضاه فربح فيه الدين ثم تصادقا على ان
هذا المال لم يكن على الذي عليه فالربح طيب له لان المال الذي
به بدل الدين الذي هو حق المعطي والمعطي باع دينه بما اخذ
فاذا تصادقا على عدم الدين صار كانه استحق ذلك المبيع وبدله
المستحق عليه كان فاسدا فيكون شبهة البيع في حق البدل حاصلا فلا يتبين الخبث فيما لا يتعين بالتعيين قال قيل ذكر الدانيق

ذا المسئلة ان قيل ان كانت دراهم الغير قائمة يأخذها بعينها لانها
يتعين بالتعيين في الباب الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب
فهذا ناقض لما ذكرتم من عدم تعيين الدراهم والدنانير قلنا يمكن التوفيق
بينهما بان العقد الفاسد شبيه بين شبه الغصب وشبه البيع فان
فاذا كانت قائمة اعتبر شبه الغصب فيفيد رفع العقد الفاسد
واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا اعتبر شبه البيع فيفيد
الملك الى بدلها اذ كرنا من شبهة الشبهة وايضا الملك الاول لا
يثبت فيرتفع بحكمه على ما عرف ولو وطئ الجارية المشتراة فاسدا
لزمه عقرها وسقط ابو يوسف رحمه الله فيها هذا عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف
وهذا كله اذا كان البائع ينقض البيع وهذه المسئلة من مسائل الجامع الكبير لابي يوسف
رواياتها عن ابي حنيفة رحمه الله قال ابو يوسف رحمه الله هذا رديت
لك على المحمدة وان يأخذها بقيمتها بل رديت ان ينقض البيع
وقال محمد رحمه الله بل رديت الاخذ بالقيمة لكن نسيت فسئل ابو يوسف

وعند زفر هو فسخ كما قال ابو حنيفة رحمه الله حتى لو تقابلا يجعل الثمن الاول او بافل يكون فسخا الا عند زفر يجعل فسخا
فيجعل بيانا ان تقابلا اكثر من الثمن الاول او بخلاف جنس الثمن الاول فهو بيع كما قال ابو يوسف رحمه الله الا ان يكون
جعل بيعا ولا فسخا فتبطل كما في بيع العرض بالدراهم اذا تقابلا بعد هلاك العوض على ما ذكر نهاية

لانه حق الله تعالى فائدته الثبوت وعند ابي يوسف هي بيع فان الحكم
جعلها بيعا يجعلها فسخا فان الحكم ان تبطل وعند محمد رحمه الله هي
فبطلت بعد ولادة المبيعة بسبب هذا تقرير كونها فسخا اذ بعد الولادة
لا يمكن الفسخ فتبطل عندهما جميعا رحمهما الله وعنده هي لا تبطل لانها يمكن جعلها
وصحت بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه او اكثر منه صح
اذا تقابلا على غير جنس الثمن الاول او على اكثر منه عندهما جميعا رحمهما الله
يجب الثمن الاول لان الاقالة فسخ عنده والفسخ لا يكون
الا على الثمن الاول فذلك الشرط شرط فاسد والاقالة لا تبطل
بالشرط الفاسد فصحت الاقالة وبطل الشرط وعندهما رحمهما الله
هي بيع بدليل انها تبطل بهلاك المبيع وكذا في الاقل الا اذا تقايلا على اقل منه الا اذا تقايلا على اقل فيجب الاقل
اي يجب الثمن الاول اذا تقايلا على اقل منه الا اذا تقايلا على اقل فيجب في الاقل
وهذا عندهما رحمهما الله وكذا عند ابي يوسف رحمه الله ويكون بيعا بالاقل لان الاول
عنده رحمه الله فسخ وعند محمد رحمه الله يكون فسخا بالثمن الاقل لانه سكوتي

عن بعض الثمن الاول ولو سكت عن الكل وقال كان فسخا
عندهما اولا الا اذا دخل فيه عيب فانه فسخ بالاتفاق ولو باعه منه
بالاقل ثم هلك الثمن بالبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره والله اعلم بالصواب

باب الاقالة والتولية والمرابحة والمشترى بثمنه وفضل

والتولية جعله بالافضل والمرابحة هي ان يشترط ان يبيع
بالثمن الذي اشترى به مع فضل معلوم والتولية ان يشترط
ذلك الثمن بالافضل وشرطها شرائه بخلاف الاجارة فان فائدة
بيع البيوع ان الثمن يتعجل على نفس المبيع فيطيب له فضل
الاشتراء بها هوا وبشراء فضل وهذا انما يظهر في ثمن
ذوات الامثال اما في ذوات القيم قد تطلب لعينه فيصير
ما يزيد هو الفضل المجهول وبيع البيوع من الاقالة
غير جائز والفضل والوضيعة والطرح والقبض كالثمن
فيقوم القابض على نحو الاشتراء بكذا الا ان ظاهر المشتري خيانة

بسم الله الرحمن الرحيم

انفع المقصد الكبير صدر الاسلام تاج الدين رحمه الله فرموده الاشياء
بكذا جعل الله علامات كونه من ذوات الامثال والقاف علامة
كونه من ذوات القيم شكر ثابت ماش ضربا
جوز بهاند ترشک ماشی لوبيا کرنج بادبرد
کرنج سفيد سپيد پياز مويز نخود برنج
خربزه نان کوشت کنيد اسم فاکه پرست
شکر کل صفر چوب بقم ريک لاک نوشادر روی باکوله
ريک آهن کری کاهو راجح ببرند شراب آب
شراب سپيد روين کوفته را آورده الذکر از ذوات قيم است
شراب حامض نيل زرد خوشک آلوی خوشک آلوچه
سپيد کشنيز تخم امرود کشنيز قيصل انجير خوشک قيصل انجير تر
کافور ترمه نوشادر مروارید الا الذی یکون صفرا او بشرب

لا ما التقاه من متى لم شرط الذى لا يكون حرجا باب الزيادة فى الاشياء
متى لم يكن الفضل الخالى عن العوض الذى هو غير البدل ربوا
وعلة القدر مع الجنس فى الربا القدر مع الكيل فى المكيلات والوزن
فى الموزونات وكذلك فى الطعوم والمطعومات والتسوية
فى الاتحاد والجنسية شرط والحلول والتقابض والاصل فى الحرمة
وقد ما لك له علة الطعم والاقتيات فحرم بها الكيل والوزن فى
متفاضلا ولو غير مطعوم والجنس والجنسية الجنس من المكيلات
والجنسية الموزونات فيما خلاف الشافعى رحمه الله عنده علة الربا
من الطعام عموما تماثلا اى البيع فى الاشياء المذكورة
ولا مبايعة اى الا البيع متفاضلا ولا نسيئة فى الاعيان كحنطة
بحنطتين وبفضة بفضتين ولا تمرة بتمرتين وعند الشافعى
لا يحل بين المطعومات نقد بنقدين بناء على ما ذكر من العلة وعنده
علة الربا الاصل عندنا الجنس وعنده الحرمة فعندنا يباح فضل المكيل

فی جزءهای کاوه پوستها و پشم کوسفند سپید پوسته و با
و کرک بادنو خرشاب عسل ام نمک کوسفند
میوه های تر کل میکر میکنیا نیز آبد مرود دلیه نظر
آبکوه التفرقل والتفاح والرمان والکشمش قطاع خوارش
الفل فصرف الایضاح الکیلات والموزونات والعددیات
من ذوات الامثال وذکر فی کتاب المدایات من تظلم زندویسی انما
انما یتملک بالقبیة لایجوز استقراضه والذرعیات والموزونات والعددیات
المتقارب یجوز وفیه التفاوت من العددی لایجوز والجیوز وملاکل
من جنسه لایجوز عندنا وقال الشافعی یجوز فیها العزل المسمی
فی المسمی یشیر من ابو یوسف رحمه فصب شاة فغرمه قیمتها لنها وان غصب
جاریة وارضعت ولدا لایضمن قیمة اللبن فی غصب الخیط والقطن
والکتان من ذوات الامثال فی الفصل السلم من الزخیرة
المشمش بعنز رد الو والتیاب والعمایم کلها والفرش

فرزینه کشته اکشتریم دستار زرین لعل
خشت نجنه چت و سوزن آبک آبد سبوکی سرسام
جوسه کلین سیمین و سفید روی طشت مسین کرباس تور
پشه جامه دار ابریشمین بخته یاغوه پنبه آهن
دوغ کاوه با ماروغنهای دیگر مس ارزیز سرب حصار ای
طشت وغارمان مس وکوره ای سفید روی سفید ای
صابون وتیل خود کلنها و طشتها و سفید روی درسته ابریسم
ریسمان وتیل خانی مویی وریسمانون جنابیه
جنزات یشتبق من ذوات القیم وخط عبد الاسلام کاهلة
کاه و لصل السین من ذوات القیم کذا فی الامام قاضی ظهیر الدین وفی
من المشایخ علی انه من ذوات الامثال فی

قصد التصحيح العقد ولا وجه له لانه يتعينها وخروجها عن التسمية لذاتها
واخراجها عن التسمية يكون اعيانها مطلوبة للاداء بها فيكون الواجب
فلسين ويأخذ قيمة الطعام بصورته ثم والجواب بالجواز من غير خلاف بيننا
فان عندنا اذا باع الحيوان لحم حيوان من جنسه لا يجوز البيع الا اذا كان
اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان البتة او الزائد بمقابلة السقط وعندهما
يجوز مطلقا لان بيع اللحم بالحيوان عندهما موزون بالوزن والبيع بالكيل
كيلا والرطب بالرطب والتمر بالتمر هذا عند الحنفية وعند الائمة
الثلاثة رحمهم الله لا يجوز ان تفصل الرطب بالجفاف
والعنب بالزبيب والحنطة بالدقيق والسمسم بالشيرج والشيرج بالكسب
المتخذ بالمنقى خلطها حتى يباع الدليل على ان كل شيئين كان
بيع الجنس بالجنس منهما حراما فانه يجوز متفاضلا بالكيل مع اختلاف
الصفة لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء وان لم يكن بيع
الجنس بالجنس يجوز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان

فبيعوا

فبيعوا كيف شئتم وبيع اللحم بالحيوان بالحيوان يجوز متفاضلا وكذا
بالثمن وكذا اذا قتل الذئب بعد العقد وشهد البطلان بالاكية او بالهرم
والجواب الدقيق وان كان اصله من الحنطة وبه يفتى وانما يجوز
البيع بالثمن المعين بعد ما يعد وزنا او كان تقديرا فان الثمن
نسيئة والمبيع الدقيق فقد اجتمعت البدلان في السفار وهو بيع الكالئ
بالكالئ بالراء من الركون او بالسين من النسيئة والباء الدقيق
او بالسوق فقد فسد او مات عبد او الزيتون بالزيت والسمسم بالدهن
على ما كان الزيت والدهن اكثر مما في الزيتون والسمسم لكون بعض
الزيت بازاء الدردي الذي في الزيتون والسمسم وانما يجوز بيع
وذلك لان العبد عند ابي حنيفة رحمه الله يقابله من الثمن حصة
لا يجوز ان يكون الا عوضا والمتقومات انما تضمن عنده بالقيمة
وعندهما بالثمن لانه لا عبرة للمتقومات في الغصوب حتى وان زاد ما بين
وعندهما بالثمن لانه العبد وانما تعتبر الاوصاف حتى لو غصب عبدا

فيه فيستقل القبض وعند ابي يوسف رحمه الله اذا كرّ فقبضت فتقايلا
فات ثم تقايلا عقد تسلم ثم مات الآمر فورثه المسلم اليه بقي التقايل
فيجب قيمة الامة على المسلم اليه يؤدّيها الى رب السلم ولو مات
ثم تقايلا صح اي صورة الحذكورة ان كان الموت قبل التقايل
صح التقايل وذلك ظاهر صحة الاقالة سيجيء بقاء المعقود عليه
وهو المسلم فيه وكذا المقايضة وجهه اي اذا باع امة بجر
فهلك احدهما دون الآخر فتقايلا صح التقايل ولو تقايلا ثم هلك
بقي التقايل فقوله وكذا الخ تقديره وبقي تقايل المقايضة وصح تفاسخهما
فهذا الوجه بين اما البقاء ففي صورة تقديم التقايل على الهلاك واما الصحة
ففي صورة تأخيره عنه بخلاف الشراء بالثمن فانها اي ان يختار
او الدابغ ثم تقايلا فمات الآمر في يد المشتري لم يبق التقايل ولو
تقايلا لا يصح التقايل ولو اختلف عاقدا السلم في شرط الردّ فالقول
قول من ينفيها اي قال المسلم اليه شرطنا الردّ وقال رب السلم

لم

لم نشترط شيئا حتى يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلم
يستحق في الحال والفسخ لان المسلم اليه غير راض الا على اساس الاعادة فكانه
العقد دعوى الامر يكون ضررا في العقد وكان منفسخا ولو ادعى رب السلم
شرط الردّ وقال المسلم اليه لم نشترط شيئا فالواجب ان يكون القول
لرب السلم لان التحلف دلالة يدل على الصحة قال اصل ان في الصورتين القول
قول المقر له وعند ابي يوسف القول للمنكر ولو اختلفا في الاجل فقال احدهما
هذا الاجل وقال الآخر لم نشترط شيئا ادعى الاجل فالقول قول من ينفي
لانه ينفي الصحة وعندهما القول للمنكر والاستصناع باجل سلم
فيما فيه اولا وفي الاجل فيما تعامل كتفه وقمقمه وطست صح بيعا لا عدة
والاستصناع ان يقول الصانع كالخفاف مثلا اصنع لي من مالك
خفا من هذا الجنس بهذا الوصف كذا فان اجل اجلا معلوما كان سلما سواء
جرى فيه التعامل او لا فيعتبر فيه شرائط السلم وان لم يؤجل فان كان مما يجري
فيه التعامل صح بطريق السلم لا بطريق العدة وان لم يجر فيه التعامل لا يجوز

بها مطلقا الى دفع الدينار وتقاضا العشرة بالعشرة اى الزيوفية
عشرة وراهم فباع عرضا بدينار من زيد بعشرة مطلقة اى لم يصف النقد بالنية
على عرض وصح البيع الى دفع عمرو الدينار فصار لكل واحد منهما على الآخر عشرة دراهم
فتقاصا العشرة بالعشرة فكان هذا التقاص فسخا للبيع الاول اذ هو بيع الدينار
بالعشرة المطلقة وبيع الدينار بالعشرة والشيء على عرضه اذا لو لم يجعل كذلك لكان هذا
بمنزلة الاستبدال بالصرف بعد افتراق الدينار بالعشرة المطلقة فاذا
بالعشرة التي له على عمرو صح ويقع المقاصة بنفس العقد فان غلب نقد البلد
النقد وعلى الدينار الذهب فهو على ما نص عليه محمد في الجامع الصغير
وابو يوسف بعضهم لا يعطى الا غالبا وان غلب عليها الغش فهو على ما نص عليه
فسخ العقد بالمقاصة على وجهه على السواء اى اذا كان العقد بالمقاصة
مثل العقد الذي في ظروف اداء الدراهم او اقل او لا يدري لا يصح وان كانت اكثر يصح ان
ان لم يفترقا قبل القبض وبحث متفاضلا صح بشرط القبض في المجلس
وانما يصح هذا المجلس الى خلاف الجنس لانه في حكم شيئين فضة وصرف فاذا شرط

فاذا شرط القبض في الفضة ليشترط في الصرف لعدم التميز وان يشتري سلعة بالدراهم
المغشوشة او الفلوس النافقة صح فان كسدت بطل اى كسدت قبل تسليمها بطل
عند محمد رح وعند ابي يوسف رح لا يبطل وعند ابي يوسف رح يجب قيمتها يوم البيع وعند زفر رح آخر ما تعامل
به الناس ولو استقرض فلوسا فكسدت يجب مثلها وهذا عند محمد رح وعند ابي يوسف رح
يجب قيمتها يوم القبض وعند زفر رح يوم الكساد وان يشتري بنصف درهم فلوس
او دانق فلوس قيراطا فلوس صح وعليه ما يباع بنصف درهم او دانق او قيراط منها
سواء اشترى بنصف درهم او دانق او قيراطا على ان يعطي عوض ذلك الثمن
فلوسا صح وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك النقد والقيراط عند
نصف عشر الثقال وعند زفر رح لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عددية وتقدير
بالدانق ونحوه ينبئ عن الوزن ولنا ان الثمن او الفلوس هي معلومة
ولو قال لك بما اعطاه درهما اعطني نصف فلوسا ونصف نصفا الاجنبة فسد البيع
سواء اعطى نصفه فلوسا ونصفه ما غلب من الفضة على وزن نصف درهم
الاجنبة فلزم الربوا بخلاف اعطني نصف درهم فلوس ونصفا الاجنبة ش

ای اعطاه الدراهم وذکر الشیخ ولم یقسم علی اجزاء الدراهم فالنصف الثانیة بحسبه

وبقی بالقاموس ۳ ولو کرر اعطی صح فی القاموس فقط سوای کرر لفظ

اعطی فی الصورة الاولی وبقی تقسیم الدراهم صح فی القاموس ولم یصح فی الدراهم الا

لانه لما کرر اعطی صار بیعین والله اعلم بالصواب تمت الدفعة الاولی واقل

من الثانیة من کتاب شرح الوقایة فی الفقه الحنفی وکان النقصان اعنی تحریر

ذین ملا محمد ابن دوردی عفوا عنهم وستر عیوبهم سنة ۱۲۸۰

خطبة النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النكاح سنة سنية ولازما ، فاصطفى قاطبة من الرسل
والحرام كما قال الله تبارك وتعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح سنتي فمن رغب عن
سنتي فليس مني فالنكاح رغبت فيه مرغوبة عليه والحمد لله على ما تفضل
أقول في ابتداء استفتاحه غفر الله له ولوالديه ولجماعة المسلمين الحاضرين
والآجلين انه هو الغفور الرحيم الجواد الكريم اللهم اجمع الذي العظيم السميع العليم
اللهم الف بين قلوبهم بين المؤمنات وكما الفت بين آدم وحوا
وكما الفت بين ابراهيم وسارا وكما الفت بين يوسف وزليخا وكما
الفت بين محمد وجويرية وكما الفت علي وفاطمة رضوان الله تعالى عليهم
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم وقل رب
انزلني منزلا مباركا وانت خير المنزلين

لما حبس ابو يوسف رحمه الله درس ثم غير اعلم ايحفظه فاغتسل ابو
حنيفة وتوضأ ثم جاء فقعد بين يديه ثم قال ابتدأ من حيث شئت
غسل يستحق الاجر ام لا فاجابه ابو يوسف رح يستحق الاجر فقال الرجل
احسنت فقال لا يستحق الاجر فقال احسنت ثم قال للرجل ان كانت القصة
قبل الجواب استحق والا لا فانتبه الرجل للصواب فقال ارض ايها
فقال بالفرض فقال احسنت فقال ابتدأ فقال احسنت فخير ابو يوسف
فقال لرجل بحضرته البكر عرض وسط اليدين سنة الثالثة
طير سقط فوقع على الدار وفيها وعرف هل يؤكل ام لا فقال لا
يؤكل فخطأه فقال لا يؤكل لانه خطأه ثم قال ان كان
اسم عليه حين سقوط الطير غسل اللحم ثلاثا وكل وبرء الحرق
والاجر للكل الرابعة سأل امرأة زوجته غائبة وهي حاملة
منه عن اي المقابر تدفن فقال في مقابر المسلمين فخطأه
فقال في مقابر اهل الذمة فخطأه فقال تدفن قبر من مقابر

اهل الذمة والمسلم ولكن يحول جهاتها عن القبلة حتى يكون وجهه
الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه الخامسة
ام ولد رجل تزوجت بغير اذن مولاه فمات المولى هل تجب العدة
من الزوج ام لا فقال تجب فخطأه فقال لا تجب فخطأه
ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والا وجبت
شاة ولدت بصورة الكلب فالامر مشكل كيف يفعل
يضرب الولد ان صوت مثل الكلب لا يؤكل وان
صوت مثل الشاة يؤكل وان صوت صوتهما يوضع الماء
فحيث ان شرب باللسان لا يؤكل لانه كلب وان شرب
بالفم يؤكل لانه شاة وان شرب بهما يوضع التبن واللحم
فحيث ان اكل التبن يؤكل لانه شاة وان اكل اللحم لا يؤكل
لانه كلب وان التبن واللحم جميعا فيه ان خرج
الاكثر لا يؤكل لانه كلب وان خرج الكرش لا يؤكل لانه شاة واذا تعذر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة للاولين
على رسوله محمد وآله اجمعين ثم اعلم بان العبد مبتلا بين
ان يطيع الله تعالى فيثاب وبين ان يعصيه فيعاقب
والابتلاء للتعلق بالمشروع وغير المشروع فعلا وتركا فلابد
من بيان انواع المشروعات وغير المشروعات
وبيان معانيها واحكامها ليسهل على الطالب العلم درکها
ونبسطها فنقول وبالله التوفيق اما المشروع فاربعة انواع
فرض وواجب وسنة ومستحب ويليها المباح
وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويليهما المفسد للعمل
فيه فلكل شعبة انواع اما الفرض فما ثبت بدليل قطعي

لاشبهة فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك الا عذر والكفر
بالانكار في المتفق عليه والواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة
وحكمه كحكم الفرض عملا واعتقادا حتى لا يكفر جاحده والسنة
ما واظب النبي عليه السلام مع ترکه مرة او مرتين وحكمه الثواب
بالفعل والعقاب بالترک في الهدى والمستحب ما فعله النبي عليه السلام
مرة وترکه مرة اخرى وما اجيز السلف وحكمه الثواب بالفعل
وعدم العقاب بالترک والمباح ما يخير العبد فيه بين
الاتيان والترک وحكمه عدم الثواب والعقاب فعلا و
ترکا والمحرم ما ثبت النهي فيه بلا معارض وحكمه الثواب با
ترک قصد عز وجل والعقاب بالفعل والكفر بالاستحلال في المتفق
عليه والمكروه ما ثبت النهي فيه مع المعارض وحكمه الثواب بالترک
قصدا وخوف العقاب بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال والمفسد
هو الناقض للعمل المشروع فيه وحكمه الثواب بالترک و
العقاب بالفعل عمدا وعدم سهوا ثم اعلم بان الصلوة جامعة

الاربعة الاول شرعا وقد توجد الاربعة الاخيرة فيها طبعا
فلابد من بسط تفصيل كل نوع وتعداد بالطريق الاختصار
مرتبا والاختصار مرتبا على ثمانية ابواب تيسيرا للمؤمنين
الباب الاول في بيان الفرائض وهي خمسة عشر بعضها خارجة وبعضها داخلية بها
الخارجة ستة نية الوقت وطهارة البدن والثوب والمكان
وستر العورة واستقبال القبلة والنية والتكبيرة الاولى
والداخلية سبعة القيام والقراءة والركوع والسجود و
القعدة الاخيرة والترتيب فما الحقت شرعية في كل ركعة
او في جميع الصلوة المؤدي بفعل المصلي الباب الثاني
في الواجبات وهي احد وعشرون منها ما يعم جميع المصلين
جميع الصلوة وهي سبعة ومنها ما يختص بعض
المصلين او الصلوة وهي اربعة عشر اما العام فلفظ
التكبير للتحريمة والقعدة الاولى والتشهد في القعدتين و
الطمانينة في الركوع والسجود واثنان كل فرض في موضعه

و

وكل واجب كذلك والمروج بلفظ السلام اما الخاص
فتعيين الاوليين للقراءة وتعيين الفاتحة لهما واختصاصها
بهما على مرة وضم السورة او ثلاث آيات قصيرة او ايتة
طويلة معها وتقديم الفاتحة عليها وهذا على من وجب
عليه القراءة والقنوت في الوتر والجهر في موضعه جاهرا والمخافتة
كذلك وانصات المقتدي في وقت قراءة الامام و
مساوقته المقتدي للامام على اي حال وجده وان لم
يكن محسوبا من الصلوة وسجدة التلاوت على الامام
والمنفرد وتكبيرة العيد من وتكبير ركوعهما وسجدة السهو على
الامام والمنفرد بترك الواجب في الثمانية الاول
من القسم الاخير وفي جميع الصور من القسم الاول
الا الطمانينة فانها واجبة للغير الباب الثالث
في السنن وهي سبعة وعشرون الاولى سبعة
عشر الاول رفع اليدين في التحريمة وفي

القنوت وفي تكبيرات العيدين ونشر الاصابع ثمة و
الثناء ووضع اليمين على الشمال وتكبيرات الانتقالات
حتى القنوت وتسبيح الركوع ثلاثا واعتدال الركبتين في الركوع
وتفريج الاصابع فيه القومة الجلسة والسجود على سبعة اعضاء تسبيح
السجود ثلاثا والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد والدعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المنورة

اللهم صل على سيدنا محمد سيد العرب والعجم وامام الكعبة والقبلة
والحرم وترجمان لسان السلف والكرم وعلم الانسان
مالم يعلم اصله نوره ونسله آدم صلى بعثه موآخره خلقا
مقدم اسمه الشرف مكتوب على اللوح المحفوظ على ياقوت الجوهر
والقلم جسمي الشرف مدفون في المدينة المنورة والحرم فتوبا
لمن زاره وليمن السلم من بعث الشفاعة يوم الحشر والندم
من بعث الشفاعة قال ليل حاسبه قائلا يارب السلم
امتي امتي وا امتا يا كريم الرأفة واللطف والكرم فسمع المنادي
من قبل الرحمن الرحيم قبل آتش شفاعتك يا نبي المحترم
أو خليل جنته لا خوف ولا حزن عليك ولا انتم رضي الله تعالى
عن ابي بكر عن عمر عن عثمان عن علي ذي الكرم
ثم رضي الله تعالى عن خاتم الشرعت امام الاعظم وصلى الله
تعالى عليهم اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج والمعراج
والبراق والعلم والامامة والشفاعة لاهل الذنوب في
عرصات القيامة والصيف والطارد دافع البلاء والوباء
والجدب والمرض والالم شمس الضحى بدر الدجى نور
الهدى مصباح الظلم البحر الشريف اللطيف المكتوب
منقوش في اللوح والقلم جسمه معطر مقدس منور في البيت
والحرم ابو القاسم سيدنا ومولانا محمد ابن عبد الله ابن
المطلب ابن هاشم سيد العرب والعجم رسول الثقلين ونبي
الفريقين وامام القبلتين وسيلتنا في الدارين جد الحسن
والحسين معدن الجود والحلم والحيا والكرم عين العناية
كنز الهداية امام الحضرة امين المملكة تراض
النهلل ناصر الملل سلطان الطريقة برهان الحقيقة زين
الذات كاشف غمة أل الحجة منزل الظلة سراج
الله الطيب الصلاة عربي رفيعة قرشي ومولده مكي ومحله بطحي
اكرمه في الارض كما اكرمه في السما واحمد سما وفي درجة
جبريل وقربه سرا في معراج الصفا غصة رياض
وشفاء مرض ومن امتثل [illegible] على الله وحجبه

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد صاحب التاج والمعراج
والشفاعة والمقام المحمود والدرجات الرفيعة
واللواء والمغفرة والعلم بدعائه الى الحق تماما دافع البلاء
والوباء والقحط والمرض والالم جسده شريف مطهر مقدس منور في البيت والحرم اسمه شريف مرفوع
مكتوب منقوش في اللوح والقلم صاحب الجود والحيا
والسخاء والشجاعة والفضل والكرم شمس الضحى
بدر الدجى نور الهدى مصباح الظلم ابو القاسم محمد
ابن عبد الله سيد العرب والعجم سيد الثقلين
ونبي الفريقين وامام القبلتين وسبطنا في الداريين
جد الحسن والحسين يا ايها المشتاقون بنور جماله صلوا
عليه وعلى آله وصحبه ذوي القرب والعظم برحمتك يا ارحم
الراحمين

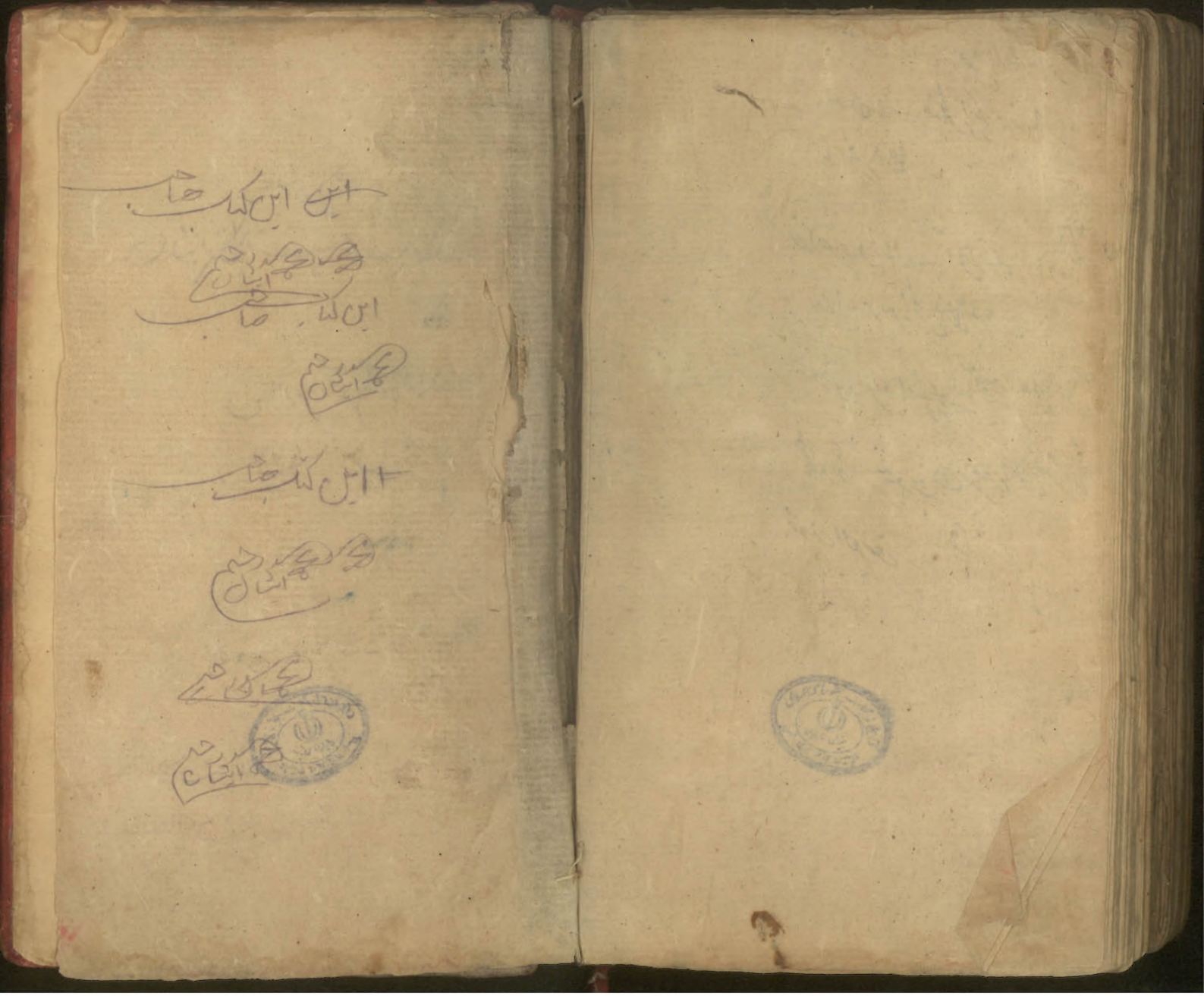

این کتاب

بو کتاب صاحب قلمکزایشان

بوکن

زبون بولیه خلم برله سباحص

شو ریاز غرض بنه بنگ کوناص

ا

اللهم

اللهم صل علی سیدنا محمد وعلی

اله وصحبه وسلم

لا اله الا انت سبحانک
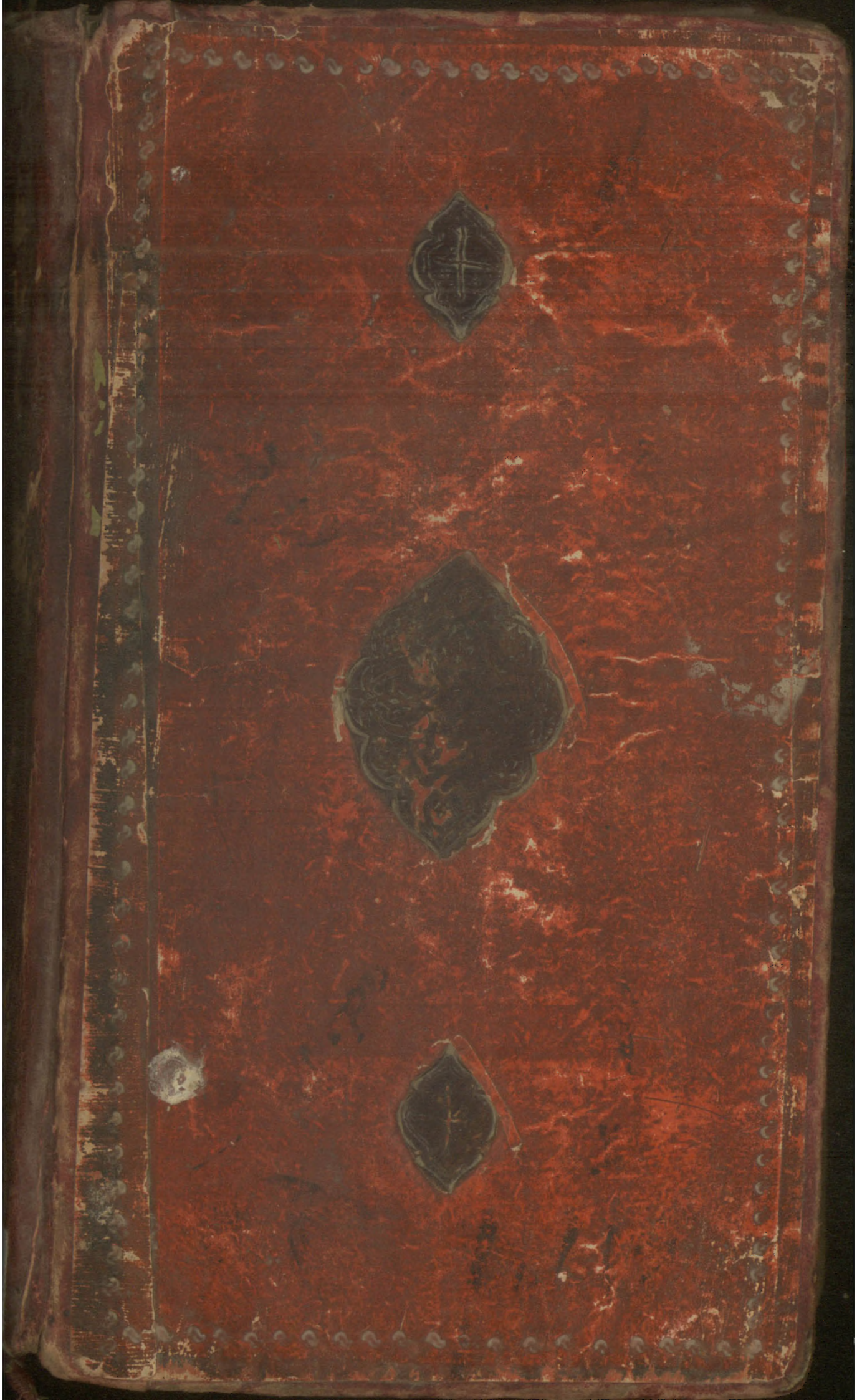
انی کنت من الظالمین